

UN LIBRARY

MAY 9 1980



Distr.
GENERAL

A/34/542

11 October 1979

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الفئة هـ

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

البنود ١٢ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ،
٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٨ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣ ،
٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،
٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ،
٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٦ ،
١٢٢ ، ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة قبرص

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

قضية فلسطين

العالة في الشرق الأوسط

السنة الدولية للطفل : خطط وتدابير لتحسين حالة الأطفال في
العالم ، وخاصة في البلدان النامية

مسألة ناميبيا

التعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية

مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا
لأغراض التنمية

مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة
الجديدة والمتجددة

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية
والتمييز العنصرى

مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

السنة الدولية للمعوقين

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب فى تقرير المصير وللاستقلال
فى منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية
لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعــــــــــــــــال

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى

المناهج والطرق والوسائل الأخرى التى يمكن الأخذ بهــــــــــــــــا
داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلى بحقوق
الانسان والحريات الأساسية

مسألة روديسيا الجنوبية

مسألة تيمور الشرقية

سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مسألة جزيرة مايوت القمرية

النظر في اعلان عقد الثمانينات عقدا لنزع السلاح

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل
ومطلوبات جديدة من هذه الأسلحة

تنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم

المؤتمر العالمي لنزع السلاح

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية
العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

نزع السلاح العام الكامل

تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالإعلام

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي
تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى
القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في
الجنوب الأفريقي

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم
المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي
للجنوب الأفريقي

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال
القوة في العلاقات الدولية

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

الحالة في كمبوتشيا

تقديم المساعدة من أجل إعادة تممير نيكاراغوا

رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه ، بالاسبانية والانكليزية والفرنسية ، الاعلان الختامي
للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقد في هافانا ، بكوبا ، في
الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، وأن أرجو منكم العمل على استنساخه وتعميمه
بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤
و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٥١ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥
و ٥٦ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣
و ٩٤ و ١١٦ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال .

(توقيع) راؤول روا كورى
السفير ، الممثل الدائم لكوبا

المرفق

المحتويات

وثائق المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات
بلدان عدم الانحياز

المعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ إلى
٩ من أيلول / سبتمبر ١٩٧٩

الصفحة

٧	البيان السياسي (الفقرات من ١ الى ٣١٠)	أولا -
١٢٨	قرار المؤتمر حول مسألة تمثيل كامبوتشيا	ثانيا -
١٢٩	تشكيل المكتب	ثالثا -
١٣١	البيان الاقتصادي (الفقرات من ١ الى ١١٧)	رابعا -
٢٠٥	برنامج العمل في ميدان التعاون الاقتصادي	خامسا -
	القرارات السياسية والاقتصادية	سادسا -
٢٤٣	(أ) القرارات السياسية (من رقم ١ الى ١٠)	
٢٧٥	(ب) القرارات الاقتصادية (من رقم ١ الى ١١)	

المرفق الاول : المقررات المتعلقة بامكانيات تدعيم الوحدة ، والتضامن والعلاقات

بين بلدان عدم الانحياز ٣٠١

المرفق الثاني : جدول أعمال المؤتمر السادس لرؤساء بلدان وحكومات دول عدم

الانحياز ٣١٣

المرفق الثالث : نص الخطاب الذي ألقاه القائد العام فيدل كاسترو روز رئيس

مجلس الدولة ومجلس الوزراء في افتتاح المؤتمر السادس لبلدان

وحكومات دول عدم الانحياز ٣١٩

أولا - اعلان سياسي

مقدمة:

١ - انعقد المؤتمر السادس لروساء الدول و الحكومات للبلدان عدم الانحياز في هافانا بجمهورية كوبا ، من ٣ الى ٩ أيلول سبتمبر ١٩٦٩ . وقد شاركت فيه البلدان التالية :-

ذات العضوية الكاملة في الحركة

الارجنتين ، واشوبيا ، وافغانستان ، وانغولا ، وغينيا الاستوائية والاردن ، والامارات العربية ، واوغندا ، واندونيسيا ، وايران ، وإمبراطورية افريقيا الوسطى ، والباكستان ، والبحرين ، وبنما ، وبوتان ، وبوليفيا وبنغلاديش ، وبنين ، وبوتسوانا ، وبورما ، وبروندي ، وجزو ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ترينيداد ، وتوباغو ، وتونس ، وتوجو ، والجابون ، وجامايكا وجامبيا ، وجرينادا ، والجزائر ، وجيبوتي ، والجهة الوطنية لزمبابوي ، والرأس الاخضر ، ورواندا ، وزائير ، وزامبيا ، وساحل العاج ، وسيرلانكا وسنغافورة ، والسينغال ، وساوتومي برنسيب ، وسيشل ، وسيراليون والجمهورية العربية السورية ، والسودان ، وسورينام ، وسوازيلاندا ، الصومال والعراق ، وعمان ، وغانا ، وغيانا ، وغينيا بيساو ، وفولتا العليا ، وفيتنام وقبرس ، وقطر ، وجزر القمر ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، والكنغو ، والكويت ، وكمبوتشيا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ولبنان . والجمهورية الشعبية الاشتراكية وليبيريا ، وليسوتو ، ومالاوي ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومالديف ومصر ، وموريتانيا ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريشس ، وموزمبيق ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ومنظمة جنوب غرب افريقيا ، ونيبال ، ونيكاراغوا والنيجر ، ونيجيريا ، والهند ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ويوغسلافيا .

ومنح المؤتمر بليمز مركزا خاصا يشتمل على الحق في تناول الكلمة وحضرت المؤتمر البلدان ومنظمات وحركات التحرير الوطني الالية بصفة مراقبين الارغواى والاكوادور وباربادوس والبرازيل والدومينيكا والسلفادور وسانتا لوشيا والفلبين وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك .

- جامعة الدول العربية
- الحزب الاشتراكي لبورتوريكو
- منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسبوية
- منظمة الوحدة الافريقية
- منظمة الامم المتحدة
- المؤتمر الوطني الافريقي (جنوب افريقيا)
- المؤتمر الاسلامي
- المؤتمر الافريقي لزانها
- كما حضرت المؤتمر البلدان والمنظمات الالية بصفتها مدعوة :-
- اسبانيا والبرتغال ورومانيا ومادماران وسويسرا والسويد وفنلندا والنمسا .
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
- منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
- منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة
- المجتمع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية
- برنامج التنمية للامم المتحدة
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد)
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
- مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

— اللجنة الخاصة استأهضة الفصل العنصرى —

— اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

٢ — استمع المؤتمر في جلسته الافتتاحية الى الخطاب الهام والشامل الذى القاه سيادة رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوت ديفوار كاستور روز ، والذى ادرج نصه بقرار اجماعي في سجلات المؤتمر . وقد كان الخطاب مشاركة تاريخية في التعريف باهداف الحركة وساعدة قيمة للمداولات وللنجاح النهائي للمؤتمر .

٣ — وفي الجلسة الافتتاحية أعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم لانضمام البلدان التالية الى الحركة كأعضاء فيها وهي :- إيران — باكستان — بوليفيا — الجبهة الوطنية لزمبابوى — سورينام — غرينادا — نيكاراغوا — كما رحبوا بقبول كل من : دومينيكا — سانت لوسيا — الفلبين — وكوستاريكا — كأعضاء مراقبين ، وقبول اسبانيا بصفتها مدعوة . ويعتبرون أن هذه التطورات ذات اهمية تاريخية كبرى لتعزيز سياسة عدم الانحياز ، التي تعتبر عاملا مستقلا استقلالا حقيقيا عن الكتل . ويعربون عن ارتياحهم الخاضع لتوسيع عدم الانحياز في امريكا اللاتينية والكاريبي .

٤ — يلاحظ رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز بارتياح خاص الزيادة المتواصلة والمطردة في عدد البلدان غير المنحازة والبلدان المشاركة في اجتماعاتها ، وكذا تزايد حضور وانتشار سياسة عدم الانحياز في سائر انحاء العالم على نحو مطرد ، ولقد ارتفع عدد البلدان الاعضاء في الحركة من ٢٥ بلدا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاول في بلغراد عام ١٩٦١ الى ٩٥ بلدا في مؤتمر القمة السادس المنعقد حاليا في هافانا وتمثل هذه البلدان شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية واوروبا ومختلف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يؤكد الطابع العالمي لسياسة عدم الانحياز .

٥ — لقد تأكد ان انتشار عدم الانحياز بشكل بالنسبة لعدد متزايد من البلدان بديلا ممكنا بل وضروريا اذا سياسة التقسيم الكامل للعالم الى كتلتان نمو عدم الانحياز الى ان اصبح حركة دولية واسعة تتجاوز الحواجز العنصرية والاقليمية وغيرها بشكل جزئيا لا يتجزأ من التفسيرات العميقة التي حدثت في بنية المجتمع الدولي ، وأن المبادئ الأساسية لعدم الانحياز وقيمتها العالمية والكفاح المستمر لبلدان عدم الانحياز من أجل إقامة علاقات منصفة بين البلدان والشعوب طهم بفضل طبيعتهم المستديرة ، الشعوب والبلدان في كفاحها لتحقيق عالم قائم على الاستقلال والمساواة والعدل وهذا برهان قاطع على أن سياسة عدم الانحياز هي التعبير الصحيح لمصالح وتطلعات عدد متزايد من البلدان والشعوب في العالم وعلى تقدير أهمية وفعالية سياسة وحركة عدم الانحياز في كافة العلاقات الدولية حق قدرها .

٦ — أعرب رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز عن بالغ ارتياحهم لكونهم يجتمعون لأول مرة في امريكا اللاتينية ، وأعربوا كذلك عن تقديرهم للأهمية الخاصة التي يكتسبها هذا الحدث البارز ، وذكروا بأنه عندما أسست حركة بلدان عدم الانحياز أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاول في بلغراد سنة ١٩٦١ ، كانت كوبا البلد الوحيد من بين بلدان امريكا اللاتينية وجزر الكاريبي التي شاركت في هذا المؤتمر كعضو في حين حضر كل من اكوا دور والبرازيل وبوليفيا بصفة مراقبين . لقد كانت منطقة امريكا اللاتينية مسرحا لكفاح مستمر قاده شعوبها قعد نهيل الاستقلال التام والقضاء على الاستعمار في المنطقة وتأكيد سيادتها واستعادة ثرواتها الطبيعية والنهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن تراثها الثقافي والمشاركة بدور نشيط ومستقل في الحياة الدولية ان جذور هذا النضال ضاربة في تاريخ امريكا اللاتينية المعري حيث

بدأت المحاولات الأولى لتحقيق الاستقلال في مطلع القرن التاسع عشر . ولقد سلكت هذه المعركة التي عرفت نجاحات وهزائم طريقا متصاعدا ونالت بعض بلدان الكاريبي خلال السنوات الأخيرة استقلالها وانضمت الى حركة عدم الانحياز ، ويعتبر الانتصار التاريخي لشعب نيكاراغوا حدثا مشجعا للمنطقة كلها . ولقد سمح هذا كله لشعوب امريكا اللاتينية والكاريبي أن تلعب دورا متزايدا بجانب الشعوب الافريقية والاسيوية الشقيقة وجميع شعوب العالم في كفاحها المشترك ضد الامبريالية والاستعمار بوجهيه القديم والحديث ، والتوسعية والعنصرية بما في ذلك الصهيونية والفصل العنصري . والاستغلال والسياسة القائمة على القوة وكل اشكال ومظاهر الاحتلال والسيطرة والهيمنة الاجنبية وقد بلغ عدد الاعضاء الكاملي الحقوق في الحركة من دول امريكا اللاتينية وجزر الكاريبي أحد عشر عضوا الى جانب عشرة أعضاء يشاركون بصفة مراقبين هذا وان نشاطات الحركة تثير الاهتمام والاحترام في سائر انحاء المنطقة .

٧ - ان حركة بلدان عدم الانحياز المجتمعة في هافانا بعد مضي ثمانية عشر عاما على تأسيسها لهي مدركة لسوء ولياتها ، وقد اكدت اتجاهاتها المرسومة في قم بلغراد والقاهرة ، ولوساكا ، والجزائير وكولومبو . وتمثل حركة بلدان عدم الانحياز بلدانا عازمة على الدفاع عن استقلالها والتنمية الوطنية والاجتماعية الحرة ، والسيادة والامن والمساواة ، وتقرير المصير ، وعلى تفسير النظام الحالي للعلاقات الدولية ، المرتكز على الظلم وعدم المساواة والاستغلال . وتمثل الحركة الأغلبية الساحقة من البشر وتناضل من أجل القضاء على عدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولا تستثني

الفقر والجوع والمرض ، والامية ، ولا قامة نظام عالمي جديد على أساس من العدل والانصاف والسلم بدلا من النظام الحالي الذي ما زالت تتركز فيه الثروة بين ايدي قلة من الدول العظمى الذي يعيق اقتصادها القائم على اهدار الموارد على استغلال جهد الايدي العاملة لشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم ، وكذلك على نقل ونهب مواردها الطبيعية وشرواتها الاخرى .

٨ — ان هذا التباين يعني في الواقع الابقاء على العلاقات الاستعمارية القديمة في شكلها الاصلي أو في أشكال مقنعة أو محاولة فرض علاقات جديدة من التبعية والخضوع . ولا يمكن تعزيز حرية الشعوب واستقلالها الا بأنهاء جميع حالات السيطرة والتبعية والاستغلال . ولن يكون التحرير كاملا ما لم تضمن للشعوب ممارسة تحكمها الفعلي فسي مواردها وشرواتها الطبيعية . وما لم يضمن لها حق الاختيار المستقل لتنميتها الاقتصادية ، وما لم تؤمن لها شروط الحياة اللائقة الكريمة . ولا يمكن للأمن ان يستديم ما لم تحترم مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسيادة ، والوحدة الترابية والاستقلال وما لم يضمن الاستقلال الكامل لساكني البلدان والشعوب .

٩ — ان حركة بلدان عدم الانحياز تمثل امال ومطامح وارادة ملايين البشر الذين حرروا من الحرية ومن حق تقرير مصيرهم والذين عاشوا من تجربة استعمارية أو اجنبية طويلة ومريرة . وتحملوا طلبية قرون العبودية والهوان ، والاستبداد والفقر والجوع والجهل . لقد كافحت شعوبنا جيلا بعد جيل بنجاح متزايد قصد تحرير نفسها وفتح الطريق المؤدى الى حياة جديدة حرة وكريمة ومزدهرة . وقد قطعت شعوبنا مراحل في طريق تحقيق مطامحها ، ولكن الطريق ما زال طويلا أمامها وتجدد بلدان عدم الانحياز تعهدا بالاستمرار في الكفاح حتى تحقيق اهدافها المتمثلة في عالم على أساس العدل والحرية

وفي اقامة نظام سياسي واقتصادي دولي يسود السلم والاستقلال والمساواة ،
والتعاون برغم كل العقبات والقوى الرامية الى الحفاظ على العلاقات
القديمة القائمة على عدم المساواة والسيطرة او فرض اشكال جديدة منها .
وهي العقبات والقوى التي اعاقت اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٠ - ان هذه التطلعات تعكس مصالح جميع الشعوب وتتطابق
مع أهداف ومبادئ الامم المتحدة وقد طالب المؤتمر السادس لرؤساء الدول
أو الحكومات سائر شعوب العالم بالمشاركة في الجهود الرامية لتحرير العالم
والمواثيق والاحلاف وسياسة السيطرة والهيمنة وعدم المساواة
والقمع والظلم ، والفقر بغية اقامة نظام جديد يقوم على اساس من
التعايش السلمي والتعاون والصداقة المتبادلتين ، نظام يستطيع كل شعب
فيه ان يقرر مستقبله بنفسه وان يحصل على سيادته السياسية ويقوم
بتنميطه الاقتصادية والاجتماعية الحرة بنفسه دون تدخل او ضغط او تهديد
من اى نوع كان .

سياسة عدم الانحياز ، وتعزيز دوره المستقل

١١ - ان حركة بلدان عدم الانحياز التي ظهرت في وقت
انهيار النظام الاستعماري واثنا فترة الكفاح التحرري الذي خاضته شعوب
افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ومناطق اخرى من العالم ، حينما كانت
الحرب الباردة اشدّها كانت عاملا اساسيا في عملية تصفية الاستعمار التي
اسفرت عن عشرات من الدول الجديدة ذات السيادة والحفاظ على السلم
العالمي ، وقد استفاد هذا الكفاح من أجل التحرر الكامل من الدفعة

التاريخية التي تمثلت في ظهور دول جديدة متحررة اختارت طريق التنمية السياسية والمستقلة ورفضت بحزم الاستقطاب على أساس سياسة الكتل والاحلاف العسكرية ، وكذلك الاتجاهات الرامية الى تقسيم العالم الى مناطق نفوذ أو فراغ شكل من أشكال السيطرة لقد خاضت حركة بلدان عدم الانحياز منذ تأسيسها كفاحا مستمرا لتمكين كل الشعوب الواقعة تحت وطأة الاحتلال والسيطرة الاجنبية من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وضاعفت الحركة جهودها من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد كئيل يتمكن هذه الشعوب من التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية وبلغ مستوى أعلى من المعيشة وبذلك يشكل برنامجا كاملا لاجراء تغيير اساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية والتحرر الاقتصادي الكامل . وقامت الحركة بدور حاسم في السعي من أجل الحفاظ على السلم وتعزيز الانفراج الدولي وتمنية بؤر العدوان والتوتر في جميع انحاء العالم ، وفي السعي من أجل ايجاد حلول عادلة لكبرى المشكلات الدولية . الا انه لا تزال هناك اخطار جسيمة ومخاطر كبرى قائمة تفرس على الدول الاعضاء تعزيز وحدتها وتلاحمها ، وتعاونها لمواجهة هذه الاخطار المشتركة والتغلب على هذه العقبات .

١٢ - ان المؤتمر السادس بعد أن اخذ بعين الاعتبار الهياكل التي قام على اساسها مفهوم عدم الانحياز ، وما طرأ عليها من ثراء وتوسيع من خلال مؤتمرات القمة المتتالية في بلغراد والقاهرة ولوزاكا ، والجزائر ، وكولومبو ، يؤكد من جديد بان سياسة عدم

الانحياز ، وفقا لمبادئه الاعلى وطابعة الاساسي تستوجب الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار بوجهيه القديم والحديث والفصل العنصري والعنصرية بما فيها الصهيونية وكل الاشكال الاخرى للعدوان الاجنبي والاحتلال والسيطرة والتدخل والهيمنة ، وكذلك ضد سياسات الدول العظمى والتكتلات ، وبعبارة اخرى رفض جميع اشكال الاستعمار والتعصبة والتدخل السياسي والعسكري المباشر أو الغير المباشر وكل الضغوط اقتصادية كانت او سياسية او عسكرية او ثقافية في العلاقات الدولية .

١٣ - ان رؤساء الدول والحكومات بعد ان ذكروا بالاهداف والمقاصد الاساسية للحركة ، والتي استرشدت بها منذ تأسيسها في عام ١٩٦١ ، يؤكدون من جديد التزامهم على وجه الخصوص بالمبادئ التالية :

الاستقلال الوطني والسيادة والوحدة القومية والمساواة السيادة والتنمية الاجتماعية الحرة لجميع البلدان ، واستقلال البلدان غير المنعازة عن سرائط القوى العظمى والكتل وما تمارسه من الوان النفوذ ومعارضة المشاركة في المواثيق العسكرية والاحلاف الناجمة عنها ، والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار بوجهيه القديم والحديث ، والعنصرية بما فيها الصهيونية وسائر اشكال التوسع والسيطرة الاجنبية والهيمنة ، والتعايش السلمي النشط بين جميع الدول ، عدم جواز تجزئة السلم والامن عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لبلدان اخرى ، حرية جميع الدول في تحديد نظمها السياسية وفي متابعة تنمية

أفتمسادة وأجتماعية وثقافية دون اكراه أو عاقبة أو ضغط خارجي وأقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتنمية التعاون الدولي على أساس المساواة ، والحق في تقرير المصير والاستقلال لسائر الشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية والدعم المستمر لحركات الشعوب الوطنية ، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وممارسة تقديم العالم الى احواف وتكتلات سياسية وعسكرية متعادية ورفض المبادئ البائدة مثل مناطق النفوذ وتوازن الرعب ، والسيادة الدائمة على الشروات الطبيعية ، عدم جواز انتهاك الحدود الدولية القائمة بصورة شرعية ، وعدم استعمال القوة والتهديد باستعمالها والتسوية السليمة للمنازعات .

تأخياً على المبادئ السالفة الذكر اعتبر رؤساء الدول أو الحكومات ان ما يلي يمثل الاهداف الأساسية لحركة عدم الانحياز .

الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة ، ووحدية التراب وأمن بلدان عدم الانحياز ، القضاء على التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، تعزيز حركة عدم الانحياز بصفاتها عاملاً مستقلاً عن التكتلات ونشر مبادئ عدم الانحياز في العالم ، القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري ، والعنصرية بنا في ذلك الصهيونية وكل أشكال التوسع والاحتلال الاجنبي والسيطرة الاستعمارية والاجنبية وخد الاحتلال الاجنبي ، صيانة السلم والأمن الدوليين وتعميم تنفيذ حدة التوتر الدولي وتعزيز الوحدة والتضامن والتعاون بين بلدان عدم الانحياز قصد تحقيق

مبادئ* عدم الانحياز وبالتالى حماية طابعه الاساسي
البحث عن الوسائل الكفيلة لانهاء سباق التسلح وخاصة
سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح الشامل والتسام
تحت مراقبة دولية فعالة والاقامة العاجلة للنظام الاقتصادي
الدولي الجديد قصد الاسراع بتنمية البلدان النامية والقضاء
على الفوارق بين البلدان المتقدمة النوا والبلدان النامية ومحو الفقر
والجوع ، والامراض والامية في البلدان النامية ، والمشاركة على قدم
المساواة ، في حل كبرى المشكلات الدولية واقامة نظام ديمقراطي
للعلاقات الدولية يركز على مبدأ المساواة بين الدول ، واحترام وحماية
حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتدعيم منظمة الامم المتحدة بعفتها اداة
فعالة لتعزيز السلم والامن الدوليين وحل للمشاكل الدولية ، والكفاح
ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية ، والتمييز
العنصري والفصل العنصري والمساهمة الفعالة في تنمية التعاون
الدولي واقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول ، وحل المواثيق العسكرية
بين القوى العظمى والاحلاف العسكرية واتفاقيات التفاهن المترتبة عليها
وانسحاب القوات العسكرية الاجنبية وتصفية القواعد العسكرية الاجنبية
وتعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية
الاخرى قصد تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات واقامة نظام دولي
جديد في ميدان الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري لغرض اقامة
علاقات دولية في كل المجالات واحياء ، وحماية واثر التراث الثقافي لشعوب
بلدان عدم الانحياز وتعزيز التعاون الثقافي بينها .

١٤ — أعرب رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز
عن تقديرهم بأن الاحداث التي تعاقبت عبر العقود الثلاثة الماضية

قد أثبتت جدوى مبادئ عدم الانحياز ، وبالتالي فهم يؤكّدون بشدة على أن التمسك بجميع هذه المبادئ يستلزم اعتقاد تدابير عملية تنسجم مع الأهداف التي تسترشد بها فلسفة الحركة .

١٥ - وبناءً على ذلك يؤكّد رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز عزمهم من جديد على تحقيق هذه المبادئ ، ويتمهدون رسمياً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه ويهتقدون بأنه لا يتم تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال العمل المنسق وحده .

١٦ - ويؤكد رؤساء الدول والحكومات بأن الالتزام بعدم الانحياز يستوجب احترام ومراعاة المبادئ المذكورة آنفاً ، وكذلك اتخاذ التدابير الفعلية لمزيد من تعزيز هذه المبادئ الراسخة .

١٧ - وفي إطار المبادئ والأهداف السابقة الذكر يؤكّد رؤساء الدول أو الحكومات لبلدان عدم الانحياز من جديد ، بأنه لا بد من توفر المعايير الآتية المتفق عليها في عام ١٩٦١ ، من أجل انضمام أي بلد لعضوية الحركة :-

(١) ينبغي أن يكون البلد قد تبنى سياسة مستقلة مهيّبة على التعايش السلمي للدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وكذلك على عدم الانحياز أو أن يكون سائراً في هذا الاتجاه .

(٢) ينبغي على البلد المعني أن يكون مسانداً باستمرار لحركات الاستقلال الوطني .

(٣) ينبغي أن لا يكون البلد عضواً في حلف عسكري متعدد الأطراف تم عقده في إطار صراعات الدول العظمى .

٤) وإذا كان البلد قد عقد اتفاقا عسكريا ثنائيا مع دولة عظمى أو كان عضوا في حلف اقليمي للدفاع فينبغي أن لا يكون هذا الاتفاق أو ذلك الحلف قد اهرم في أطار صراعات بين الدول العظمى .

٥) وإذا منح البلد قواعد عسكرية لقوة أجنبية فينبغي ألا يكون هذا المنح قد تم في أطار سرعات بين الدول العظمى .

١٨ - أن سياسة عدم الانحياز بوصفها عنصرا دوليا مستقلا تعتبر مرحلة هامة في مسيرة الانسانية نحو اقامة علاقات بين الدول او موقعها الجغرافي أو قوتها ، أو نظامها الاجتماعي .

١٩ - أن المؤتمر يرى أن وحدة البلدان غير المنحازة وتضامنها ضروريان للمحافظة على استقلال الحركة وقوتها ، وكذلك لبلوغ اهدافها . فمنذ قرابة عقدين من الزمان وحركة عدم الانحياز تجمع عددا متزايدا من الدول ومنظمات التحرير التي على اختلاف مذاهبها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبلت بهذه المبادئ الاساسية وأقامت الدليل على عزمها على تطبيق هذه المبادئ تطبيقا عمليا .

٢٠ - أن البلدان غير المنحازة اثبتت انها قادرة بفضل الحوار الديمقراطي ، على التغلب على خلافاتها لتجد قاسما مشتركا لنشاطها الموحد الى التعاون المتبادل .

٢١ - أن المؤتمر المجتمع بهافانا ، قد أكد

ان سياسة عدم الانحياز تشكل عاملا هاما وضروريا
في القضاء من أجل حرية واستقلال جميع الشعوب
والبلدان وتحقيق السلم والامن العالميين لجميع
الدول ومن أجل تطبيق عالمي لتعايش سلمي فعلي
واغفاء الطابع الديكتاتوري على العلاقات الدولية واقامة
نظام اقتصادي دولي جديد ومن أجل التطوير
الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . ويعترف المؤتمر
بالتعاون الذي حظيت به بلدان عدم الانحياز من
جانب الدول والحركات الديمقراطية والتقدمية والمحبة
للسلم والحرية والعدالة وذلك من أجل تحقيق
غاياتها واهدافها واعرب المؤتمر عن استعداده لمواصلة
التعاون مع هذه الدول والحركات على قدم المساواة .

الموقف الدولسي :

٢٢ - في الوقت الذي ينعقد فيه مؤتمر القمة السادس في هافانا يعين العالم حالة معقدة حافلة بالمخاطر ولكنها في الوقت نفسه تحمل طياتها كثيرا من الامكانيات المشجعة . ان التقييم الذي تم في قمة المؤتمر الخامس لحالة العلاقات الدولية والوضع الدولي بصفة عامة وخطوط العمل العربية قد اقره الاحداث تماما . وتواصل نمو مطامح الشعوب والبلدان الى التحرر الكامل والمساواة الحقيقية في العلاقات الدولية وأصبح ذلك هو السمة الرئيسية لعصرنا . ولقد كان هناك مزيد من التصاعد في مقاومة جميع اشكال ونزعات السيطرة الاجنبية ، والاحتلال ، والقمع . ويتواصل تكشف الجبهود نحو تحقيق سلم حقيقي ، وامن متساو للجميع ، وتطبيق عالمي لبادئ التعايش السلمي والنشيط ، وديمقراطية العلاقات الدولية والتعاون العادل .

٢٣ - لقد تحققت نتائج هامة في النضال المستميت لحركات التحرر الوطني وخاصة في افريقيا الجنوبية ، وفي الاراضي المحتلة والتابعة ، وتم تعزيز تضامن بلدان عدم الانحياز مع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني لتسكينه من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في العودة الى وطنه وتقرير المصير والاستقلال بما في ذلك الحق في انشاء دولته ، واسترجاع البلدان العربية لاراضيها المحتلة ، والدعم الثابت من أجل استقلال وسيادة ووحدة تراب وعدم انحياز جمهورية قبرص ، ونصرة شعب باناما في كفاحه لاسترجاع سيادته على منطقة قناة باناما ، والتطورات المرضية المتعلقة . كل الاحلاف العسكرية لجنوب شرقي آسيا والحلف المركزي وذلك كنتيجة حتمية للاتجاه الايجابي في العلاقات الدولية ، والجبهود المشتركة التي بذلتها بلدان شبه قارة جنوب اسيا التي اصبحت جميعها الان اعضاء في حركة عدم الانحياز بغية زيادة التعاون فيما بينها والمساهمة بصورة ايجابية في السلم والاستقرار في المنطقة والتجاذبات المحققة على طريق التحرر الوطني الكامل لايران ونيكاراغوا والانتصارات الجديدة في نضال التحرر لبلدان وشعوب امريكا اللاتينية فسي أمريكا الوسطى والكاريبي ، والعزيمة المشتركة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لكي تبتدء في اتخاذ اجراءات حقيقية من أجل اقامة نظام

اقتصادى دولي جديد ، والطلب القوى ومطالبة المجتمع الدولي بقوة لم يسبق لها نظير ، وخاصة بعد الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، بأن يحث القوى العظمى على اتخاذ اجراءات فعلية لكي تعدل عن سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، وأن تشارك مع جميع البلدان الاخرى ، في اتخاذ الاجراءات الفعلية نجاه نزع السلاح العام والشامل .

٢٤ - ومع ذلك ، فإن هذه الاتجاهات الايجابية تواجه مقاومة متزايدة من طرف القوى الامبريالية والاستعمارية ، والعنصرية ، بما فيها الصهيونية ، والتوسع ، الهيمنة ، وجميع القوى التي تبحث عن ابقاء العلاقات غير المتكافئة والامتيازات التي تم الحصول عليها بالقوة أو التهديد باستعمالها ، العدوان المباشر أو غير المباشر ، والاحتلال والممارسة المتزايدة للتدخل السياسي والعسكري ، العلنية منها والمستترة فسي شعبون البلدان الداخلية ، ما زالت تهدد بشكل خطير استقلال الدول وخاصة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ، وتشكل عائقا في طريق تحريرها الاقتصادى والاجتماعي . وقد ظهرت تهديدات خطيرة لعملية الانفراج الدولي ، وتواجه بدون هوادة سباق التسلح وبخاصة سباق التسلح النووي مهددا بذلك وجود البشرية جمعاء اكثر من اى وقت مضى . ولقد تكاثرت المؤامرات الرامية الى اعاقا مسيرة عملية تصفية الاستعمار وتجاهل مبدء تحقيق المصير للشعوب التي تعيش تحت السيطرة الاستعمارية والخارجية في مناطق عديدة وما فتئ الامبرياليون والاستعماريون والعنصريون يستخدمون باستمرار الخدع السياسية والمناورات لمواصلة القمع والعدوان والاحتلال الاجنبي في افريقيا الجنوبية ، والشرق الاوسط وفي مناطق اخرى . ومن أجل تحقيق اغراضهم ، فهم يشجعون التواطؤ بين الرجعية وقوى الاحتلال والتوسع قصد زرع الشقاق بين بلدان عدم

الا تحيا ز وعزل وتحطيم حركات التحرر الوطنية لناميبيا وزمبابوي ، وفلسطين ، وجنوب افريقيا والشعوب الاخرى الخاضعة للسيطرة الاجنبية والاحتلال وهسعون الى عقد احلاف عسكرية جديدة ذات صلة بالنظم العنصرية لجنوب افريقيا واسرائيل . ولا زالت اسباب التوتر وعدم الاستقرار قائمة ، ولم يتم القضاء على مواطن الحرب والصراعات ، وتثار ازمان جديدة . ويهدد الصراع الجديد في جنوب شرق آسيا السلم والامن في العالم .

وفي المجال الاقتصادي ، ما زالت الجهود تبذل لمواصلة استغلال الشعوب الاخرى وتعزيز امتيازات الشركات عبر الوطنية ولا زالت تبذل المحاولات لاعاقبة قيام نظام اقتصادي دولي جديد .

٢٥ - ان المعاهدات التي تتضمن نتائج مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت ٢) تعد خطوة هامة في المفاوضات بين القوتين النوويتين الرئيسيتين ويمكنها ان تفتح آفاقا من اجل عقد اتفاقيات أشمل وامكانات لتخفيف حدة التوترات الدولية ، ومع ذلك ، تعتبر مفاوضات رقابة السلاح النووى وعملية الانفراج بين القوى الكبرى مرحلة فقط - بغض النظر عن أهميتها - من مراحل التقدم نحو السلم الذى يشمل كل أرجاء الارض ويعود بالفائدة على جميع البلدان على السواء .

ان السعي من اجل تعزيز الانفراج ومد نطاقه الى جميع أنحاء العالم ، وتفادى التهديد النووى وسباق التسلح والحرب مهمة تستوجب من جميع الشعوب المشاركة وممارسة مسؤوليتها كما تستلزم نفوذ وعزل حركة عدم الانحياز ، إلا انه لكي يكون هذا الانفراج ذا معنى وفعالا يجب ان يورث الى القضاء على جميع مواطني التوتر ووقف الاعتداءات ، والاحتلال الاجنبي ، والتدخل الاجنبي السياسي أو العسكرى وكذلك الاستغلال السياسي والاقتصادي للبلدان الأكثر ضعفا .

٢٦ - ولتحقيق هذه الاهداف ، اكد المؤتمر على ضرورة أن تعمل جميع بلدان عدم الانحياز على تعزيز وحدتها وتضامنها وان تتمسك بحزم في سياستها الخارجية بالمبادئ التي الهمت دائما الحركة : حق الشعوب الرازحة تحت السيطرة الاجنبية والاستعمارية في الحرية وتقرير المصير والاستقلال واحترام سيادة ووحدة تراب جميع الدول وكذلك حق جميع الدول في المساواة والمشاركة النشطة في الشؤون الدولية .

٢٧ - ان السعي الى تحقيق السلم العالمي والتعايش السلمي بين جميع الدول يرتبط ارتباطا وثيقا بكفاحنا ضد الامبريالية والاستعمار القديم والجديد والفصل العنصرى والعنصرية بها فيها الصهيونية وجميع اشكال الاحتلال والسيطرة والتدخل

والهيبة الأجنبية . الامر الذى يقتضي تقديم الساندة السياسية والادبية والمادية الى حركات التحرير الوطنية والقيام باجراءات متفق عليها من اجل تصفية السائرة الاستعمارية والتمييز العنصرى . ولذلك يصبح ضروريا - أكثر فأكثر - تدعيم منظمة الامم المتحدة بصفتها اداة المجموعة الدولية في ساعيها الرامية الى وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام والشامل وحل المواقف والاحلاف العسكرية .

الامبريالية ، والاستعمار القديم والجديد ، والعنصرية ، والصهيونية
وبغيرها من اشكال السيطرة .

٢٨ - بعد استعراغ النجاحات التي تم احرازها في الكفاح المناهض للامبريالية والاستعمار بشكليه القديم والحديث والفصل
العنصرى والصهيونية وكل شكل من اشكال السيطرة والاضطهاد الاجنبيين يعرب المؤتمر عن ارتياحه للانتصارات الهامة التي حققتها بلدان عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة الاخير .

٢٩ - ان قبول سبع دول وحركات وطنية في حظيرة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة الاخير ليبرهن على التقدم الذى احرزه هذا الكفاح لا سيما بالنسبة للبلدان التي نالت استقلالها بعد القضاء على السيطرة الاستعمارية والاجنبية والبلدان السوفيتي كانت تحكمها في الماضي القريب أنظمة متحالفة مع القوى الامبريالية ولها صلوات وشيقة بها .

ان انتصار هذه الشعوب يعتبر خطوة كبرى الى الامام على طريق تعظيم روابط الشعبية والسيطرة الاستعمارية .

٣٠ - ان المؤتمر يلاحظ ان الامبرياليون ما زالوا يتصدون لانتصارات الكفاح التحررى بانتهاج سياسة ترمي الى المحافظة على مصالحهم في المناطق التي لم تستقل بعد وخاصة في زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا حيث تعود السيطرة العنصرية .

واحاط ايضا بان الامبرياليون يستعملون اساليب جديدة لبث الشقاق بين البلدان العربية ومساندة اسرائيل في استمرار احتلالها لاراضي عربية وفلسطين . وبان القوى التي تقوم بادارة مختلف الاراضي التي تستعمرها في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية والكاريبي تغرب عرض الحائط بجميع مطامح هذه الشعوب في الاستقلال .

٣١ - ان رؤساء الدول والحكومات اعربوا مجددا عن ادراكهم لما سبق ان استخلصوه خلال مؤتمر القمة الخامس بان الامبرياليين يطبقون بمزيد من العنف سياستهم المتثقلة في زرع الشقاق بين الجبهات المناهضة للاستعمار وبين حركات التحرير لكبح ارادة شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية في الاستقلال ، كما اقر المؤتمر قرار مؤتمر القمة الخامس القاضي بمواجهة ماسرات الامبرياليين الجديدة هذه عن طريق تدعيم الوحدة حول حركات التحرير الوطنية وتكثيف الساندة لها وكذلك تدعيم الاستقلال الذى تم الحصول عليه حديثا بفضل استراتيجية متفق عليها من اجل ضمان التحرر الاقتصادى ودعم سيادة كل بلد ينتمي الى حركة عدم الانحياز.

٣٢ - يجدد المؤتمر نداءه من أجل تضامن اكبر داخل حركة بلدان عدم الانحياز قصد المحافظة على استقلالها في اتخاذ القرار وفي العمل بغية اتخاذ اجراءات اكثر فعالية ضد الامبريالية والاستعمار القديم والجديد والتوسع بجميع اشكاله ومظاهره .

٣٣ - أفريقيا : أفريقيا :

٣٣ - قام رؤساء الدول أو الحكومات بتحليل الاوضاع السائدة في افريقيا ، واستعرضوا الاحداث التي وقعت منذ انعقاد مؤتمر القمة الاخير ، وسجلوا مدى التقدم الملحوظ في كفاف الشعوب الافريقية من أجل تحريرها . وشددوا على ان مشكلة القارة الملحة تتمثل في القضاء العاجل على الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصري وخاصة في جنوب القارة الافريقية .

٣٤ - أكد رؤساء الدول و الحكومات ان القوى الاستعمارية والامبريالية تواصل سياساتها العدوانية من أجل ادامة واسترجاع أو توسيع نطاق سيطرتها واستغلالها للدول الافريقية محدثة بذلك الصراعات التي تعاني منها القارة الافريقية .

٣٥ - وعبر المؤتمر عن قلقه العميق حيال المخططات التي تهدف الى احداث القلاقل والعداوان ضد الدول التي تؤثر بمواقفها على المصالح والسياسات الامبريالية . وبالتالي آدان المؤتمر بشدة هذه المخططات ووجه نداءه الى كل الدول من أجل

مساندة البلدان التي تتعرض لهذه المناورات والتتديد رسميا بمثل هذه الاعمال .

٣٦ - ان المؤتمر يعتبر ان كفاح شعوب القارة الافريقية وبالاخص شعوب جنوب افريقيا الجنوبية من أجل تقرير مصيرها واستقلالها يرتبط ارتباطا وثيقا بكفاح الشعوب الخاضعة لسيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد في اجزاء اخرى من العالم ، وابرز العلاقة الوثيقة الموجودة بين الثورة المناهضة للامبريالية والاستعمار من جهة . وتنمية البلدان غير المنحازة وسياساتها من جهة أخرى .

٣٧ - ان المؤتمر قد شدد كذلك على عزم شعوب هذه المنطقة من العالم على التصدي بحزم وشجاعة لهذه التحركات . ولذلك هنا المؤتمر هذه الشعوب على الكفاح الدائب الذي تخوضه من أجل الحصول على الاستقلال الكامل والناشل ، واشاد بالدور الذي لعبه الدول غير المنحازة والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والبلدان الاشتراكية والبلدان الاسكندنافية وغيرها من القوى الديمقراطية والتقدمية في مساندة هذا الكفاح ، وخاصة الدعم الذي قدم لشعوب زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا .

٣٨ - ان المؤتمر قد أعرب عن ارتياحه للمبادرة الهامة التي اتخذها مكتب تنسيق الحركة في الوقت المناسب للاجتماع فسي مابوتو على مستوى الوزراء وفي دورة استثنائية لاستعراض الوضع فسي افريقيا الجنوبية واطر التوسعية التي تم اعنادها في ذلك الاجتماع قصد

تدعيم التضامن مع شعوب ناميبيا ، وزيمبابوي وجنوب افريقيا وكذلك مع دول خط المواجهة .

٣٩ - ومن هنا ، طلب المؤتمر الى جميع البلدان الاعضاء في الحركة ان يولوا اهتماما خاصا لتنفيذ مخطط العمل الذي تمت الموافقة عليه في الاجتماع الاستثنائي لمكتب التنسيق في ما بوتو، والذي تم توسيع نطاقه والمصادقة عليه في هذه المناسبة ، هذا في نفس الوقت الذي كلف فيه مكتب التنسيق ، في الامم المتحدة ، بالعمل على تطبيق هذا المخطط في الهيئات الدولية .

٤٠ - ان رؤساء الدول و الحكومات قد أكدوا تفهمهم وموافقتهم الثامة على الفكرة التي تبناها ، من أن الاهداف النبيلة والحميدة لمنظمة الوحدة الافريقية لا يمكن تحقيقها الا اذا تمت تصفية أنظمة الاقليات العنصرية والاستعمارية . ويرون كذلك بأن التحرير الكامل لافريقيا وازاء الاستغلال الامبريالي وتجريد افريقيا من السلاح النووي تشكل أولويات يتعين على منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز ، والامم المتحدة ان تعالجها بكل الحرز المطلوب .

٤١ - ان المؤتمر قد هنا منظمة الوحدة الافريقية على النجاحات التي احرزتها خلال السنوات الستة عشرة من وجودها وأكد أهميتها كأداة ناجحة لاقامة السلم والامن والعلاقات الطيبة بين الدول الاعضاء لمنوها بأهمية ميثاق هذا الجهاز الاقليمي والتطبيق الفعلي للمبادئ التي يشتمل عليها ، وكذلك قرارات ومقرارات اجتماعات رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

افريقيا الجنوبية :

٤٢ - بعد أن استعرض المؤتمر الوضع القائم في افريقيا الجنوبية أعلن ان الاستعمار والعنصرية - اللذين يشكلان تعديبا سافرا لقرارات المجتمع الدولي ومجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة - لا يزالان قائمين اساسا بفعل المساعدة العسكرية والتقنية الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية ومختلف أنواع المساعدات التي تقدمها الامبريالية للانظمة العنصرية .

٤٣ - ان المؤتمر قد أعرب عن ارتياحه لقرار الذي تسم اعتماده في اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية والذي يدين التحالف الموجود بين النظام الصهيوني والانظمة العنصرية في جنوب افريقيا ، ويدعو جميع الدول الاعضاء كي تضاغط من مجهوداتها للتصدي لهذا الخطر ولكي تعزز الكفاح المسلح ضد الصهيونية والعنصرية والامبريالية .

٤٤ - ان المؤتمر اعاد كذلك الى الذاكرة بأن تدعيم انتصار شعوب انغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر وساو تومي وبرانسيبى الذى غير بصفة حاسمة موازين القوى في المنطقة يشجع الشعوب المستعمرة ، كل التشجيع ، وبأن تحرر انغولا وموزمبيق وحصولهما على الاستقلال الوطني وقيام حكومات وطنية وانظمة سياسية فوق ترابها تم اختيارها بحرية شعوبها قد عززا استقلال الدول الافريقية ودعم مؤخرات حركات التحرر الوطنى .

٤٥ - جدد المؤتمر تأييده المطلق لكفاح شعوب زيمبابوي
وناميبيا وجنوب افريقيا لحصول على الاستقلال الكامل ولتصفية العنصرية
والفصل العنصري نهائيا .

٤٦ - رحب المؤتمر بالقرار الذي اتخذته الحكومة الايرانية
بشأن وقف مبيعاتها من النفط الى جنوب افريقيا . واحاط بارتياح
كبير بالاجراءات التي اتخذتها نيجيريا مؤخرا ضد شركة بريتيش
بتروليم والمثلة في تأميم امتيازاتها النفطية في نيجيريا بسبب انتهاك
بريطانيا للحظر النفطي ضد نظام روديسيا العنصري ولتعهداتها بعدم
تحويل شحنات من النفط من حقول النفط الموجودة في بحر الشمال نظام
الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ودعا المؤتمر سائر بلدان عدم الانحياز
المصدرة للتبرول الى حظر بيع نفطها الى جنوب افريقيا والى تكثيف
مساعيها من اجل مراقبة آخر المحطات التي تصل اليها شحنات النفط
وطلب المؤتمر ايضا الى بلدان عدم الانحياز المصدرة للنفط ان
تفرض عقوبات على الشركات النفطية التي يثبت انها تزود الانظمة العنصرية
والفصل العنصري بالنفط .

٤٧ - تهنى المؤتمر طلب مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة
الافريقية الذي انعقد بمنروفيا الذي وجهه الى الامين العام للمنظمة
واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للامم المتحدة من اجل
تنظيم مؤتمر عالمي في ١٩٨٠ تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية الاسم
المتحدة لتعبئة الراى العام العالمي ولدعم تطبيق العقوبات الاقتصادية
والعقوبات الاخرى ضد افريقيا الجنوبية تطبيقا فعالا .

٤٨ - استقبل رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح قرار حكومات
ايران وفرنندا ونيكارغوا القاضي بقطع علاقاتها مع الانظمة العنصرية
والفصل العنصري .

٤٩ - قرر رؤساء الدول و الحكومات ، اعتمادا على القرار
الذي اعتمدته مؤتمر القمة الخامس ، اتخاذ التدابير الملائمة لتدعيم
صندوق التضامن والمساندة لبلدان افريقيا الجنوبية وتشغيله في اسرع
وقت ممكن . ودعوا لهذا الغرض بالحاج كل البلدان غير المنحازة
الى المساحة بسخاء في هذا الصندوق لكي يساعد بفعالية فسي
تحرير شعوب هذه المنطقة وطلبوا الى رئيس البلدان غير المنحازة
أن يبذل المساعي اللازمة لضمان سرور هذا الصندوق في أعماله
في أقرب الاجال الممكنة .

٥٠ - استنتج المؤتمر ان جنوب افريقيا هي احدى سؤر
التوتر في العلاقات الدولية ومركز للمواجهة بين قوى العدوان والامبريالية
وبين قوى التحرر والتقدم والسلم .

ان ما يسمى بقانون الدفاع الذي سنه مؤخرا نظام برتوريكا
والذي يعطي لنفسه بموجبه الحق في التدخل العسكري في اية دولة
افريقية جنوب خط الاستواء يشكل جزءا من الاستراتيجية الاستعمارية
العالمية التي تعد تهديدا خطيرا للقارة الافريقية برمتها والسلم
العالمي .

زيمبابوي :

٥١ - درس المؤتمر تطور الموقف في زيمبابوي منذ مؤتمر القمة
الخامس بكنولوبو (سرى لانكا) ولاحظ بقلق ان الامبريالية

وخلفاءها المحليين يسرون على مواصلة وتكثيف مناوراتهم التي لا ترمي الا الى تمديد بقاء نظام الاقلية العنصرية .

وذكر المؤتمر في هذا الصدد بأن التسوية الداخلية المزمومة التي نتجت عنها الانتخابات المزيفة التي جرت في شهر ابريل / نيسان ١٩٧٩ ، ليست سوى تلاعب بالتطلعات المشروعة لشعب الزمبابوي . وأنها لا تشكل بأية حال من الاحوال حلا للمشكلة الروديسية .

٥٢ - ان رؤساء الدول و الحكومات المحتعين بهافاننا بعد استعراضهم للوضع السائد في المستعمرة البريطانية بروديسيا الجنوبية توصلوا الى استنتاج مؤداه انه يتقيد على المجتمع الدولي وخاصة البلدان غير المنحازة ان تدعم بسننها المتعدد الاشكال الكفاح المسلح البطولي الذي يخوضه الشعب الزمبابوي بقيادة الجبهة الوطنية ضد نظام سالسبوي المقيت ، اللاشرعي القائم على الاقلية العنصرية وهو النظام الذي ما زال قائما برغم محاولات الاستخفاف بالرأى العام العالمي وشعب زمبابوي نفسه والتي تمثلت في تشكيل حكومة اقلية مزعومة .

٥٣ - لاحظ المؤتمر ان الكفاح المسلح الذي يخوضه مناضلوا الجبهة الوطنية الزمبابوية يتزايد ضراوة ويمتد الى جميع انحاء هذا البلد بما في ذلك العاصمة وشدد على ان الكفاح يجري بنفس الشدة في المجالين السياسي والدبلوماسي وان السند الذي تتلقاه الجبهة الوطنية على المسرح الدولي يزداد أهمية على الدوام .

ولاحظ المؤتمران النظام العنصرى بروديسيا ، رقم المحاولات التي يبذلها لم يتوصل الى الحد من الدعم غير الشروط الذى تقدمه الجماهير الشعبية الى المحاربين اذ ان شعب زيبابوى لا يتوانى عن الانخراط بكل تصميم في صفوف جيش التحرير .

٥٤ - أكد المؤتمر من جديد ان روديسيا ما تزال مستعمرة بريطانية تحكمها شرذمة من العنصريين والخولة حكما لا شرعيا ، وطلب الى جميع الدول ان تستمر في عدم اعترافها بأية عفة كانت بنظام موزوربوا العميل والعنصرى واللاشرعى طبقا لقرارات مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة وكذا القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية .

وعبر المؤتمر عن قلقه البالغ حيال مناورات الحكومة البريطانية وبعض العناصر في حكومة الولايات المتحدة الامريكية وكذلك في البرلمان (كونجرس) الساعية الى الاعتراف بنظام روديسيا الجنوبية اللاشرعى وقيامها من جانب واحد فقط برفع العقوبات التي فرضها عليه مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة . وذكر من جديد بأن اقامة نظام موزوربوا العميل في زيبابوى ما هو الا تعدد لعركة بلدان عدم الانحياز واهانة لها وطلب الى جميع اعضائها اتخاذ كل الاجراءات الاقتصادية والدبلوماسية الملازمة فرادى وجماعات لاحباط اية محاولة تسعى لاضفاء الصبغة الشرعية على هذا النظام ورفع العقوبات الاقتصادية ضده من جانب واحد .

٥٥ - احاط المؤتمر بأن رؤساء دول و حكومات الكومنولث ندوا في اجتماعهم المنعقد بلوزاكا في آب / اغسطس ١٩٦٩ بالتسوية الداخلية المزعومة في زيمبابوي ، وأكدوا من جديد التزامهم الكامل بمبادئ حكم الاغلبية الحقيقية والاستقلال . كما نوه المؤتمر بدعوة الحكومة البريطانية بأعتبارها السلطة الاستعمارية في روديسيا الجنوبية الى عقد مؤتمر حول زيمبابوي يعقد في لندن كنتيجة لمؤتمر لـلوزاكا ان مؤتمر دول عدم الانحياز يؤكد بأن الاعتراف والقبول الدوليين لنتائج مؤتمر مثل هذا لا يمكن ان يتما الا اذا ادى الى اقامة حكم الاغلبية الحقيقي والاستقلال الذي يرضي مطامح شعب زيمبابوي المكافح ، وكان متمشيا مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ومنظمة الامم المتحدة .

٥٦ - واكد المؤتمر تأييده الكامل للجهة الوطنية التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية مثلاً شرعياً أصيلاً وحيداً لشعب زيمبابوي في كساحها البطولي من أجل التحرر والاستقلال الحقيقيين ويؤيد المؤتمر المجهودات التي تبذلها الجهة الوطنية تحقيقاً لمزيد من التلاحم والوحدة في صفوفها كما يساند قرارها بتكثيف كفاحها المسلح ضد نظام موزوروا العنصري اللاشرعي .

٥٧ - وجه المؤتمر نداً الى جميع الدول والشعوب لكسب مزيد دعمها السياسي والدبلوماسي والعسكري والمالي لشعب زيمبابوي ولتساند كفاحه المسلح مساندة مطلقة بقيادة الجهة الوطنية الممثل الشرعي الحقيقي والوحيد لزيمبابوي .

٥٨ وفي هذا الصدد ، دعا المؤتمر بالحاح الى اتخاذ تدابير عاجلة بغية تحقيق ما يلي :-

أ) مساندة الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة الوطنية وهي حركة التحرير الزمبابوي الوحيدة والقيام بعمل منسق يهدف الى تعزيز وحدتها .

ب) رفض الاعتراف بنظام الاقلية العنصرية العميل الذي يقوم بتقتيل الشعب الزمبابوي وباعتداءات متكررة على دول ذات سيادة اعضاء في حركة عدم الانحياز واطرار شرعية هذا النظام .

ان هؤلاء العملاء الذين يشتركون معه يشكلون جزءا لا يتجزأ من اللاشرعي للمستعمرة البريطانية في روديسيا الجنوبية وهو نظام ينبغي القضاء عليه قضا نهائيا .

ج) رفض " التسوية الداخلية " المزعومة التي أبرمت يوم - آذار / مارس ١٩٧٨ تحت رعاية نظام الاقلية اللاشرعي العنصري لسانسبوري وادانتها ، وكذلك الحكومة المزعومة الناجمة عن الانتخابات المزيفة .

ز) تشجيع دول عدم الانحياز خاصة المنظمة منها في مجلس الأمن على القيام بنشاط متفق عليه للدفاع عن القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الخامس عشر لرواسا الدول الأفريقية بالخرطوم في تموز / يوليو ١٩٧٨ والذي أوصى باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة .

ح) إعادة التأكيد على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالزيمبابوي وبخاصة القرار ٣٣/٣٨ للجمعية العامة الذي يدين الدمار الذي ما فتئت تقدمه جنوب افريقيا وبعض الحكومات الغربية واسرائيل لنظام الاقلية في سالسبوري .

ط) رفض الاعتراف بنظام روديسيا اللامشري مهما كان شكل هذا الاعتراف ورفض اقامة اي موظف روديسي على اراضيها وكذلك اي شخص يقوم بنشاط يرمي الى الاعتراف بهذا النظام .

ي) ادانة رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد نظام روديسيا العنصري وغير الشرعي باعتباره عملا تواطئيا مع ذلك النظام سترد عليه دول عدم الانحياز بصورة مناسبة .

٥٩ - أكد المؤتمر على ان يكون التأييد العسكري والمالي للجهبة الوطنية على النحو التالي :-

أ) التجهيز والاعانة المالية والتدريب لضمان معاضدة الكفاح المسلح للتحريض الوطني .

ب) دعم البرامج التدريبية الاخرى للجهبة الوطنية .

ج) دعم برامج النهوض الوطني في أراضي زيمبابوي التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية .

د) مساعدة اللاجئين الزيمبابويين المطرودين من ديارهم الى البلدان المجاورة من جراء القمع الوحشي الذي سلطه عليهم نظام القمع العنصري .

٦٠ - يقدم المؤتمر احر التهاني للجبهة الوطنية على قبولها عضوا كامل الحقوق في حركة عدم الانحياز الامر الذي يشكل اعترافا واضحا بالكفاح البطولي الذي يخوضه هذا الشعب بغية الحصول على استقلاله ويعتبر المؤتمر ان هذا التأييد المطلق للمكافحين من اجل الحرية يجب ان ينفرد من سائده سياسية ومعنوية متزايدة حتى يتمكنوا من تحرير بلادهم تحريرا كاملا.

ناميبيا

٦١ - يذكر المؤتمر بالقرارات والمقرارات العديدة التي صادقت عليها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز وكذلك منظمات وهيئات دولية أخرى والتي تطالب بالانسحاب اللامشروط لجنوب افريقيا من اراضي ناميبيا . ويؤكد المؤتمر من جديد على سائده الكاملة لحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال والوحدة القارية وعلى دعه اللامشروط لكفاح منظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وعلى استعمال كل الوسائل الممكنة لوضع حد لسيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا .

٦٢ - لقد ضرب نظام جنوب افريقيا عرض الحائط بالقرارين ٣٨٥ و ٤٣٥ الصادرين عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ولجأ إلى سياسة المناطلة لبلوغ هدفه المتمثل في اقامة نظام عميل في ناميبيا . ويدين المؤتمر بقوة النظام العنصري في جنوب افريقيا لتعنته في رفض الانسحاب من ناميبيا ولتناورات المحاكة بتواطؤ وتشجيع من طرف القوى الامبريالية بغية تمديد احتلاله غير الشرعي لناميبيا وانتهاك حرمتها القارية وغتيت وحدتها الوطنية والاستمرار في قمع واستغلال شعبيتها .

٦٣ - لذلك فان رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعين في هافانا يؤكّدون من جديد ان تنادى النظام المنصوّر لجنوب افريقيا في الاحتلال غير الشرعي لناميبيا يشكل اعتداءً ليس فقط على شعب هذا البلد بل على كل الشعوب والدول المستقلة وذات السيادة في افريقيا والعالم ، وبشكل ايضا تهديداً للسلم والامن الدوليين وتعدّيا صارخا لقرارات ومقرّرات الامم المتحدة .

٦٤ - يشدّد المؤتمر على مساندته لمنظمة (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ويقدم احرّ تهانيه لزعائنها الذين يشاركون لأول مرة كعضو كامل الحقوق في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز .

ويدين المؤتمر نظام جنوب افريقيا لاعتقاله وسجنه وتعذيبه زعماء ومناضلي منظمة (سوابو) ولاعمال العنف الاخرى التي يرتكبها ضد شعب ناميبيا في اطار مساعيه الرامية الى حرمان شعب ناميبيا من تحقيق مطالبه الرامية الى تحقيق التحرير الوطني الحقيقي . ويطالب المؤتمر نظام جنوب افريقيا العنصري بأن يطلق فوراً وبلا قيد أو شرط سراح اعضاء وقادة منظمة (سوابو) .

٦٥ - يساند المؤتمر بحزم القرارات المتخذة بشأن ناميبيا من قبل الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة والتي ادانت موقف حكومة جنوب افريقيا اثناء اجراء المفاوضات الخاصة بتنظيم انتخابات في ناميبيا تحت مراقبة واشراف الامم المتحدة وأكد المؤتمر ان نظام جنوب افريقيا حاول من وراء ذلك اقصاص منظمة (سوابو) وفرض نظام عميل على ارض ناميبيا مخترقا بذلك القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) لمجلس الامن التابع للامم المتحدة .

٦٦ - ان رؤساء الدول و الحكومات المجتمعين في هافانا ينددون بشدة بإنشاء جمعية وطنية جائرة وغير شرعية في ناميبيا من لدن حكومة الفصل العنصرى بغية النضي قدما في طريق الحل الداخلي المزعوم ويعلم المؤتمر جازما بأن البلدان غير المنحازة لن تعترف بالجمعية الوطنية غير الشرعية ولن تتعاون معها ولن تعترف ايضا بأى نظام عميل قسود تنهيه جنوب افريقيا في ناميبيا وما يتنافى مع قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز .

٦٧ - يرفض المؤتمر بكل حزم ويدين بكل قوة مناورات حكومة جنوب افريقيا العنصرية التي اتخذتها بسوافقة وتواطؤ ومساندة الرجعية العالمية والامبريالية بغية تفتيت الوحدة الترابية للبلاد عن طريق غمخ خليج (والفين) والى اخفاء ثوب الشرعية على المهزلة الانتخابية التي جرت في ٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨ والى انشاء نظام استعماري جديد في ناميبيا تسيطر عليه برتوريا وأن هذه المناورات التي تتلاعب بقرارات الامم المتحدة يجب ادانتها بكل قوة .

٦٨ - اثنى المؤتمر على الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو مسئله الحقيقي الشرعي والوحيد بسبب تكثيف وتقدم الكفاح المسلح ، وكرر اقتناعه بأنه يجب دعم هذا الشكل من الكفاح دعما كاملا وفعالا بهدف التعجيل بالتحريض الكامل لناميبيا .

٦٩ - نظرا لتعننت نظام جنوب افريقيا في احتلاله غير الشرعي للتراب الناميبي بدعم من الامبريالية ونظرا لمخططاتها الرامية الى احباط وعرقلة قرارات المجسوة الدولية التي تطالب بالانسحاب القوي وغير المشروط لادارة جنوب افريقيا الاستعمارية وقوات احتلالها ، يوجه المؤتمر نداء الى كل البلدان عامة والى كل القوى التقدمية والمحبة للسلام خاعة لتضاعف

دونما إبطاء من مساندتها المادية والعسكرية والمالية الى منظمة (سوابو) حتى تتمكن من تعزيز جانب كفاحها التحريري المسلح ومن احباط اطماع الامبرياليين وحتى تبقى في حالة استنفار تجاه مناورات نظام جنوب افريقيا العنصرى وتصد كل محاولة جديدة من طرف بريتوريا لتوسيع احتلالها غير الشرعي وتأخير موعد حصول الشعب على استقلاله الحقيقي وعرقلة امكانيات التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة ناميبيا ويجب أن تتخذ هذه المساعدة اساسا شكلا سياسيا وماديا يساند منظمة (سوابو) لا سيما :-

— تزويدها بالمعدات والمساعدة المالية وبالتدريب لدعم انطلاقة

الكفاح المسلح من اجل التحرر الوطني .

— دعم برامج التدريب الاخرى لمنظمة (سوابو) .

مساعدة اللاجئين النامبيين المطرودين من ديارهم الى البلدان المجاورة من جراء الاضطهاد الوحشي الذى تفرضه قوات الاحتلال العنصرية .

٧٠ — على ضوء الموقف المتحدى لنظام جنوب افريقيا حث المؤتمر

مجلس الامن على ان يفرض جميع العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها فسي

الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا وناشد المجموعة

الدولية بأن تطالب بالتطبيق السريع والحازم لقرارات الامم المتحدة حول

ناميبيا وخاصة قرارات الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ (١٩٦٦) و ٢٢٤٨ (٥٥)

(١٩٦٧) وقرارات مجلس الامن رقم ٣٨٥ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٥ و ٤٣٩ .

٧١ — ندد المؤتمر بالقوى الغربية المتحالفة مع جنوب افريقيا

التي تمد النظام العنصرى بالعناد الحربي وتدعمه فسي عــــــدة

مبادئ وتتكه بذلك من الاستمرار في الاحتلال غير الشرعي لناميبيا
متعدية بذلك سلطة الامم المتحدة تحديا صارخا .

٧٢ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للبرنامج
الانساني لمساعدة اللاجئين النامبيين الذى اعدته منظمة الامم
المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بالمشاركة مع المنظمات الدولية
الافرى وادانوا موجة القمع العنيفة التى تقوم بها قوات الاحتلال
العنصرية ضد سكان ناميبيا ردا على مساندة الشعب المتزايدة
لحرب التحرير . وبهذه الطريقة تسعى جنوب افريقيا لاختار المعارضة
الداخلية واجبار الالف من النامبيين على ترك بلادهم واللجوء الى
الدول المجاورة .

وأعرب المؤتمر عن مساندة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا الذى
يعتبر السلطة الادارية الشرعية الوحيدة في البلاد .

٧٣ - على ضوء الاجتماع الاستثنائي لمكتب التنسيق الذى
عقد في ماهوتو يقر المؤتمر القرار الذى ينص على ان تقوم حركة
عدم الانحياز بأنشاء صندوق خاص لناميبيا . ويحث المؤتمر كل دول عدم
الانحياز على أن تساهم بسخاء لكي يتمكن هذا الصندوق من تقديم خدمة
فعالة لتحرير هذا الوطن .

جنوب افريقيا

٧٤ - أعلن رؤساء الدول و الحكومات المجتمعين في هافانا أن الكفاح التحرري في جنوب افريقيا قد بلغ الآن مرحلة حاسمة تتمثل في تكثيف النضال السياسي والسليح داخل جنوب افريقيا وفي التعبئة الدولية من أجل عزل نظام الفصل العنصري ومساندة التحرر في جنوب افريقيا . وأمام تصاعد هذا النضال الذي يخوضه الوطنيون الابطال في جنوب افريقيا يعزم لوضع حد لنظام الفصل العنصري المقيت ليجأ هذا الأخير الى أبشع وسائل القمع ويعمد الى الاساليب الاجرامية والفاشية من أجل تحطيم وتقويض دعائم وحدة الشعب المكافح في جنوب افريقيا والاسراع في تنفيذ مخططات الهادفة الى اشاعة الانقسام القبلي في البلاد من طريق تطبيق برنامج البانتوستانات .

٧٥ - أعلن المؤتمر ايضاً ان القوى الامبريالية لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان وبلجيكا واطاليا وكندا واستراليا واسرائيل لا يمكن ان تنجو من اللوم بسبب مساهمتها في وجود وبقاء الاضطهاد العنصري والسياسة الاجرامية لنظام الفصل العنصري ، ونظراً لتعاونها مع نظام بريتوريا في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها مما اسهم في حرمان شعب جنوب افريقيا من تطلعاته المشروعة .

٧٦ - أعرب المؤتمر عن قلقه البالغ للتعاون المتواصل لقوى الامبريالية ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصري في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية وادان هذا التعاون بشدة

وأكد ان هذا التعاون لم يسهل اقامة وتعزيز جهاز القمع والاضطهاد
لنظام الفصل العنصرى فحسب بل ضاعف من الامكانيات الحربية لبريتوريا
بما في ذلك مخططاتها للتنمية النووية التي تشكل تهديدا للشعب جنوب
افريقيا والدول المجاورة المستقلة والامن والسلم الدوليين .

٧٧ - اعتبر رؤساء الدول و الحكومات ان تواطؤ هذه القوى
مع نظام الفصل العنصرى قد سمح لبريتوريا بأن تتحدى الرأى العام
العالمى مساهمة بذلك في زيادة تعنتها ، وتعزيز ادعاءات النظام العنصرى
بأنه المدافع عن "الحضارة الغربية المسيحية البيضاء" وأنه الشرطي الحارس
على "العالم الحر" في المنطقة ما يخلو له الحق في التدخل العسكرى
في أى بلد آفريقى جنوب خط الاستواء .

٧٨ - أعلن المؤتمر ان افريقيا الجنوبية ككل تشكل مسرحا واحدا
للعمليات يمثل فيه نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا المركز الاستراتيجى
ولا يمكن تحقيق الحرية والسلم والامن والتقدم في افريقيا الجنوبية دون
تحطيم نظام الفصل العنصرى الذى أسس التمييز العنصرى والاستغلال والقمع
واحلال دولة ديمقراطية مكانه تعتمد على سياسة تتشعب مع مبادئ منظمة
الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة . وأكد المؤتمر أن
مشاكل افريقيا الجنوبية لا يمكن معالجتها بصورة مجزأة ان انها مرتبطة
بعضها ببعض ارتباطا وثيقا من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية
وبالتالى يتعين معالجتها ككل .

٧٩ — أدان المؤتمر ورفض بشدة برنامج السلطات العنصرية الرامي الى انشاء "بانتوستانات جديدة" وكذا جميع المحاولات الاخرى الرامية الى تقسيم الجبهة الموحدة للمواطنين السود ، التي يناغل فسي صفوها ما يسمى بالسلونين ، والاسويين جنبها الى جنب . واستشهد المؤتمر بقرارات الامم المتحدة التي تعترف بشريعة مكافحة الفصل العنصري بكل الاساليب الضرورية بما في ذلك الكفاح المسلح ، وأكد من جديد دعمه الكامل للنضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة حركة التحرير الوطنية لوضع حد لنظام الفصل العنصري المقيت والاخذ بهزام السلطة وأنشاء دولة ديمقراطية تضمن احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب جنوب افريقيا .

٨٠ — ندد المؤتمر بتكثيف سلطات جنوب افريقيا لاعمالها القمعية ولا سيما موجات اعتقال الاهالي والمحكمات الصورية ، والاختيالات السياسية ، والمجازر ، والتقتيل الجماعي كنتيجة لتعاظم حركة النضال الشعبي كما أدان المؤتمر الاعتداء على الدول المستقلة مثل انغولا ، وبوتسوانا ، ولسوتو وموزمبيق ، وسوازيلند ، وزامبيا ردا على دعم هذه البلدان للمكافحين من أجل الحرية .

٨١ — أعلن المؤتمر ان المخطط الذي وضعه نظام الفصل العنصري ما أسماه بـ "قلعة" لدول افريقيا الجنوبية موجهة لضمان استمرار نهـب هذه المنطقة واستغلال شعوبها واستعمالها قاعدة لاعتداءه على القارة يتدرج في اطار الاستراتيجية الامبريالية الشاملة لجنوب افريقيا .

٨٢ - أن المؤتمر ان يؤكد من جديد على أهمية الحظر

الاجبارى على امدادات الاسلحة الى جنوب افريقيا ، الذى نص عليه في القرار ٤١٨ لمجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة يدعو كذلك لتحسين نس هذا القرار بصورة لا تترك اى مجال للتدخل من الحظر ولتحسين آليات واجراءات مجلس الامن الخاصة بضمان الاحترام الكامل للحظر على الاسلحة .

٨٣ - يدعو رؤساء الدول و الحكومات جميع البلدان القربية لوضع حد لكل أشكال التعاون مع نظام بريتوريا ويؤكدون أنه اذا استمر مثل هذا التعاون فسوف يهدى حتما الى رد فعل من البلدان غير المنحازة في شكل اجراءات فردية وجماعية ملائمة .

٨٤ - يطلب المؤتمر الى شعوب البلدان القربية وغيرها من البلدان التي تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال السياسي والاقتصادي والعسكرى والنووى ان تعين ' مواردها وجهودها تعبئة نشيطة لاعطاء الاولوية للكمّاح ضد الفصل العنصرى .

٨٥ - سجل رؤساء الدول و الحكومات بعميق القلق المخططات الرامية الى الدفاع عن المصالح الامبريالية في جنوب المحيط الاطلسي وطريق رأس الرجاء الصالح ، وأدانوا هذه المشاريع التي يلعب فيها نظام جنوب افريقيا وكذا بعض بلدان امريكا اللاتينية دورا هاما .

٨٦ - أكد المؤتمر على ان نظام الفصل العنصرى قد ضاعف من نزعة القسوة والعدوانية والتوسعية منذ هزيمة الاستعمار البرتغالي . فهذا النظام لم يكف فقط بمواصلة احتلاله غير الشرعى لتاسيسيا بل قام كذلك بفساد جمهورية انغولا الشعبية وبالهجوم عليها بصورة منظمة لمنعها من الوقوف دولة مستقلة مدعة الجانب .

٨٧ - ونظرا لاستمرار هذا العدوان ضد البلدان المجاورة وللاحتلال غير الشرعي لناميبيا وخاصة سياسة الفصل العنصري الاجرامية يدعو المؤتمر مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الى فرض عقوبات اجبارية شاملة على جنوب افريقيا وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الاسم المتحدة .

٨٨ - يقر المؤتمر النداء الموجه الى جميع الدول والقوى التقدمية اثناء الاجتماع الاستثنائي لمكتب التنسيق المنعقد في مابوتو ويطلب بالمشروع في تنفيذه كليا ويؤكد خاصة على الاسراع بـ : -
أ) تقديم مساعدة سياسية واقتصادية ومالية وعسكرية الى حركة تحرير جنوب افريقيا .

ب) تدعيم برامج تدريب حركة تحرير جنوب افريقيا .

جـ) المساهمة بسخاء في برامج مساعدة اللاجئين في افريقيا الجنوبية .

د) الادانة بشدة لدى منظمة الامم المتحدة ولدى جميع المحافل الدولية لسياسة نظام الفصل العنصري الاجرامية وشروعها الرامي الى التشتيت القبلي .

هـ) تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز والامم المتحدة التي تنص على عدم اقامة اية علاقة دبلوماسية أو أية علاقات اخرى ايا كان نوعها مع البانتوستانات .

و) التنديد بالتعامل الاقتصادي والمادي والمالي والعسكري والمساندة السياسية والدبلوماسية والادبية التي تقدمها الدول الامبريالية الكبرى الى جنوب افريقيا وذلك طبقا للقرار ٣٢ / ٣٥ للجمعية العامة .

ز) حث جميع الدول على الاحترام التام لحظر الاسلحة المفروص على جنوب افريقيا والمراقبة الشديدة لتطبيقه وذلك وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٤١٨ .

ح) المطالبة بالتطبيق الكلي لجميع قرارات الامم المتحدة حول جنوب افريقيا .

ط) المطالبة بوضع حد لتزويد جنوب افريقيا بالبتروول وانواع الوقود الاخرى .

ي) الضغط قدر الامكان على سلطات جنوب افريقيا حتى يمكن منح مركز سياسي كامل لجميع المسجونين السياسيين فسي جنوب افريقيا وكذا المعتقلين والمبعدين أو المحددة اقامتهم بسبب معارضتهم للفصل العنصري .

ك) المطالبة بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين فوراً وبدون شرط .

ل) المطالبة بتوقيع ومصادقة جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على المعاهدة الدولية للقضاء على جريمة الفصل العنصري ومعاقبها .

٨٩ - يعبر المؤتمر عن تعاطفه مع دول افريقيا الجنوبية المستقلة التي يمكن ان تتأثر من فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ويطلب من جميع بلدان عدم الانحياز تقديم المساعدة لها ، ويدعو ايضاً بلدان عدم الانحياز المنتجة للبتروول ان تزود به البلدان الافريقية المستقلة في حالة الضرورة .

٩٠ - وافق رؤساء الدول و الحكومات على القرار الوارد في اعلان مابوتو الهادف الى قيام جميع البلدان غير المنحازة الاعضاء فسي الامم المتحدة بتنسيق عليها واجراء المناورات مع جميع الدول الاخرى الاعضاء حتى يمكن خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة التي ستعاصر أعمالها قريباً اعتماد اعلان للتفامن مع الكفاح التحرري الذي يخوضه

شعب جنوب افريقيا تتعهد فيه جميع الدول الموقعة عليه بعدم المشاركة في التدخلات العسكرية المباشرة او غير المباشرة الهادفة الى مساندة أو حماية نظام الفصل العنصرى .

٩١ - وأشاد رؤساء الدول و الحكومات ببطولة شعب جنوب افريقيا وحركته التحريرية . وبالرغم من الظروف القاسية جدا الناتجة عن سياسة القمع الوحشية لم يتردد شعب هذا البلد أبدا في بذل اجسم التضحيات لوضع حد لنظام الفصل العنصرى البغيض واقامة مجتمع جديد قائم على الحرية والمساواة والاحترام الكامل لكرامة الانسان .

دول خط الواجهة

٩٢ - بعد استعراض جميع اشكال المساندة والمساعدة التي ينهني منحها لدول خط المواجهة التي بالرغم من جميع انواع الصعوبات لم تهمل بتقديم تضامنها النضالي والسماح باستخدام اراضيها كقاعدة خلفية آمنة لحركة تحرير شعوب جنوب القارة الافريقية ندد المؤتمر بجميع الاعتداءات المسلحة ومحاولات بث عدم الاستقرار التي تقوم بها افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية وحلفاؤهما الامبرياليون ضد انغولا وزامبيا وبوتسوانا وموزمبيق وتنزانيا . وأكد من جديد بأن مثل هذه الاعمال تشكل محاولة يقوم بها العضو لوقف الدعم الذى تقدمه بلدان المواجهة للكفاح التحريرى ، كما اكد من جديد ان دول خط المواجهة لم تكن ولن تكون وحدها في مقاومة العدو العنصرى والمساهمة بثبات وشجاعة في هزيمته النهائية .

٩٣ - لذلك دعا المؤتمر جميع الدول لتضاعف من مساعداتها لهذه الدول لكي تقوم بتنفيذ احكام القرار ٤٤٥ (٧٩) لمجلس الامن الذى اذان اعتداءات روديسيا الجنوبية وطالب بتشديد العقوبات ضد النظام غير الشرعى .

٩٤ - ان رؤساء الدول و الحكومات المجتمعين في هافانا اتفقوا على ان المساندة السياسية والدبلوماسية لدول خط المواجهة ينهني

ان تتجسد في الامم المتحدة وفي جميع المحافل الدولية عن طريق استنكار الاعتداءات التي تتعرض لها وتواطؤ الامبريالية في هذه الاعتداءات ومحاولتها بث الشقاق والتفرقة بين بلدان المنطقة لمنع المساندة القوية التي تمنحها للكفاح التحرري . كما اتفقوا على أن المساندة المالية والمادية المقدمة الى دول خط المواجهة ينبغي أن تهدف الى تعزيز ونفوذ وسائلها في مقاومة العدوان الذي تتعرض له من جانب الانظمة العنصرية وتكثيفها من ان تطبق على أحسن وجه العنوبات المفروضة من جانب منظمة الامم المتحدة ضد هذه الانظمة واغاثة مئات الالاف من اللاجئين الذين يعيشون في هذه البلدان ان مثل هذه المساعدة تسمح كذلك لبلدان المواجهة باتخاذ تدابير فعالة لضمان استقلالها وسيادتها ووحدتها الترابية ووضع حد للمساندة الدولية التي تلتزمها الانظمة العنصرية .

٩٥ - واتفق رؤساء الدول والحكومات من جهة اخرى على أن المساعدة العسكرية المقدمة الى دول خط المواجهة ينبغي ان تهدف الى تقوية قدرتها الدفاعية حتى تستطيع رد الاعتداءات المسلحة واحباط كل محاولة للقضاء على الاستقرار من طرف الانظمة العنصرية وكذلك الى خلق الظروف الملائمة لتطورها الاجتماعي والاقتصادي في جو يسوده السلام والاستقرار .

الصحراء الغربية :

٩٦ - يعبر المؤتمر عن انشغاله العميق للوضع الخطير الذي يسود الصحراء الغربية ان أن عملية تصفية الاستعمار في هذا القطر لم تتم بعد وفقا لقرار الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة رقم ١٥١٤ (١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومن ثم ذكر المؤتمر بقرارات البلدان غير المنحازة والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية حول قضية الصحراء الغربية خاصة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٣٣١ (٢٣) الذي يجدد تأكيد حق شعب الصحراء غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي استقلاله .

٩٧ - وسجل المؤتمر بارتياح توصيات اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية والتي وافق عليها مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية ورؤساء حكوماتها اثناء دورته السادسة عشر في تموز / يوليو ١٩٧٩ .

وان يعتبر انه يتبين من هذه التوصيات ان شعب الصحراء الغربية لم يتمكن بعد من ممارسة حقه في تقرير مصيره ولم يتسلم مقاليد سيادته فان المؤتمر يرى في انشاء لجنة منظمة الوحدة الافريقية تلك اثناء مؤتمر قمته السادس عشر امرا ينبغي ان يساعد شعب الصحراء الغربية على ممارسة حقه في تقرير مصيره وفي استقلاله في اقرب الاجال .

٩٨ - اعرب المؤتمر عن ارتياحه للاتفاق الذي وقع بين جمهورية موريتانيا الاسلامية وجبهة تحرير الساقية الحمراء وواى الذهب (بوليساريو) والى قرار الجمهورية الموريتانية الاسلامية بسحب قواتها من الصحراء الغربية وباسف المؤتمر من ناحية اخرى للاحتلال المغرب عسكريا الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية الذى كانت تديره موريتانيا ويعبر المؤتمر عن امله في أن تتعاون جميع الاطراف المعنية على تطبيق توصيات اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التي اعتمدها مؤتمر القمة السادس عشر بمنورنيا حتى يمكن ايجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية نهائيا .

ملاحظات

٩٩ - وأما فيما يخص جزيرة "مايوت" القمرية ، التي لا زالت تحتلها فرنسا احتلالا غير شرعي يعلن المؤتمر تضامنه الفعال مع الشعب القمري في نضاله من أجل تحرير هذه الجزيرة والحفاظ على استقلاله ووحدته وسلامه تراه ، ولقد رحب المؤتمر بالاجراءات التي اتخذتها الجمهورية الاتحادية الاسلامية القمرية بهذا الصدد بغية ايجاد جو ملائم للحوار بين الاطراف المعنية وبداية التفاوض بينها .

جزر الملغاش في المحيط الهندي

١٠٠ - وأما فيما يتعلق بالوضع في الجزر " جلوربوز " وجوان دونوفاو اوروبا بواسا دوانديا ، التي تنتهي في أصلها تاريخيا وجغرافيا الى مدغشقر ، فان المؤتمر يدعو الى اعادتها الى جمهورية مدغشقر الديمقراطية وهي جزر فصلتها عنها تعسفا الدولة المستعمرة سابقا سنة ١٩٦٠ .

الوضع في الشرق الاوسط

١٠١ - أكد المؤتمر مجدداً بأن الوضع في الشرق الاوسط لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والامن العالميين لتزايد احتمالات اندلاع حرب جديدة نتيجة لتعننت اسرائيل في المضي في سياستها العدوانية وتوسعها الاستعماري الاستيطاني بدعم الولايات المتحدة الامريكية التي تساند اسرائيل في رفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ورفضها الانسحاب الكامل من جميع اراضي العربية المحتلة منتهكة بذلك جميع قرارات الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز في هذا الشأن .

١٠٢ - ولذلك وجد المؤتمر من الضروري أن يؤكد مجدداً على جميع المبادئ والقرارات التي سبق وان تبنتها حركة عدم الانحياز بشأن القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط منذ قيام الحركة وبالاخص منذ العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . كما أكد من جديد أن القضية لن تحل ولن يستتب السلام في المنطقة ما لم تطبق جميع المبادئ والاسس التالية تطبيقاً كاملاً وفي آن واحد وبدون استثناء .

أ) قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ولب الصراع العربي الاسرائيلي .

ب) قضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط تشكلان كلا لا يتجزأ في المعالجة أو الحل وعلى هذا فلا يمكن تجزئة الحل ، أو جعله يشمل بعض اطراف النزاع دون غيرها ، كما لا يمكن اقامة سلام

منفرد ، اذ لا بد أن يكون السلام شاملا لجميع الاطراف ، منيلا لجميع اسباب النزاع ، بالإضافة الى كونه عادلا .

ج (السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم الا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة والمصرية المحتلة واستعادة جميع الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى ارضه وحقه في تقرير المصير وحقه في اقامة دولة المستقلة في فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٣٦ (٢٩٥) .

د (القدس العربية جزء لا يتجزأ من فلسطين المحتلة ولا بد من انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط منها وأعادتها الى السيادة العربية .

هـ (منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولها وحدها الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب والاشتراك اشتراكا كاملا وساديا متكافئا في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي من أجل استرداد الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وابعاد حل لقضية الشرق الاوسط . ولا يعتبر الحل شاملا أو عادلا أو مقبولا اذا لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في وضعه كطرف مستقل ومتساو ومتكافئ مع بقية الاطراف المعنية .

و (جميع ما قامت به اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والمصرية المحتلة منذ احتلالها من تدابير أو أنشاءات أو تعديلات أو تغييرات في الاوضاع والمعالم السياسية والثقافية والدينية والحضارية ، والطبيعية والجغرافية والسكانية وغيرها يعتبر باطلا ولاغيا وغير شرعي .

ز) جميع المستعمرات التي أنشأتها أو استتشتها اسرائيل فسي الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة باطلة ولاغية وغير شرعية ، وتشكل عقبة تعترض اقامة السلام . ولذا يجب ازالتها فورا ومنع انشاء اية مستعمرة جديدة .

١٠٣ - لاحظ المؤتمر رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ان السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة القائمة على الانحياز الى جانب اسرائيل ودعمها المطلق في شتى المجالات وبخاصة في استمرار احتلالها للاراضي العربية ومعاداتها في الوقت ذاته للشعب الفلسطيني ولحقوقه غير القابلة للتصرف تلعب دورا حاسما في اعاققة اقامة سلم عادل وناشل في المنطقة . وبدلا من ان تعمل الولايات المتحدة لاقرار السلام تناور من أجل التوصل الى حلول جزئية تنجع المطامع الصهيونية وتغفن مكاسب العدوان الاسرائيلي على حساب حقوق الشعب العربي الفلسطيني والامة العربية عامة . لذلك فان المؤتمر يدين مناورات وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة .

١٠٤ - وأكد المؤتمر ان اى مساس بقرارات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز المتعلقة بمشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين يؤدى الى تقويض حركة النضال من أجل تحرير الاراضي العربية المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وينال من حركة عدم الانحياز في نضالها ضد الاستعمار والاحتلال والعنصرية والصهيونية . ويعتبر مساس كهذا معيقا لتصميم بلدان عدم الانحياز على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية وعلى مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه الوطنية غير قابلة للتصرف .

١٠٥ - وأكد المؤتمر من جديد ان حركة عدم الانحياز تعتبر قضية فلسطين والاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٧٦ قضية جميع بلدان عدم الانحياز .

١٠٦ - وأكد المؤتمر حق منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في معارضة ورفض اية حلول او تسويات تتم على حساب الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واحباطها بجميع الوسائل الممكنة .

١٠٧ - يدين المؤتمر بشدة كل الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني وللبادى* ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وميثاق الامم المتحدة ، والقرارات المعتمدة في المحافل الدولية المختلفة حول القضية الفلسطينية والتي تعيق مطامح الشعب الفلسطيني في العودة الى بلاده وفي تقرير مصيره بنفسه وفي ممارسة سيادته الكاملة على ارضه .

١٠٨ - ان المؤتمر ان يأخذ بعين الاعتبار ان اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية الموقعة في ٢٦ مارس/ آذار ١٩٧٩ ، تشكل اتفاقا جزئيا ومعاهدة منفصلة تعني التخلي الكامل عن قضية البلدان العربية فضلا عن كونها عملا تواطويا لمساندة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وانتهاكا للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، يدين اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

١٠٩ - وعلى اساس هذه الادانة بحث رؤساء الدول و الحكومات ، ضمن هذا السياق الاقتراح المتمثل في تعليق عضوية مصر في حركة بلدان عدم الانحياز لانها انتهكت مبادئها وقراراتها . وقرر المؤتمر تكليف مكتب التنسيق بصفته لجنة خاصة بدراسة الضرر الذى لحق بالبلدان العربية وخاصة الشعب العربي الفلسطيني من جراء سلوك الحكومة المصرية بتوقيعها على اتفاقيات كامب دافيد وعلى معاهدة السلام المنفصلة مع اسرائيل ، وستقدم اللجنة الخاصة تقريرا حول الموضوع الى المؤتمر الوزارى الذى سيعقد في نيودلهي والذى سيتخذ قرارا يتعلق بوضعية مصر في الحركة .

١١٠ - وندد المؤتمر بشدة باستغلال اسرائيل للموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وخرقها لاتفاقيات لاهاي وجنيف ودعا جميع الدول الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع اى تعاون مع اسرائيل يمكنها من الاستمرار في استغلالها غير القانوني لتلك الموارد أو يعود عليها بالكسب غير المشروع من جراء هذا الاستغلال .

١١١ - كما ادان المؤتمر استمرار اسرائيل في انتهاك الحقوق والحريات الاساسية لسكان الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ومضي اسرائيل في اقامة المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب الاصليين وطمس المعالم الطبيعية والسياسية والثقافية والدينية والسكانية للاراضي المحتلة وتدمير المنازل ومصادرة الممتلكات العربية خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وادان المؤتمر كذلك رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة الثلاثية المشكلة بموجب قرار مجلس الامن ٤٤٦ عام ١٩٧٩ للتحقيق من وجود المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وامتناعها عن استقبال اللجنة ورفضها لقرار مجلس الامن رقم ٤٥٢ سنة ١٩٧٩ .

١١٢ - واكد المؤتمر مجددا على القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز بأعتبار الصهيونية تمثل شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

١١٣ - وأستنكر المؤتمر موقف بعض الدول ، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي ما تزال تمد اسرائيل بالاسلحة المتطورة وتقدم لها المساعدات المختلفة لتثوير صناعة الاسلحة فسي اسرائيل واعرب المؤتمر عن قلقه العميق لتعاود التسليح الاسرائيلي في ميدان الاسلحة التقليدية وكذلك التسليح النووي والسدى

يراد منه تثبيت اسرائيل كقاعدة للاستعمار والعنصرية في العالم الثالث بصورة عامة وفي افريقيا وآسيا بصورة خاصة ، وبالتالي تهديد السلم والامن الدوليين .

١١٤ - دعا المؤتمر الى تنفيذ القرار ٣٣/٣٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بشأن التعاون العسكري مع اسرائيل .

١١٥ - كما ادان المؤتمر التعاون بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا لتطوير صناعة الاسلحة في اسرائيل وقيام اسرائيل بتزويد الانظمة الدكتاتورية والعنصرية في انحاء العالم بالاسلحة المتطورة وتمكين الولايات المتحدة من استخدام اسرائيل كوسيط لهذا الغرض ايضا .

١١٦ - ومن اجل عيانة السلم والامن الدوليين ووضع حد للعدوان الاسرائيلي ضد لبنان ناشد المؤتمر جميع الدول الاعضاء بأن تطلب الى مجلس الامن اتخاذ الاجراءات العقابية ضد اسرائيل وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع .

١١٧ - وأكد المؤتمر تأييده لوحدة لبنان ارضا وشعبا ، ولاستقلاله وسيادته ويدين بشدة الفزو والعدوان الاسرائيليين المستمرين على جنوب لبنان ورفض اسرائيل الانسحاب من بعض المناطق فيه ويشجب الاعتداءات المتواصلة والمتكررة على لبنان وخاصة على مدن وقرى الجنوب الامنة واستخدام اسرائيل لاحداث الطائرات والاسلحة التي تزودها بها الولايات المتحدة الامر الذي ادى الى وقوع الالاف الضحايا البريئة من نساء وشيوخ واطفال والى تدمير المدن والقرى وأهدار البنية الانتصادية للمنطقة والى تهجير مئات الالاف من المدنيين الامنيين من ديارهم في المنطقة .

١١٨ - وأدان المؤتمر محاولة إسرائيل دعم احتلالها لبعض

مناطق جنوب لبنان بواسطة عملائها بهدف النيل من وحدة لبنان وشعبه وسيادته على ترابه الوطني ، كما أدان المؤتمر كل الاعمال التي تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التي اتخذها مجلس الأمن .

١١٩ - ودعا المؤتمر جميع الدول الى مساندة الشعب

اللبناني الذي يواجه الاعتداءات الصهيونية الوحشية وهو يهيب بها الى السعي بكل الوسائل لوقف هذه الاعتداءات وضمان احترام سيادة لبنان ووحدته ترابه واستقلاله .

١٢٠ - ودعا المؤتمر مجلس الأمن الى تطبيق القرارات الخاصة

بهذه القضية ولا سيما القرارات ٤٢٥ - ٤٢٦ و ٤٥٠ ، وبأخذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد إسرائيل .

وكذلك طالب المؤتمر جميع الدول الاعضاء في حركة عدم

الانحياز بدعم الموقف اللبناني في جميع المنظمات الدولية وبصورة خاصة في الأمم المتحدة .

١٢١ - وأدان المؤتمر بقوة الاعمال التي تقوم الدول الامبريالية

وخاصة الولايات المتحدة الامريكية لزيادة وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة وكذا تهديداتها باستعمال القوة ضد البلدان العربية وخاصة البلدان المنتجة للنفط .

وأدان المؤتمر كذلك جميع التهديدات والصفوف الموجهة

ضد بلدان اخرى تساند القضية الفلسطينية والعربية العادلة .

١٢٢ - يئوه المؤتمر بالتضامن النشط الذي ابدته الدول

والقوى التقدمية والمنظمات الاخرى المحبة للسلام والعدل والديمقراطية والتي تساند كفاح الشعب الفلسطيني والامة العربية ، ويدعو هذه

الدول والقوى التقدمية والمنظمات لتعزيز دعمها السياسي والدبلوماسي

والمادي للشعب الفلسطيني وللبلدان العربية في جهودها الرامية

لاستعادة جميع حقوقها الوطنية في جميع الاراضي العربية المحتلة .

قضية فلسطين

١٢٣ - أكد المؤتمر من جديد على ان الاحتلال الصهيوني واغتصاب فلسطين وحقوق شعبها بشكلان جوهر الصراع في الشرق الاوسط ما يجعل اى حل لهذا الصراع غير ممكن اذا لم يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في العودة وفي حرية تقرير المصير وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة فسي فلسطين .

١٢٤ - واذكر المؤتمر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعطت في قرارها ٢٨/٣٣ بأن تأمين صلاحية الاتفاقيات الرامية الى حل مشكلة فلسطين يتطلب ان تكون هذه الاتفاقيات في اطار الاسم المتحدة وميثاقها وقراراتها وعلى اساس التحقيق الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته التامة لها بما في ذلك الحق في العودة والحق في الاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين ، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

وأعلن ان كل الاتفاقات التي لا تتوفر فيها الشروط المذكورة باطله ولاغية .

ودعا المؤتمر كل الدول الاعضاء الى الاستمرار في دعم حق الشعب الفلسطيني في مواصلة كفاحه بكل الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني - لفلسطين ، الى ان يسترجع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ودعا كل الاعضاء الى تكثيف جهودهم في اطار الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة طبقا لقرارات الجمعية العامة وخاصة القرار (٣٢٣٦)

١٢٥ - لاحظ المؤتمر بقلق عميق أن إسرائيل منذ اتفاقيات كامب دافيد المبرمة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة . قد كشفت تطبيق سياستها عن طريق الاستيلاء على أراض فلسطينية في الأرض المحتلة وإقامة مستوطنات صهيونية ومراكز عسكرية جديدة بالإضافة إلى ضم القدس وتحويلها إلى مدينة يهودية .

وأدان المؤتمر إسرائيل وطلب إيقاف هذه السياسة وإزالة المستوطنات فوراً وإعارة الطابع العربي للقدس ، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٥٢ (١٩٧٩) .

١٢٦ - وأكد المؤتمر على أن استعادة العرب لسيادتهم على القدس شرط لا يمكن الاستغناء عنه لإقامة سلام عادل ودائم . وبجسب أجبار إسرائيل على احترام قرارات مجلس الأمن للام المتعددة الخاصة بالقدس والمناطق المقدسة . ودعا المؤتمر بلدان عدم الانحياز إلى اتخاذ تدابير صارمة ، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع البلدان التي تعترف رسمياً أو بصفة غير مباشرة بالقدس كعاصمة لإسرائيل .

١٢٧ - وعبر المؤتمر عن قلقه إزاء التصاعد المستمر للاعتداءات الوحشية على جنوب لبنان ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية . أن هذه الاعتداءات التي تشن برا وبحرا وجوا تعد بمثابة عملية إبادة حقيقية للشعب الفلسطيني واللبناني ، نظراً لاستعمال إسرائيل لأحدث الأسلحة التي تزودها بها الولايات المتحدة الأمريكية زارعة بذلك الموت والدمار مما أدى إلى فرار مئات الآلاف من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين بما في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال .

١٢٨ - وندد المؤتمر بالسياسة الصهيونية والعنصرية التي تنتهجها إسرائيل ، التي تتعدى في تجاهلها لقرارات المجتمع الدولي وتواصل احتلالها العسكري مستعملة أساليب الارشاب والقمع الوحشي ضد الشعب الفلسطيني مبرهنة بذلك على طبيعتها العنصرية والتوسعية والعدوانية على التمييز الذي تمارسه هذه السياسة كشكل تحدياً للرأى العام العالمي وخرقاً صارخاً لمبادئ الامم المتحدة وقراراتها وللإعلان العالمي لحقوق الانسان .

١٢٩ - وأكد المؤتمر على ضرورة التضامن الفعال في جميع المجالات - السياسية والثقافية والاعلامية وبرايج المساعدة العسكرية للشعب الفلسطيني الذى تقوده منظمة التحرير الفلسطينية . من أجل تصعيد الكفاح الرامي الى تحرير وطنه . كما دعا الى اتخاذ كل التدابير لغضمان اعتراف دولي متزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

١٣٠ - ودعا المؤتمر مجلس الامن لتحمل مسؤولياته عن طريق فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق على اسرائيل . ويؤكد رؤساء الدول والحكومات المشاركون في المؤتمر التزامهم بالاتفاق مع جميع الدول والقوى المحبة للسلام باتخاذ جميع التدابير في اطار الامم المتحدة وخانة مجلس الامن ، لمجابهة التحدى المستمر من طرف اسرائيل ويتعين عليهم بصفة خاصة تطبيق كل العقوبات اللازمة ضد اسرائيل وكذلك فرض الحظر الشامل والالزامي عليها واقصائها من المجتمع الدولي ومن الضروري ايضا دراسة الاجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي يجب اتخاذها ضد البلدان التي تساند النظام العنصري الصهيوني .

١٣١ - وعبر المؤتمر عن تقديره للدور الايجابي الذي قامت

به لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ول مساعدتها الفعالة في البحث عن حل عادل للقضية الفلسطينية . كما اكد المؤتمر من جديد على مساندته لمقررات ومقترحات اللجنة وطلب اليها ان تتابع تطورات الوضع وان تقدم المزيد من التوصيات الملائمة .

١٣٢ - أعرب المؤتمر عن اسفه الشديد لكون مجلس الامن لم

يتخذ حتى الان قرارا بشأن توصيات الجمعية العامة التي تنص على الممارسة الحرة للشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

كما يجدد المؤتمر طلبه الى مجلس الامن لكي يدرس هذه التوصيات ويصادق عليها .

١٣٣ - ادان المؤتمر تهديد الولايات المتحدة باستعمال حق

النقض في مجلس الامن ضد اي قرار يتعلق بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وقرر المؤتمر ، أمام هذا التهديد الذي استهدف تعويق أعمال مجلس الامن ان تدعي للانعقاد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة في حالة عدم تمكن مجلس الامن من البت في الموضوع بسبب عدم توفر الاجماع بين اعضاء الدائمين .

وكلف مكتب التنسيق بنيويورك بتنسيق عمله مع لجنة الامم المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للدعوة الى عقد هذه الدورة الاستثنائية في الوقت الملائم . وريثما يتحقق ذلك ، اكد المؤتمر من جديد على الخطر الذي يهدد السلم والامن في العالم في حالة ما اذا فشل مجلس الامن في الوفاء بالتزاماته التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

الوضع في جنوب شرقي آسيا

١٣٤ - سجل رؤساء الدول و الحكومات بقلق عميق التوترات والنزاعات المتزايدة التي ظهرت مؤخرا في جنوب شرقي آسيا والتي تعرض السلم والاستقرار في المنطقة للخطر .

١٣٥ - أعرب رؤساء الدول و الحكومات عن الامل في تحقيق طموحات بلدان المنطقة المتأجحة الى السلام والاستقرار على أساس مبادئ البلدان غير المنحازة : احترام السيادة والاستقلال والوحدة الترابية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اللجوء الى القوة وعدم الاعتداء .

١٣٦ - أعرب رؤساء الدول و الحكومات عن الامل في أن تتابع بلدان جنوب شرق آسيا المشاورات حول إقامة منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرق آسيا .

١٣٧ - سجل رؤساء الدول و الحكومات نتائج اجتماع جنيف الاخير بشأن اللاجئين والنازحين من جنوب شرق آسيا والتزام جميع الاطراف المعنية على التعاون في تنفيذ الترتيبات التي تم الاتفاق عليها في هذا الاجتماع .

١٣٨ - وسجلوا كذلك الاتفاق المبرم بين حكومة فييتنام ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى يجرى ترحيل اللاجئين من فييتنام في صورة منظمة . وأعربوا عن ارتياحهم امام النقص المحسوس في عدد المفاديين بطرق غير قانونية وعن أملهم في أن تتخذ كل الاجراءات لمنع هذه المفادرة غير القانونية في المستقبل .

ايران :

١٣٩ - يحي المؤتمر بك حرارة النصر التاريخي الذي احرزه شعب ايران بعد السنين الطويلة من الكفاح البطولي ضد واحد من اشد نظم الجور والاضطهاد التي عرفتھا الانسانية ، وقد اُحد معاقل الامبرالية في الشرق الاوسط ، وهو انتصار سيجمع كثيرا جميع شعوب العالم .

١٤٠ - ويعتبر المؤتمر كتدبير ايجابي ايقاف تزويد نظامي اسرائيل وجنوب افريقيا بالترول وقطع كل العلاقات معها بما في ذلك الدبلوماسية ، والاعتراف بكفاح الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد له .

١٤١ - ويرحب المؤتمر بمشاركة ايران في حركة عدم الانحياز ويصرح انه سيقف بحزم الى جانب الشعب الايراني الذي يواجه المؤامرات المحاكاة ضد الثورة الايرانية .

كما يعبر عن ارتياحه لانحساب ايران وبباكستان من الحلف المركزي " سنتو " وللاعلان عن اعادة النظر في المعاهدات الثنائية ذات الطابع العسكري .

المحيط الهندي كمنطقة سلام

١٤٢ — يذكر المؤتمر بأن بلدان عدم الانحياز التي دعت لأول مرة في مؤتمرها المنعقد في لوزاكا جميع البلدان الى اعتبار واحترام المحيط الهندي كمنطقة سلام ما فتشت منذ ذلك الحين تجمع على تأييد اعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، وهو الاعلان الذي اصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس الوقت الذي اعتمدت فيه قرارها رقم ٢٨٣٢ (٢٦٠٥) بتاريخ ١٦ كانون أول / ديسمبر ١٩٧١ الوارد في البيان المذكور الذي يرمي الى حماية واستقلال وسيادة ووحدة تراب دول المنطقة والسعي لتحقيق القواعد الاجنبية ، والمتشآت العسكرية ، ومرافق التزويد بالاسلحة من المحيط الهندي وتجريده من الاسلحة النووية وأسلحة الابداء الجماعية ، والسعي لتحقيق المنطقة من تنافس الدول العظمى وتسابقها على زيادة تواجداتها العسكرية وهدد سلام واستقرار المنطقة .

١٤٣ — يؤكد المؤتمر من جديد عزم دول عدم الانحياز على الاستمرار في مساعيها لبلوغ هذه الاهداف التي تجسدت في اعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، ويكرر أقتناعه بأن وجود القواعد الاجنبية

والمشآت العسكرية ومرافق التزويد بالأسلحة ، والأسلحة النووية
وأسلحة الإبادة الجماعية وأى مظهر للوجود العسكرى للدول
العظمى في إطار تنافسها في المحيط الهندى . وامتداداته الطبيعية
يشكل انتهاكا صارخا لإعلان المحيط الهندى منطقة سلام .

١٤٤ - بحث المؤتمر تطور الوضع في المحيط الهندى
منذ مؤتمر كولومبو ، وأعرب عن انشغاله العميق بالتطورات الأخيرة
التي تمثلت في مضاعفة تعزيز الوجود والتنافس العسكرى للدول
العظمى ، مما أدى الى تدهور أوضاع السلم والأمن في منطقة
المحيط الهندى ، وإعاقة الكفاح لتحرير المنطقة من الاحتلال
الأجنيبي ، كما أدى الى التهديد الجسم للحق غير القابل للتصرف
للدول الساحلية وخلف الساحلية للتصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية
وتشير الدلائل الى انه بالرغم من الرغبات التي أبدتها الدول
الساحلية وخلف الساحلية فان الدول العظمى بدلا من خفض
وجودها العسكرى تنوى تصعيد تنافسها في المنطقة ، كما انها
تركز فيها قوات عسكرية وبحرية على أساس دائم . ان هذه
التطورات تعيق كفاح الحركات التحريرية لتصفية الاستعمار والعنصرية
والفصل العنصرى ، كما تشكل هذه التطورات السببة انتكاسا صريحا
للانفراج الدولى ، ويساهم في زيادة سباق التسلح بين الدول
العظمى . وهكذا ، وخلافا لمبادئ التعايش السلمى ، تواصل
الدول العظمى التنافسها وسعيها نحو توسيع مناطق نفوذها .

١٤٥ - اقتناعا من المؤتمر بالرغبة في تعزيز فكرة جعل
المحيط الهندى منطقة سلام من خلال نظام أمن جماعى عالمى
دون ائتلاف عسكرى يدعو الدول الساحلية وخلف الساحلية
بالكف عن المشاركة في الائلاف والمواثيق العسكرى ، وبهذا الصدد
يعبر عن ارتياحه لانسحاب بعض الدول الساحلية وخلف الساحلية
من عضوية الائلاف والمواثيق العسكرى باعتبارها تتسددج
في إطار منافسات الدول العظمى وهي لذلك تساهم
بانسحابها في تعزيز السلم والأمن في المنطقة .

١٤٦ - يدين المؤتمر قواعد جنوب افريقيا العسكرية
بسيمونس تاون وسيلفرماين كما يدين مشروع ادفوكات ، وتصفيد
النشاط العسكري لجنوب افريقيا في المنطقة الذي يهدف فيما
يهدف الى مراقبة حركات التحرير الوطنية الافريقية
ويدين ايضا التعاون العسكري الوثيق في المنطقة بين
بريتوريا واسرائيل وبعض القوى الفريسية .

١٤٧ - يطالب المؤتمر بتصفية القواعد والمنشآت العسكرية
الاجنبية التي تهدد او قد تهدد سيادة ووحدة تراب
بلدان المنطقة وتنميتها السلمية ، او التي تستخدم لعاقة
الحق غير القابلة للتصرف في ممارسة تقرير المصير للشعوب
في هذا الجزء من العالم .

١٤٨ - يؤكد المؤتمر من جديد حق الدول كافة في
استخدام المحيط الهندي للملاحة ولاغراض سلمية اخرى استخداما
حرا ، ودون اعاقه وفقا للقانون والعرف الدوليين ، شريطة ان لا
يهدد ذلك استقلال وسيادة ووحدة تراب البلدان الساحلية
وخلف الساحلية .

١٤٩ - يلاحظ المؤتمر انه تم البدء في مباحثات بين
الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بخصوص وجودهما العسكري
في المحيط الهندي وان هذين البلدين قد اطلعا اولا بأول
اللجنة الخاصة للامم المتحدة المعنية بالمحيط الهندي عن الحالة
الراهنة المتعلقة بمحادثاتها كما لاحظ المؤتمر
أن هذه المباحثات الثنائية كانت محدودة المجال

ولم تكن تهدف اساسا للتجاوب مع اهداف اعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، كما انها لم تتجاوب معها بصورة وافية ، وأعرب المؤتمر في هذا المجال عن اسفه لايقاف هذه المحادثات الثنائية وعدم استئنافها على الرغم من الاتفاق الاخير بين الطرفين والداعسي الى الاجتماع الفوري قصد دراسة استئناف هذه المحادثات . وحث المؤتمر على استئناف هذه المحادثات في اقرب وقت ممكن وأعرب عن آمله في أن تلبي هذه المباحثات اهداف اعلان المحيط الهندي منطقة سلام .

١٥٠ - يرحب المؤتمر بالاجتماع الاخير الذي عقدته دول

المحيط الهندي الساحلية وخلف الساحلية كخطوة بارزة في طريق تطبيق اعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، ولاحظ بأنه كان مفيدا في توفير فرصة لمزيد من التنسيق للموقف المشترك الذي ستخذه الدول الساحلية وخلف الساحلية وافر نتائج هذا الاجتماع كما رحب بتوصية الاجتماع المقدمة للجمعية العامة قصد تحديد تاريخ ومكان المؤتمر الخاص بالمحيط الهندي الذي دعا اليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٣ قصد تكليف اللجنة الخاصة المعنية بالمحيط الهندي التي يجب توسيعها لهذا الغرض بالقيام بالعمل التحضيري لهذا المؤتمر بما في ذلك دراسة الترتيبات المناسبة لاي اتفاق دولي قد يتم التوصل اليه اخيرا للحفاظ على المحيط الهندي كم منطقة سلام على أساس اجراء مشاورات بين الدول الساحلية وغير الساحلية والقوى العظمى وكبار المستخدمين البحريين ، وفقا للقرار ٢٨٣٢ (٢٦٠٠) ونسوه المؤتمر ايضا بطلب الاجتماع الموجه للجمعية العامة لدعوة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وأهم البلدان التي تستخدم المحيط الهندي للملاحة الى الاشتراك في اللجنة الخاصة الموسعة بغية تسهيل التحضير لهذا المؤتمر ان لم تكن قد قامت بذلك حتى الان .

١٥١ - ويدعو المؤتمر جميع الدول المعنية وخاصة الدول العظمى وغيرها من كبار المستخدمين للمحيط الهندي الى التعاون الكامل والشامل في نطاق هذه التوصيات والتوصيات الاخرى التي سيسفر عنها الاجتماع قصد التطبيق الفعلي لاهداف اعلان تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام.

كـورـيـا

١٥٢ - سجل المؤتمر بانشغال ان كوريا ما زالت مقسمة رغم تعطش شعبها الى توحيد بلده سلميا مما ادى الى خلق موقف يشكل تهديدا حظروا للسلم ، ويرفض رؤساء الدول والحكومات كل محاولة رامية الى تقسيم كوريا الى شطرين لان ذلك يتنافى وأمانى الشعب الكورى .

١٥٣ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم للجهود التي ما زال يبذلها الشعب الكورى لضمان استقلال بلده وتوحيده سلميا ودون تدخل اجنبي وذلك طبقا للمبادئ الثلاثة (الاستقلال والتوحيد السلمى والوحدة الوطنية الكبرى) التي نص عليها البيان المشترك بين الشمال والجنوب في تموز / يوليو ١٩٧٢ .

١٥٤ - ان المؤتمر يدعو جميع البلدان الى احترام حق الشعب الكورى في توحيد بلاده سلميا ويعرب عن أمله في امكان تحقيق هذه الامنية عن طريق انسحاب جميع القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ، وحل قيادة الامم المتحدة وتنفيذ كل القواعد العسكرية الاجنبية وباقى المنشآت العسكرية الاجنبية الموجودة في كوريا الجنوبية وتعويض اتفاقيات الهدنة باتفاقيات سلم دائم تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب الكورى وارادته التي عبر عنها بكل حمية .

تيمور الشرقية :

١٥٥ - أكد المؤتمر حق شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره طبقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن .

المشكلات المتعلقة بالأمريكا اللاتينية

١٥٦ - نوه رؤساء الدول و الحكومات بالكفاح الذى تخوضه منذ مدة طويلة شعوب أمريكا اللاتينية من أجل استقلالها وسيادتها . وسجلوا بارتياح أن هذه الشعوب صممت على انتهاج سياسة عدم الانحياز ومحاربة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وجميع اشكال السيطرة الاجنبية والهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ولهذا حث رؤساء الدول و الحكومات جميع الدول على ان تحترم كل الاحترام مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الدول وسلامة التراب الوطني في أمريكا اللاتينية وجددوا تأييدهم المطلق لحق شعوب هذه المنطقة في اجراء التغييرات الهيكلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها وفي استعادة ثرواتها الطبيعية وأستثمارها بكل حرية والعمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

١٥٧ - وأشار رؤساء الدول و الحكومات الى ان أمريكا اللاتينية هي احدى مناطق العالم التي طنت كثيرا عبر التاريخ من عدوان الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد - الاسريكي الشمالي والاوروبي - . ان اجتماع مؤتمر القمة السادس لحركة بلدان عدم الانحياز لأول مرة في أمريكا اللاتينية يشكل اعترافا بالنفوذ المتزايد للحركة في هذه المنطقة ويدعم الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية الذى تخوضه شعوب أمريكا اللاتينية للحصول على سيادتها واستقلالها الشامل ومكافحة سياسات الهيمنة والسيطرة .

١٥٨ - عبر رؤساء الدول و الحكومات عن يقينهم بأن حركة البلدان غير المنحازة ستتميز في المنطقة المذكورة . وفي هذا السياق سجلوا بارتياح قبول أربع بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي (بوليفيا ، جرنادا ، نيكاراغوا وسورينام) كأعضاء تتمتع بكامل الحقوق في حركة بلدان عدم الانحياز معتبرين هذا الحدث كساهمة كبيرة في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتأكيد التوجيه المستقل لسياساتها الخارجية بمنافى عن كل الضغوط والتدخلات . وأعربوا عن أملهم في أن تنضم بلدان أخرى جديدة من أمريكا اللاتينية للحركة .

وقد اعترفوا أيضا بأهمية قبول ثلاث دول أمريكية لاتينية أخرى (كوستاريكا والدومينيكا وسانت لوسي) كأعضاء مراقبين مما يرفع إلى ٢٤ العدد الكامل للأعضاء والمراقبين من أمريكا اللاتينية في حركة عدم الانحياز .

١٥٩ - وأدان المؤتمر وجود قواعد عسكرية امبريالية في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي مثل تلك التي توجد في كوبا وهورتوريكو والتي تشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة كما طالب من جديد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية الأخرى بأن تعيد إلى هذه البلدان اجزاء اراضيها غير القابلة للتصرف والتي تم احتلالها ضد ارادة شعوبها وأن تقوم بتصفية هذه القواعد .

١٦٠ - عبر المؤتمر عن يقينه بأن الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره لا بد من القضاء عليه في منطقة الكاريبي وطلب بالحاح الى جميع الدول ولا سيما البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز وفقا لحق جميع الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال أن تساند المطالب العادلة للشعوب التي لا تزال تعاني من السيطرة الاستعمارية في منطقة الكاريبي .

وايماننا منه في هذا الصدد بمبادئ استقلال الدول وسيادتها أعرب المؤتمر عن تأييده للكفاح ضد الاستعمار الذي تخوضه شعوب الكاريبي ولا سيما بورتوريكو وبليز وأعرب عن أسفه لعدم حصول القواديلوب والمارتينيك وغويانا الفرنسية على الاستقلال حتى الان . وأسترحى انتباه اللجنة الخاصة المعنية بتصفيّة الاستعمار الى هذه الاقاليم ودعاها الى بحث موقفها على ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)

١٦١ - أدان رؤساء الدول و الحكومات المناورات الرامية الى اقامة اجهزة استعمارية جديدة في منطقة الكاريبي ورفضوا جميع الجهود المبذولة لتأليف " قوة امن " مزعومة في المنطقة الامر الذي يؤدى الى استمرار وجود القوى الاستعمارية ومن ثم يعرض السلم والامن في المنطقة للخطر .

١٦٢ - جدد رؤساء الدول و الحكومات تضامنهم مع كفاح شعب بورتوريكو وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وسلامة التراب الوطني وطالبوا بالتعجيل بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ (د-١٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة كما طلبوا بالحاح الى أعضاء الحركة بذل جميع الجهود المطلوبة للتعجيل بعملية تصفية الاستعمار لشعب بورتوريكو .

١٦٣ - ناشد المؤتمر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بأن تضع حدا لاية مناورات سياسية أو قسرية ترمي الى ادااسة
الوضعية الاستعمارية السائدة في بورتوريكو وطالب بالاحترام الكامل
للقرار الخاص ببورتوريكو الذي اعتمدته لجنة الامم المتحدة المعنية
بتمصبة الاستعمار اثناء جلستها المنعقدة في ١٢ أيلول / سبتمبر
١٩٧٨ والمصادق عليه في ١٥ آب / أغسطس ١٩٧٩ وطالب بنقل
السلطة الى شعب هذا القطر حتى يتمكن من أن يختار بكل
حرية وضعيه السياسية في المستقبل .

١٦٤ - وأعرب المؤتمر عن ارتياحه للانفراج بدون قيد

أو شرط من اربع شخصيات سياسية بورتوريكية كانت سجنونة منذ
اكثر من خمسة وعشرين عاما في الولايات المتحدة الأمريكية وهم :-
لوبيه لوهرون ، رفايل كانسيل ، اوسكار كولا زو ، وايفرنينغ فلوريس ،
وأيد المؤتمر تأييده المطلق للبورتوريكيين الذين يتعرضون
لعقوبات بالسجن نتيجة مقاومتهم احتلال البحرية الاسيكية الشمالية
لمنطقة فهاكس ، كما يطالب المؤتمر حكومة الولايات المتحدة بعدم
تنفيذ هذا الاجراء القمعي .

١٦٥ - أعرب المؤتمر مرة أخرى عن تأييده المطلق لحق شعب

بيليز غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ووحدة اه قلبية
وأدان كل ضغط أو تهديد من شأنه الحملولة دون ممارسة هذا
الحق ممارسة كاملة وأعرب عن حق حكومة وشعب بيليز في عقد
الانتخابات التي يران انها مجدية لاحباط هذا التهديد بفعالية .

١٦٦ - طالب رؤساء الدول و الحكومات بالتطبيق الكامل

للقرارات التي اعتدتها الدورتان ٣٢ و ٣٣ للجمعية العامة للامم
المتحدة بشأن هذا البند .

١٦٧ - وطلب المؤتمر أيضا بالحاج الى جميع الدول ولا سيما اعضاء حركة البلدان غير المنعازة ان تناصر بيليز لتتقدم بسرعة على طريق الاستقلال والاكيد وحتى يكفل احترام سيادتها ووحدتها الاقليمية احتراما تاما .

١٦٨ - وفيما يتعلق بقضية جزر فولاكلاند (مالفيناس) خاصة أيد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد حق جمهورية الأرجنتين في رجوع هذه المنطقة الى سيادتها . وطلبوا التعجيل بالمفاوضات حول هذه المسألة .

١٦٩ - يذكر رؤساء الدول و الحكومات بأن حركة دول عدم الانحياز قد دافعت منذ مؤتمر قمتها الاول - وفي كل موتمراتها الاخرى - بحق الشعب الكوبي في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي كما ايدوا مطالبه الرامية الى استرجاع المنطقة التي تحتلها قاعدة جوانتانامو البحرية ونددوا بالحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية على الثورة الكوبية .

وبما أن هذا الوضع لا يزال مستمر فقد ندد المؤتمر من جديد بأسم حركة دول عدم الانحياز بالاعمال العدوانية والضموط والتهديدات الامريكية ضد كوبا التي تهدد السلم العالمي وتشكل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ولبادئ القانون الدولي .

١٧٠ - أدان رؤساء الدول و الحكومات من جديد وبك صرامة حصار حكومة امريكا الشمالية الرامي الى عزل وتدمير الثورة الكوبية وطالبوا برفعه فورا وبلا قيد أو شرط . كما أعترفوا بأن الشعب الكوبي نظرا للحصار والاعتداءات الامبريالية على اختلاف اشكالها قد تعرض لخسائر مادية فادحة يجب تعويضه عنها .

١٧١ - جدد المؤتمر تضامنه الكامل مع المطالب الكوبية العادلة التي ترمي الى استرجاع القاعدة البحرية والمنطقة التي تحتلها الولايات المتحدة بصفة غير قانونية في جوانتامانو رغم ارادة الشعب الكوبي .
وطالب المؤتمر بالاستجابة لهذه المطالب .

١٧٢ - سجل المؤتمر بارتياح ان معاهدات ١٩٧٧ المتعلقة بقناة باناما والمعروفة تحت اسم معاهدات -- توريوخوس -- كارتر - المبرمة بين جمهورية باناما والولايات المتحدة الامريكية والتي تضمن السيادة الفعلية لباناما على امتداد ترابها الوطني ، ستدخل حيز النفاذ في أوتشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩ .

وابتداءً من هذا التاريخ سيعود ميناء ان الوقعان على طرفي القناة وهما ميناء بالبوا في المحيط الهادى وميناء كريستوبال في المحيط الاطلنطي الى السلطات البانامية كما ان الخط الحديدي الذي يقطع البرزخ سيؤول الى باناما الامر الذي يشكل بداية سريان ولاية الدولة البانامية على كل اقاليمها الوطني .

وأعرب رؤساء الدول و الحكومات ايضا ، عن قلقهم لتطبيق معاهدات توريوخوس - كارتر من طرف الولايات المتحدة واعربوا عن امسهم في ان تحترم هذه الاخيرة تلك المعاهدة نصا وروحا . وقرر المؤتمر ان يناشد كذلك جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ان تنضم الى بروتوكول المعاهدة المتعلق بالحياد الدائم لقناة باناما احتراماً لسيادة باناما ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

١٧٣ - وأعرب المؤتمر عن ارتياحه لقرار الحكومة الجديدة لفرنندا بشأن طلب الانضمام الى حركة عدم الانحياز ما يعود بالنفع على مصالح هذا الشعب ، ونوه المؤتمر بالبعد الايجابي لذلك القرار في السياق السياسي الاقليمي وفي اطار كفاح شعوب مناطق اخرى في العالم من أجل تحريرها .

١٧٤ — وندد رؤساء الدول والحكومات بالمناورات الرامية الى الاخلال بالاستقرار التي تحييكها القوى الامبريالية والاستعمارية ضد غرينادا بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ويناشدون البلدان الاعضاء في الحركة وكل الدول ان تمنح مساعدة فعالة وحاسمة من أجل تمكن حكومة غرينادا من الدفاع عن سيادتها الوطنية واستقلالها واحباط كل الاعمال المعادية التي تستهدفها .

١٧٥ — لاحظ رؤساء الدول والحكومات بارتياح ، بعد تحليل القرار الذي صادق عليه مؤتمر القمة الخامس في كولومبو بالبلاد الاهتمام للوضع في شيلي وتعزز التضامن مع الشعب الشيلي ، مدى تطور النضال الذي تخوضه القوى الديمقراطية في هذا البلد واكدوا على التضامن الثابت لحركة بلدان عدم الانحياز مع قضية الشعب الشيلي .

وطالبوا بالتطبيق الحرفي للقرارات التي صودق عليها خلال الدورتين ٣٢ و ٣٣ لجمعية الامم المتحدة حول الوضع في الشيلي ووافقت عليها لجنة حقوق الانسان لمنظمة الامم المتحدة في جلستها الخامسة والثلاثين وكذلك منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وهيئات ووكالات متخصصة اخرى تابعة لمنظومة الامم المتحدة .

١٧٦ — وألح رؤساء الدول والحكومات على أهمية الاجراءات التي يتعين على جميع الدول ولا سيما الاعضاء في حركة عدم الانحياز اتخاذها من أجل الاسراع في عودة تطبيق الحقوق الديمقراطية في شيلي . ومع اقتراب ذكرى وفاة الرئيس الشيلي الشرعي ، سلفادور الليندي قرر المؤتمر ان يحيي ذكرى الفقيد للجهود المشرفة والنبيلة التي بذلها لدفع بلاده نحو مستقبل جديد عن طريق الحفاظ على السيادة الوطنية ، واسترجاع الثروات الطبيعية ، ورفع المستوى العام لرفاهية الشعب وذلك بأنتهاجه سياسة خارجية مستقلة ، وانضمامه كعضو

كامل الحقوق في حركة بلدان عدم الانحياز ، تلك المجهودات التي وأدتها الولايات المتحدة بتدخلها في الشؤون الداخلية لهذا البلد .

١٧٧ - وحيا رؤساء الدول والحكومات بارتياح الانتصار الذي حققه الشعب النيكاراغوي وطلبيته الجبهة الصندينية للتحرير الوطني (ج . س . ت . و) على الديكتاتورية السيمورية التي كانت وليدة تدخل وأمر الاسبرالية ، ونهضوا بالاهمية التاريخية العظمى التي يمثلها هذا الحدث بالنسبة لشعوب امريكا اللاتينية والعالم أجمع التي تكافح من أجل الحصول على استقلال حقيقي ونهائي . وقد استقبل المشاركون في مؤتمر القمة بحرارة دخول نيكاراغوا في حركة البلدان غير المنحازة .

١٧٨ - وقد اعترف المؤتمر بالدور الهام الذي لعبه كل من حكومات باناما وكوستاريكا ، والمكسيك ، والبلدان الاعضاء في الحلف الاندي الشه اقليمي بوليفيا وكولومبيا والاكوادور وبيرو وفنزويلا الذين علوا يد في الميد ، وعضوا من أجل حل طائل لمشكلة نيكارجوا والذين يحملون بنفس الروح من أجل اعادة بناء هذا البلد .

١٧٩ - واشاد المؤتمر ايها بالتضامن الذي برهنت عنه كوبا دائما مع قضية الشعب النيكاراغوي ، والدعم الذي قدمته كذلك لبلدان الكاريبي الاخرى وامريكا اللاتينية ومناطق اخرى في العالم .

١٨٠ - كما دعا المؤتمر بالحاح جميع أعضاء حركة عدم الانحياز ودول العالم الاخرى الى منح ساندتها السياسية والاقتصادية لحكومة التعمير الوطني في نيكاراغوا التي تتسك بالنهوض بالبلاد وأعادة بنائها واشتات استقلالها وسيادتها وبناء مستقبل يتجاوب ومصالح الشعب النيكاراغوي .

١٨١ - كما التزم المؤتمر من المؤسسات الدولية لا سيما المؤسسات المنتمية لمنظومة الامم المتحدة اعداد مشروطات مساعدة طاجلة لنيكاراغوا وطلب تكثيف وتوسيع هذه المشروطات .

وأبدى المؤتمر ارتياحه بما قرره النظام الاقتصادي اللاتينو أمريكسي (سيلا) من تنشيط للتعاون الدولي في سبيل إعادة بناء نيكاراغوا . وأبدى أنشغاله العميق بما يحاك في الخارج من مناورات لاحتباط مساعي الثورة النيكاراغوية وهي المناورات التي تشرف عليها الفئات الرجعية المعتدية المنسوبة لنظام " سوموزا " البائد بتشجيع من الامبريالية . ونبه المؤتمر الى ضرورة تيقظ الدول الشديد ازاء المحاولات الموجهة ضد الشعب النيكاراغوي الباسل الذي عانى الالام الجسام .

١٨٢ - وأيد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في مؤتمر القمة السادس بهافانا مطلب جمهورية بوليفيا العادل والمشروع الذي يرمي الى استرجاع سيادتها على أحد مرافئها على بالمحيط الهادى ودعوا جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ان تساند الشعب البوليفي في استرداد هذا الحق غير القابل للتصرف وجددوا تأكيدهم على مطالبتهم بحل هذه القضية سعيا وراء اقرار الامن والسلم البئاء في أمريكا وهم يساندون جميع الجهود المبذولة في سبيل الوصول الى هذه الغاية النبيلة وذلك في نطاق الاجراءات السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

١٨٣ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم بانضمام جمهورية بوليفيا في حركة عدم الانحياز مشيرين الى أن هذا البلد كان يتمتع بصفة المراقب منذ تأسيس الحركة في عام ١٩٦١ ولاحظوا كذلك بمزهد الارتياح ان هذا الانضمام جاء في نفس الوقت الذي عادت فيه بوليفيا الى مسار ديمقراطي دستوري يسمح للشعب البوليفي بممارسة حقوقه والتمتع بحرياته . وأكد المؤتمر على الاهمية التي يكتسبها هذا التطور البوليفي بالنسبة لتدعيم الديمقراطية في هذه المنطقة ودعا اعضاء الحركة الى الاستمرار في بذل التأييد وأبداء التضامن مع بوليفيا حتى يزداد التطور الديمقراطي قوة في هذه البلاد .

١٨٤ - على الرغم من أن رؤساء الدول والحكومات كانوا منذ انعقاد المؤتمر الثاني للقمّة في القاهرة سنة ١٩٦٤ قد دعوا بالحاح جميع دول العالم الى ان توقف علاقاتها مع النظام العنصرى القائم في جنوب افريقيا فان هذا المؤتمر السادس يسجل بمزيد من القلق ويدين بشدة توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين جنوب افريقيا وبعض البلدان اللاتينية امريكية وخاصة بارجواى وشيلي ما يتنافى وسياسة البلدان غير المنحازة التي كان وما زال من اهم اهدافها المقاطعة الكاملة لزمره برهتورها الفاشية .

كما ادان المؤتمر المناورات والمحاولات الامبريالية الرامية الى اقامة علاقات بين جنوب افريقيا وبعض الدول الامريكية اللاتينية بغية المحافظة على مصالح الامبريالية جنوب المحيط الاطلسي .

١٨٥ - وبعد أن اشار المؤتمر الى توثيق ودعم العلاقات بين اسرائيل وبعض بلدان امريكا اللاتينية وخاصة غواتيمالا والسلفادور ، ادان هذا الوضع الذى يشكل من الناحية العملية مساندة للسياسة التوسعية والعنصرية للدول الصهيونية ، كما أعرب عن تضامنه مع شعوب امريكا الوسطى فحايها القمع والعنف ، وأدان التدخلات الامبريالية وصلاتها من المستعمرين الجدد في المنطقة .

١٨٦ - وذكر رؤساء الدول والحكومات بالدور الحاسم الذى لعبته بلدان أمريكا اللاتينية في المفاوضات المتعددة الاطراف الهادفة الى اقامة علاقات اقتصادية دولية اكثر انصافا ومساندتها لمبادرات هامة في مجال نزع السلاح ومراقبة التسليح وتبنيها أو تدعيمها للاجراءات التي تسمح لها بالتصرف في ثرواتها البحرية والبحرية تصرفا كاملا يعود بالفائدة على شعوبها .

ونوه رؤساء الدول والحكومات كذلك بكفاح شعوب المنطقة الطويل من أجل استقلالها وسيادتها ، والمشاركة الفعالة في اقامة علاقات دولية

أكثر ديمقراطية . ومناسبة مؤتمر القمة السادس وهو أول حدث من نوعه في أمريكا اللاتينية ، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أملهم في مشاركة عدد أكثر من بلدان المنطقة في حركة بلدان عدم الانحياز كما أعربوا عن أملهم في تقديم شعوب المنطقة على أساس التعاون القائم على السلم والاستقلال والعدالة .

١٨٧ - سجل المؤتمر بارتياح الاعلان الذي أصدرته بلدان مجموعة الانديز في هافانا بمناسبة مؤتمر القمة السادس والذي تؤكد فيه هذه البلدان تبنيتها الكامل للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها حركة عدم الانحياز ، ويعبرون عن يقينهم بأن تقوية هذه المبادئ وتميزها بشكلان دعما فعالا للسلم والامن والعدالة الاجتماعية الدولية ويؤكدون أن عدم الانحياز يمثل مساهمة مستقلة ومتميزة في صياغة النظام الدولي السياسي والاقتصادي بالصيغة الديمقراطية .

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا : —————

١٨٨ - رحب المؤتمر بجهود البلدان الأوروبية من أجل تعزيز علاقاتها ، وإقامة تعاون عادل يساهم في تجاوز الانقسامات بين الكتلت والمواثيق العسكرية ، مما اسهم في تخفيض حدة التوتر الدولي ، وفقا لمبادئ البيان النهائي الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في هلسنكي ، ولنتائج اجتماعات بلغراد .

١٨٩ - أعرب المؤتمر عن أمله بأن الاتجاه الدائم لكافة الدول المشاركة لضمان متابعة عملية تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا سوف يتم التعبير عنه بصورة كاملة أثناء الاجتماع المقبل في مدريد ، ولاحظ المؤتمر بأرتياح التعاون المثمر والمفيد الذي تم تحقيقه بين دول عدم الانحياز والدول المحايدة في أوروبا التي بذلت جهودا مشتركة نحو تحقيق هذه الاهداف .

١٩٠ - أكد المؤتمر على ضرورة تكثيف الجهود الحالية ومواصلة بصفة حيوية بغية التوصل الى نتائج ايجابية في المفاوضات حول خفض المتبادل والمتوازن للقوات ، وبغية خلق وضع اكثر استقرارا في أوروبا في اطار تخفيض الامكانيات العسكرية ودون المساس بأمن واستقلال جميع الدول ، وعلى الاخص تلك التي ظلت بمنأى عن الاحلاف العسكرية .

١٩١ - ان تعزيز الانفراج والأمن في أوروبا لا يمكن ان يهدوم الا بشمول مناطق اخرى ، مما يساعد على البحث عن الحلول المناسبة لبعض المشاكل العالمية مثل نزع السلاح وتصفية الاستعمار ، وتنمية كل البلدان والقضاء

على جميع الصراعات وغير ذلك من العوامل الاخرى ، وكلها عوامل تسهم في وضع حد للتكتلات والمواثيق العسكرية .

البحر الابيض المتوسط :

١٩٢ - ان المؤتمر يحد ان ذكر بالعلاقة القائمة بين الامن في اوربا وفي البحر الابيض المتوسط ، اعرب عن ارتياحه بالمساهمة الايجابية لبلدان عدم الانحياز في المنطقة في المراحل المختلفة لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا وأكد على ضرورة ايلاء الاهتمام الكامل بالمشكلات المتعلقة بالبحر الابيض المتوسط وخاصة في الاجتماع الذي سيعقد في مدريد في عام ١٩٨٠ ، ومن خلال المشاركة الفعالة لجميع بلدان عدم الانحياز المعنية بالامر ، والتطبيق الكامل للاعلان الخاص بمنطقة البحر الابيض المتوسط . وأشار المؤتمر الى ضرورة مضاعفة الجهود بغية القضاء على أسباب التوتر وايجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات والازمات في المنطقة .

١٩٣ - صادق المؤتمر على مقررات مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز الخاصة بتحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام وتعاون ، وحث كل الدول على التعاون من أجل تطبيق هذا القرار ، على أساس مبادئ احترام سيادة كل دولة ، ووحدة ترابها وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق .

١٩٤ - طلب المؤتمر الى جميع الدول ان تتعاون لتطبيق هذه المقررات وكذلك قرارات الامم المتحدة المتصلة بذلك ، من أجل القضاء على أسباب التوتر في البحر الابيض المتوسط ، وبخاصة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط ومشكلة قبرص .

١٩٥ — أعرب المؤتمر عن قلقه حيال تزايد التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط كنتيجة لسياسة إسرائيل العدوانية المستمرة ، وكذلك للدعم الذي تقدمه القوى الامبريالية لهذا البلد مما يعزز القواعد العسكرية ويزيد من التوتر في المنطقة .

١٩٦ — أكد المؤتمر على ضرورة تعزيز التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط الذي بدأ خلال الاجتماع المنعقد في فاليتا في شباط فبراير ١٩٧٩ . وفي هذا الصدد يوصي المؤتمر بالدعوة ، الى اجتماع يعقد خلال عام ١٩٨٠ بين دول البحر الأبيض المتوسط من حركة عدم الانحياز وبين دول البحر الأبيض المتوسط المشاركة في المؤتمر الخاص بالامن والتعاون في اوروبا للبدء في مشروعات للتعاون وللتنسيق للاجتماع المؤتمر الذي سيعقد في مدريد .

قبرص:

١٩٧ - أكد المؤتمر من جديد على تفانته ودعمه الكامل لقضية شعب وحكومة جمهورية قبرص ، أحد البلدان المؤسسة لحركة البلدان غير المنحازة ، وطالب بالتطبيق الفوري لقرارات الامم المتحدة حول قضية قبرص وخاصة القرار ٢٢١٢ (د - ٢٩) الذي اتخذته الجمعية العامة بالاجماع وأقره مجلسي الامن في القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) .

١٩٨ - أعرب المؤتمر عن تأييده لاتفاق النقاط العشرة الذي تم التوصل اليه في نيقوسيا بتاريخ ١٩ ايار / مايو ١٩٧٩ بين السيد سيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص والسيد روف دانكتاش زعيم الطائفة القبرصية - التركية ، تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة ودعا الى استئناف المحادثات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين بغية التوصل الى نتائج المساواة ، وذلك على أساس الاتفاق المذكور اعلاه ووفقا مع المبادئ وقرارات الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، بهدف الوصول الى اتفاق مقبول من الطرفين .

١٩٩ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لكون قسم من قبرص ما زال يروح تحت الاحتلال الاجنبي ، وناشدوا كل الدول أن تحترم احتراماً تاماً سيادة واستقلال جمهورية قبرص ووحدة ترابها وعدم انحيازها وطالبوا بوضع حد لجميع التدخلات الاجنبية في شؤونها الداخلية ، وبالا نسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات المسلحة الاجنبية واي وجود عسكري آخر من اراضي الجمهورية القبرصية .

٢٠٠ - أدان المؤتمر الاعمال والاجراءات التعسفية المتخذة من طرف واحد ، في القسم المحتل من قبرص والهادفة الى تغيير الخصائص الديموغرافية العريقة لقبرص

وأشارني نفس الوقت الى ان الوضع الراهن الناتج من مثل هذه الاعمال ومن اللجوء الى القوة المسلحة لا ينبغي ان يؤثر على حل المشكلة .
وبهذا الصدد ، حث المؤتمر على اتخاذ اجراءات فعلية وعورية من أجل ضمان احترام حقوق الانسان بالنسبة لكل القبرصيين ، وعودة اللاجئين الى ديارهم بكل امان ، وكذلك البحث عن المفقودين ونشر أسباب اختفائهم .

٢٠١ - أكد المؤتمر من جديد على حق حكومة شعب جمهورية قبرص في السيادة المطلقة والفعلية والسيطرة على السلطة السطحية من قبرص وشروطها الطبيعية وغيرها ، وناشد كل الدول بأن تساعد وتساعد الحكومة القبرصية من أجل ممارسة الحقوق المذكورة اعلاه .

٢٠٢ - جدد المؤتمر ساندته لقرارات الاسم المتحدة بشأن القضية القبرصية لانه يرى ان على الجمعية العامة وسجل الاسم ان يحمدا السبب اتخاذ كل الاجراءات العلية المناسبة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق تأسيما للتطبيق الفعلي والسريع لقراراتها المتعلقة بقبرص .

٢٠٣ - وأكد المؤتمر من جديد على الهيئات الصادرة من اجتمعات دول عدم الانحياز حول قضية قبرص حتى الان وخاصة بيان بلغراد لعام ١٩٧٨ .

٢٠٤ - فوئل الاقتراح الذي تقدم به رئيس جمهورية قبرص حول النزاع الشامل للسلاح وازالة القواعد العسكرية في قبرص كساهنة هامة على طريق البحث عن حل للقضية القبرصية . وغير رؤساء الدول أو الحكومات من المهم في ان تتخذ التدابير اللازمة من أجل تنفيذ هذا الاقتراح .

٢٠٥ - نوه المؤتمر بالدور البناء الذي تقوم به مجموعة الاتصال لبلدان عدم الانحياز وخاصة في الاسم المتحدة . كما أشار بتجديد الدعوة التي وجهتها حكومة جمهورية قبرص لمجموعة الاتصال للقيام بزيارة لقبرص بغرض تقييم الوضع هناك اذا اقتضى الامر ذلك .

مـالـطـة

٢٠٦ - يحي المؤتمر الخطوة الشجاعة التي اقدمت عليها مالطة والتي تمثلت في ازالة القواعد العسكرية الاجنبية من اراضيها ابتداء من ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩ ، ممارسة لسيادتها الكاملة ووعدها المؤتمر بمساندة البلدان غير المنحازة .

وأن تصفية القواعد العسكرية الاجنبية في مالطة تعتبر انتصارا لحركة عدم الانحياز ككل ، ومساهمة قيمة من اجل اقامة منطقة أمن وسلم وتعاون في البحر الابيض المتوسط .

وأزاء هذا ، يوصي المؤتمر الدول الاعضاء التي طلبت منها مالطة ضمانات اقتصادية ومالية وسياسية قصد صيانة سيادتها وبقائها في حركة عدم الانحياز بعدم ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩ ، بأن تتخذ القرارات اللازمة وبدون ابطاء لتوفير تلك الضمانات التي طلبتها منها مالطة تأمينا لاستقلالها السياسي واستمرار موارثها للسلم والاستقرار في البحر الابيض المتوسط .

التعايش السلمي النشط ، والانفراج والامن الدولي

٢٠٧ - يجب أن تكون مبادئ التعايش السلمي الاساس الذى تقوم عليه العلاقات الدولية . ان مبادئ التعايش السلمي هذه التى دافعت عنها البلدان غير المنحازة منذ مؤتمر القصة الاول توسع المجال لتعزز السلام والامن الدوليين . وتخفيف حدة التوترات ومتابعة عملية الانفراج ، وتوسيع نطاقها حتى تشمل جميع مناطق العالم وكل جوانب العلاقات الدولية وذلك بمشاركة جميع البلدان على أساس المساواة فى حل كل المشاكل الدولية . اذ لا يبقى امام البشرية سوى التعايش السلمي النشط لمواجهة خطر المجابهة العسكرية العامة وسياسة القوة . وينبغي تطبيق مبادئ التعايش السلمي النشط بصفة عالمية فى العلاقات بين الدول ، بغض النظر عن حجمها أو نظامها الاجتماعى والاقتصادى . وفى هذا الصدد وجه المؤتمر نداء الى جميع الحكومات لكي تطبق هذه المبادئ بحزم وأن تتمسك بها فيما يخص علاقاتها الثنائية وفى نشاطها الدولي بصفة عامة .

٢٠٨ - اعتبر المؤتمر ان تطبيق هذه المبادئ التي تتضمن
في جملة امورها ، حق الشعوب التي ما زالت تحت السيطرة الاجنبية
الاستعمارية في تقرير المصير والاستقلال وسيادة الدول ووحدة ترابها
وحق كل بلد في أن يضمن انهاء الاحتلال الاجنبي والاستيلاء على
الاراضي بالقوة وكذلك حرية اختيار نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
يجب ان تكون الاساس لجميع العلاقات الدولية . ان سياسة التعاضد
السلمي النشيط كل لا يتجزأ ولا يجب ان تطبق في ظل المصالح
الخاصة والضيقة ، أو في ظل اية معايير أيديولوجية أو من أى نوع اخر .
أن مبادئ التعاضد السلمي النشيط ومبادئ عدم الانحياز تشكل
أساس الانفراج العالمي ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتأمين
والسلم ، والاستقلال والامن على قدم المساواة لجميع الشعوب والبلدان
وينبغي على بلدان عدم الانحياز أن تهذل تضافر جهودها المشتركة
باستمرار وأن تقوم بالعمل المنسق داخل الامم المتحدة وخارجها ، وذلك
بغية تحقيق هذه المبادئ وتطبيق القرارات التي تتركز عليها .

٢٠٩ أعرب رؤساء الدول عن اعتقادهم بأن تكثيف نضال
الشعوب التحرري ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد
والعنصرية ، بما في ذلك الصهيونية ، والفصل العنصري والاستغلال
وجميع اشكال الاحتلال ، والتدخل العسكري ، والسيطرة
والهيمنة الاجنبية يسهم في تعزيز السلم والامن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على حق الشعوب الشرعي في اللجوء الى النضال المسلح في كفاحها من أجل التحرر الوطني .

٢١٠ - أعرب المؤتمر عن الحاجة الى بذل الجهود لاهتمام الوسائل الكفيلة لاقامة امن متكافئ ، وتحقيق ودايم للدول كافة بدون استثناء وأكد مرة أخرى على ان الكفاح من أجل هذا الامن بشكل جانبا من الجهد المبذول لتغيير العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية المجحفة ، وبفضي اهتمام الحيل للمشاكل الاساسية في العالم المعاصر .

٢١١ - شدد المؤتمر على عدم امكان استتباب السلم والامن في ظل استمرار سباق التسلح وتعزيز الاحلاف العسكرية وأكد على أهمية تصفية القواعد العسكرية الاجنبية وحل التكتلات العسكرية . وأكد المؤتمر من جديد مواقف المؤتمر الخامس لـرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز فأعلن ان سياسة توازن القوى وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، والصراع بين تكتلات القوى ، والاحلاف العسكرية وتكرس السلاح ، وخاصة الاسلحة النووية ، لا يمكنها تخفيف التوترات الدولية التي لا يمكن ان تتضاءل حدتها حقا الا بالمشاركة الفعالة لبلدان عدم الانحياز على اساس المساواة في القرارات الحاسمة المتصلة بالسلم والامن العالميين .

٢١٢ - وأن يعرب عن ارتياحه للنتائج الايجابية المحرزة في عملية تخفيف التوترات في العالم التي يؤازرها ، يسجل المؤتمر بقلق عميق ان عملية الانفراج تعرضت خلال المرحلة التي تلت مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز لركود اكيد وما زالت عملية الانفراج هذه محدودة من حيث المدى والنطاق الجغرافي على حد سواء .
ووجه المؤتمر نداء من أجل تخفيض شامل للتوتر الدولي ، الذي ينبغي أن تنعم بفوائده جميع مناطق العالم .

٢١٣ - أعرب المؤتمر عن الرأي القائل ان الانفراج لا يمكن ان يتقدم بحيث يشكل سيرة لا رجعة فيها صوب السلم العادل والعالمي الا اذا مر بصفة خاصة - عبر وقف عكس سباق التسلح بالاخص سباق التسلح النووي وعبر اعتماد تدابير ملموسة من شأنها ان تؤمن نزع سلاح عام وشامل .

٢١٤ - ركز المؤتمر على ضرورة تعزيز السلم والامن الدوليين وأكد من جديد على عزمه الثابت لتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين بلدان عدم الانحياز من أجل مواجهة الامبريالية ، والاستعمار والسيطرة الخارجية ، والاحتلال الاجنبي والعنصرية ، بما في ذلك الصهيونية ، والتهديدات ، والغفوط ، والعدوان

وجميع الاجراءات الاقتصادية والسياسية الاخرى التي قد تتخذ ضدها .

٢١٥ - وجه المؤتمر نداء لكل الدول كي تطبق تطبيقاً كاملاً بهذا الامتناع عن استعمال القوة في العلاقات الدولية وذلك لخلق جو مناسب للسلام والامن الدوليين . ورحب في هذا الصدد بإنشاء لجنة داخل الامم المتحدة للتفاوض على مشروع معاهدة بشأن الامتناع عن استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وأعرب عن أمله في أن تتوج أعمال هذه اللجنة بالنجاح في اقرب وقت ممكن .

ونوه المؤتمر بأنه ينبغي أن تؤكد المعاهدة المقترحة حقوق الدول في الدفاع عن نفسها وفي استعمال القوة من أجل تحرير أراضيها المحتلة ، وحقوق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والخارجية في النضال لتحقيق المصير وضد الاستعمار والفصل العنصري وشدد المؤتمر على ان عدم الاعتراف بالاوضاع الناجمة عن استخدام القوة ، بما يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ، يعد عنصراً أساسياً في ردع مخططات المعتدين .

٢١٦ - وأعرب المؤتمر عن اسفه لان سياسة تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وهي السياسة التي استعملت لعدة قرون من طرف القوى الاستعمارية وتسببت في ضرر كبير للبشرية - لا زالت تستعمل حتى اليوم من جانب بعض القوى في محاولة منها لحرمان بعض البلدان وخاصة تلك التي استقلت حديثاً من الاستقلال الحقيقي وفرض علاقات الخضوع والتبعية من جديد عليها ، واستغلال الثروات الطبيعية لشعوب افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، ولعرقلة الانتصار النهائي لحركات التحرير الوطني . ورفض المؤتمر هذا النظام

الدولي القائم على مناطق النفوذ لانه يتعارض مع تطلعات الشعوب الى الاستقلال الحقيقي وسيادة الدول وديمقراطية العلاقات الدولية . وأكد المؤتمر من جديد على عزم بلدان عدم الانحياز ان تعمل بدأب من أجل تطبيق احكام اعلان الامم المتحدة حول الامن الدولي وقرر انها ستتخذ المبادرات المناسبة من أجل هذا الغرض أثناء الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة .

نزع السلاح :

٢١٧ - أكد المؤتمر من جديد تمسك بلدان عدم الانحياز بهدف النزاع العام والشامل للسلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي تحت مراقبة دولية فعالة ، وعزمها الثابت على العمل لتحقيق هذه الغاية في اطار الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . واسترعى المؤتمر الاهتمام من جديد الى الوثيقة النهائية للدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي انعقدت بناءً على مبادرة بلدان عدم الانحياز ، وهي الوثيقة التي تمثل قاعدة صلبة للشروع في عملية نزع السلاح الحقيقي مما يجنب البشرية أهوال الحرب ويزيل شبح الاخطار المتعاطمة التي تهدد بقاء الانسان .

٢١٨ - وفي هذا السياق ، وجه المؤتمر نداءً يدعو الى التنفيذ العاجل ، وفقاً لجدول زمني محدد لبرنامج العمل وخاصة الاجراءات المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في

الوثيقة النهائية للدورة الخاصة ، وطالب المؤتمر بالايقاف الفوري
للتحسين النوعي للأسلحة النووية ووسائل ايصالها ، ووضع
حد لانتاج المواد الانشطارية المخصصة لصناعة الاسلحة وايقاف
انتاج كل الاسلحة النووية ، وخفض مخزونات الاسلحة النووية كخطوة
أولى على طريق الغائها تماما . وفي انتظار القضاء على الاسلحة
النووية فالمرجو من الدول النووية بأن تتخلى عن التهديد بالاسلحة
النووية وعن استعمالها وان توقف تجارها النووية .

٢١٩ - اعرب المؤتمر عن قلقه حيال استمرار سباق التسلح
بين الدول النووية بصفة خاصة ولا سيما سباق التسلح النووي وكذلك
حيال تطوير وصناعة وزيادة مخزونات اسلحة الدمار الجماعي واعترف
المؤتمر ، كما فعل ذلك في قمة الاولى ببلغراد بالدور الخاص
ومسؤولية القوى الكبرى في ايقاف وعكس سباق التسلح ، وأعرب عن
يقينه بأن السلم والامن الدائمين لا يمكن ضمانهما الا بايقاف هذه
العملية وبالتنفيذ الفوري لتدابير نزع السلاح املا في تحقيق نزع
عام وشامل للسلاح .

وأعلن المؤتمر بأن انجح الوسائل لدرء خطر استعمال أو
التهديد باستعمال الاسلحة النووية يكمن في نزع السلاح ومنسج
استعمال الاسلحة النووية . وينبغي على الدول النووية ان تكف عن
القيام بأي نشاط في المجال النووي قد يشكل خطرا على أمن ورفاهية
شعوب الدول غير النووية . ولاحظ المؤتمر بارتياح بأن مقترحات بهذا

المعنى عرضت على لجنة نزع السلاح وان هذه الاخيرة لم تثر أى اعتراض مبدئي ضد ابرام اتفاقية دولية هدفها حماية الدول غير النووية من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ورحب المؤتمر بتشكيل فريق عمل للتفاوض حول هذه المعاهدة وأوصى المؤتمر بمواصلة المفاوضات في الدورة القادمة للجنة نزع السلاح قصد اعداد معاهدة حول هذا الموضوع .

٢٢٠ - أكد المؤتمر من جديد على الدور الاساسي والاهمية المتزايدة للامم المتحدة في تحقيق اهداف نزع عام وشامل للسلاح . ولاحظ بارتياح بأن بلدان عدم الانحياز قد لعبت دورا متزايدا الهاميا في اطار الالية التي تم انشاؤها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

وفي هذا السياق اولى المؤتمر اهتماما خاصة بعمل هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح وذلك لاعداد برنامج شامل في هذا المجال . وأكد كذلك على الاهمية البالغة للجنة نزع السلاح التي أعيد تشكيلها بناء على مبادرة من بلدان عدم الانحياز على اساس اكثر ديمقراطية لتسهيل نجاح مفاوضات نزع السلاح واستعراض المؤتمر شمل لجنة نزع السلاح فأعرب عن أسفه بأن المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لم تصل الى ثنوقيع معاهدة حول الفناء تجارب الاسلحة النووية . ودعا المؤتمر الى توقيع هذه المعاهدة بصورة عاجلة بالاضافة

الى معاهدة اخرى تحرم تصميم وانتاج وتخزين كل الاسلحة الكيماوية
وغيرها من اسلحة الدمار الشامل وتدميرها . ووجه المؤتمر نداء الى
جميع بلدان عدم الانحياز كي تشارك وتساهم في أعمال لجنة الاسم
المتحدة لنزع السلاح وهيئة نزع السلاح وتنسق جهودها في هذه
الهيئات التابعة للأمم المتحدة .

٢٢١ - وأكد المؤتمر بأن اقامة مناطق خالية من الاسلحة
النووية على أساس ترتيبات حرة تتفق عليها دول المناطق المعنية
تشكل أجراً هاماً في نزع السلاح .

وينبغي تشجيع اقامة مثل هذه المناطق في انحاء شتى من
العالم ، حيث ان الهدف النهائي هو التوصل الى عالم تخلص تماما
من الاسلحة النووية . وينبغي ايلاء الاعتبار اللازم لخصائص كل منطقة
اثناء عملية اقامة مثل هذه المناطق وينبغي على الدول المشاركة
في مثل هذه المناطق أن تلتزم بأهداف واغراض ومبادئ الاتفاقيات
المنشقة لهذه المناطق لضمان خلوها تماما من الاسلحة النووية .

وفيما يتعلق بهذه المناطق يتعين على البلدان النووية أن
تتعهد :

- أ) بأحترام وضع المنطقة الخالية من الاسلحة النووية .
- ب) بالامتناع عن التهديد باستعمال أو استعمال
الاسلحة النووية ضد دول المنطقة المذكورة .

وأعرب رؤساء الدول و الحكومات عن انشغالهم العميق بأن بعض الدول النووية قد نشرت أو تحاول نشر الأسلحة النووية فسي عدد من المناطق في العالم .

٢٢٢ - رحب المؤتمر بتوقيع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لاتفاق الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ولاحظ المؤتمر بأسف شديد ان هذا الاتفاق لم يكن في مستوى توقعات المجموعة الدولية . وأعرب عن أمله في أن يرمم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية جديدة تؤدي إلى اتخاذ تدابير نزع سلاح حقيقي وخاصة نزع السلاح النووي .

٢٢٣ - رحب المؤتمر بقرار عقد دورة ثانية استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تركز لنزع السلاح في ١٩٨٢ ودعا بلدان عدم الانحياز إلى العمل بنشاط في تحضير هذه الدورة وذلك من أجل ضمان أحسن النتائج الممكنة . وأيد الاقتراح الهادف إلى عقد مؤتمر عالمي حول نزع السلاح في الوقت المناسب بمشاركة جميع البلدان بعد الإعداد له إعدادا كافيا .

٢٢٤ - دعا المؤتمر جميع الدول ، وخاصة القوى العسكرية

الكبرى المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بمنع أو تقييد استعمال بعض الاسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها بالغة الضرر أو عشوائية الاثر ، المقرر عقده هذه السنة في جنيف ، الى التوصل الى توقيع اتفاقيات حول منع أو تقييد استعمال بعض الاسلحة التقليدية وكذلك توقيع اتفاق بشأن انشاء آلية تسمح باعادة النظر بصورة دورية في هذه الاتفاقيات ودراسة اتفاقيات جديدة من هذا النوع .

٢٢٥ - لاحظ المؤتمر ان سباق التسلح لا ينسجم والمجهودات المبذولة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بل انه يعرقل هذه الجهود وشدد المؤتمر على تزايد اهدار الموارد البشرية والمادية في الاستثمارات المكرسة للتسلح ، مما يحد من توفر الموارد الضرورية للتنمية . واكد المؤتمر من جديد على ضرورة التخفيض الفوري للنفقات المخصصة للتسلح وخاصة تلك التي تنفقها الدول النووية وحلفائهم وربما الى اتخاذ اجراءات محددة لنزع السلاح بحيث يسمح بتنفيذها تدريجيا بتكرس جانب كبير من الموارد الموقرة لاشعاع احتياجات اجتماعية واقتصادية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية .

٢٢٦ - بحث المؤتمر ايضا الاقتراح الذي تم عرضه على الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين ورحب به ، وهو الاقتراح الذي يهدف الى اعلان فترة الشانينيات لعقد ثان لنزع السلاح . ودعا البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز لتدعيم هذه المبادرة وعدم ادخار اى جهد من أجل ضمان اكبر قدر ممكن من النجاح في تطبيق البرنامج المقرر في اطار هذا العقد الثاني لنزع السلاح .

استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٢٢٧ - ان المؤتمر اذ يذكر بقرار المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز وبالقرارات المتخذة في الاجتماعات الوزارية المتتالية وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الصلة بالموضوع ، ويؤكد على الاهمية الخاصة للتعاون الدولي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية ويكتسب هذا التعاون أهمية خاصة في المجالات التي تستطيع فيها هذه البلدان ان تحقق درجة اكبر من الاكتفاء الذاتي .

٢٢٨ - يؤكد المؤتمر على الحق غير القابل للتصرف لكل الدول في ان تعد وتطور برامجها الخاصة بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك وفقا لاولوياتها وبمصلحتها وحاجاتها . كما يعرب المؤتمر عن اسفه للضغوط والتحديات التي تتعرض لها البلدان النامية والرامية الى منعها من متابعة برامجها الخاصة بتطوير الطاقة النووية لاستعمالها في الأغراض السلمية .

٢٢٩ - يجب أن تتمكن كل الدول من الحصول على التكنولوجيا دون عراقيل وبك حرية وكذلك على التجهيزات والموارد النووية على أساس من عدم التمييز من أجل الاستعمالات السلمية للطاقة النووية مع ازالة الاعتبار للحاجات الخاصة للبلدان النامية .

٢٣٠ - ويعرب المؤتمر عن انشغاله في هذا الصدر ، يصدر العراقيل التي تضعها البلدان المتقدمة في طريق نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستعمالات السلمية للطاقة الذرية وهذا عن طريق فرض شروط مالية وشروط اخرى لا تتوافق مع السيادة الوطنية للبلدان النامية ومعايير القدرة على الاستمرار من الناحية المالية .

٢٣١ - يجب احترام اختيارات وقرارات كل بلد في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية وهذا دون الساس بالسياسات الخاصة بدورة الوقود ، أو التعاون الدولي والاتفاقات والمعقود الخاصة بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية .

٢٣٢ - ركز المؤتمر على ضرورة مراعاة مبادئ عدم التمييز والحصول الحر على التكنولوجيا النووية وأكد من جديد على حق كل بلد في تطوير برامج الخاصة باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية وهذا وفقاً لولويات وحاجاته التي يحددها بكل حرية .

وفي الوقت الذي أكد فيه المؤتمر على ان الحرص على عدم الانتشار النووي لا ينبغي ان يستخدم كذريعة لمنع الدول من ممارسة حق اكتساب وتطوير التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية . وأعرب عن قلقه ازاء السياسات الاحتكارية التي تنتهجها البلدان الموردة فسي المجال النووي بتعديده وتقييد نقل التكنولوجيا وفرض شروط لا تتماشى مع سيادة واحتلال البلدان النامية . ويدعو المؤتمر بلدان العالم للالتزام التام بالمبادئ المذكورة اعلاه ، والخاصة باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية والتي صادقت عليها بالاجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢٣٣ - ويرحب رؤساء الدول و الحكومات بالجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في اعداد وتنفيذ برامج للعمل المشترك في إطار الأمم المتحدة

وهيئات دولية أخرى من أجل تنسيق عملهم في إطارها وللنهوض بالتعاون في المجال النووي وبالتالي فهم يشاهدون فكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي حول استعمال الطاقة النووية في الأغراض سلمية طبقا للقرار ٥٠/٣٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

الامم المتحدة :

٢٣٤ — يعترف المؤتمر بأهمية الامم المتحدة كأداة فعالة لاقامة السلم والامن الدوليين ولايجاد حل لجميع القضايا الدولية الهامة ، كما يؤكد على الاهمية البالغة للامم المتحدة في تطبيق مبادئها واهداف سياسة عدم الانحياز وبرامج العمل لبلدان عدم الانحياز وفي تحقيق نزع شامل وعام للسلاح وتطوير التعاون واقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول ومكافحة الاستعمار والعنصرية (بما في ذلك الصهيونية) والتمييز العنصري والفصل العنصري ، وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية وأكد المؤتمر على الاهمية المتزايدة للامم المتحدة في مساعيها لتحقيق تنمية اقتصادية دولية واقامة علاقات اقتصادية عادلة بين البلدان وأكد من جديد على تمسك بلدان عدم الانحياز بمبادئها واهداف ميثاق الامم المتحدة .

٢٣٥ — سجلت بلدان عدم الانحياز بارتياح التقدم الذي احرزته الامم المتحدة في طريق الوصول الى العالمية بقبول بلدان غير منحازة مثل انغولا وفيتنام وسيشل وجيبوتي وغرنادا وسانت لوشيا والدومينيكا وموزمبيق والرأس الاخضر وساوتومي وبرنسيبي وغينيا بيساو وهذا منذ مؤتمر قمة كولومبو .

٢٣٦ - يؤكد المؤتمر على ضرورة استعمال الامم المتحدة الى اقصى حد بصفتها محفلا للمجموعة الدولية يصعب بايجاد بديل له في البحث عن حلول للمشاكل المتنازع عليها ، كما يجب اعلامها بصفة منتظمة حول المفاوضات التي تجرى بين الدول فيما يخص المشاكل التي تهم مصالح دول أخرى والمجموعة الدولية بصفة عامة . ولا يجب تجاوزها عند اجراء المفاوضات التي تهم العالم ككل .

٢٣٧ - وسجل المؤتمر بارتياح القوة المتزايدة لبلدان عدم الانحياز والدور الحاسم الذي طعمه في الامم المتحدة ، واكد من جديد عزم حركة عدم الانحياز على مواصلة العمل من أجل بلوغ اهداف الميثاق وتعزز المبادئ الواردة فيه . وشدد المؤتمر كذلك على ضرورة التطبيق الكامل لاحكام الميثاق المتعلقة بالمحافظة على السلم والامن الدوليين ، وأكد كذلك على ان تؤدى الجمعية العامة ومجلس الامن وظائفهما على اكمل وجه وان تطبق قراراتهما .

٢٣٨ — وسأند المؤتمر عمل اللجنة الموسعة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة لتعزيز دور المنظمة . وطلب الى بلدان عدم الانحياز ان تنسق آراها ومواقفها لكي تستمر في القيام بدور نشيط في عملية اتخاذ القرارات وتشجيع التقدم البارز المحرز في هذه اللجنة لدمقرطة العلاقات الدولية والقيام على وجه السرعة باعداد التعديلات المتصلة بالميثاق وبخاصة تلك المتعلقة بحق النقض بغية الحفاظ على مصالح وتطلعات شعوب العالم ، مساهمة بذلك في تحقيق موازنة اوثق لنظام الامم المتحدة مع الحقائق الجديدة ، على أساس احترام سيادة الدول والمساواة فيما بينها .

وركز على الحاجة الى ضبط الهياكل واعادة توجيه سياسات الهيئات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة للاسراع باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ولهذا الغرض طلب المؤتمر الى مجلس الامن ان يهتلع بمسؤولياته بصورة اكثر فعالية وان يراجع اساليب عمله وان يعتمد الى اتخاذ التدابير التي تمكنه من المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات المباشرة الرامية الى ايجاد حلول للامزمات الدولية الاكثر حدة . وناشد المؤتمر في نفس الوقت الاعضاء الدائمين في مجلس الامن عدم اساءة استخدام حقهم في النقض .

٢٣٩ — تدعيما لتمثيل بلدان عدم الانحياز في الهيئات الاساسية للامم المتحدة ولا سيما في مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، واعتبارا من جهة أخرى لمبدأ تناوب الدول الجغرافي بوصف المؤتمر بالبلدان الاعضاء بأعضاء الافضلية لترشيحات بلدان عدم الانحياز من أجل تعزيز وحدة الحركة ومضاعفة قدرتها على العمل .

٢٤٠ — يؤكد المؤتمر من جديد على الدور الاساسي للامم المتحدة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وأكد على ضرورة العمل الدائب لبلدان عدم الانحياز لبذل الجهود من أجل تعزيز دور وفعالية الامم المتحدة .

وبقرر بالتالي بأنه على بلدان عدم الانحياز بذل كل الجهود لضمان عملها
بصفة موحدة ومتطابقة وديناميكية داخل الامم المتحدة .

٢٤١ — يعبر المؤتمر عن ارتياحه لاعلان الامم المتحدة عام ١٩٧٩
عاما دوليا للطفل حيث ان الملايين من الاطفال الذين تقل سنهم عن
عشرة سنين في البلدان النامية ما زالوا يعانون من البؤس والجوع وانعدام
الظروف الصحية والامية ولان معدل الوفيات يزداد باستمرار . كما يعبر
المؤتمر عن أمله في ان تؤدي هذه المبادرة الى تحسين ظروف العيش وآفاق
الحياة بهذا القطاع الهام من السكان .

٢٤٢ — يؤيد المؤتمر الاتفاقات التي اعتمدها مؤتمر بلدان عدم
الانحياز وبلدان نامية اخرى حول الاندماج الاجتماعي للمرأة الذي انعقد
ببغداد في شهر ايار / مايو ١٩٧٩ في اطار عقد الامم المتحدة للمرأة في
سنة ١٩٨٠ يتركز حول المساواة والتنمية والسلم الى جانب موضوعات فرعية
اخرى مثل الاستخدام والصحة والتربية .

٢٤٣ — ويؤكد المؤتمر من جديد على مساندته لاعلان عام ١٩٨١
عاما دوليا للمعوقين ويعرب عن أمله في أن تشارك بلدان عدم الانحياز
بصفة فعالة وملائمة في احياء هذه السنة الدولية بغية تحقيق الاهداف المنشودة .

٢٤٤ — يؤيد المؤتمر ترشيح سعادة السيد سليم أ . سليم
الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الامم المتحدة لرئاسة الدورة
الرابعة والثلاثين للجمعية العامة كما يدعو البلدان الاعضاء في الحركة
لتقديم مساعدتها له حتى يتمكن من تسيير الاعمال بنجاح .

التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

٢٤٥ - يؤكد المؤتمر من جديد التزام دول عدم الانحياز بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي يشكل أحد المبادئ الأساسية لعدم الانحياز . وألح على أن خرق هذا المبدأ غير مقبول على الإطلاق وغير مبرر مهما كانت الظروف ويتنافى مع واجبات أعضاء الأمم المتحدة التي يلتزمون بها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٢٤٦ - يعترف المؤتمر بأن التدخل الاجنبي بأشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة من خلال الوسائل الاعلامية أو بأي شكل آخر والهادف أساساً الى إثارة الاضطرابات والقلق ، يهدد الاستقرار وسلامة التراب الوطني والاستقلال وسيادة بلدان عدم الانحياز والشعوب المكافحة من أجل تقرير مصيرها وأستقلالها ويمثل تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين .

ويشير في هذا الصدد الى ان الامبريالية وأساليب الاخضاع والاستغلال الأخرى هي التي تشجع مثل هذه التدخلات وذلك ليس من خلال اجهزتها الرسمية فحسب بل عن طريق مؤسساتها السياسية والاقتصادية والمالية وخاصة الشركات عبر الوطنية والوسائل الاعلامية التي تستعملها على الصعيد العالمي لحفاظ وحماية مصالحها ونفوذها .

٢٤٧ - يسجل المؤتمر ان مبدأ عدم التدخل قد انتهك خلال السنوات الأخيرة بصفة متزايدة في شكل تسريبات وتخريب واعتداءات مفضوحة وتدخلات عسكرية اجنبية وتحريضات عنفية بالإضافة الى اساليب أكثر خبثاً هدفها إثارة القلاقل ومن بين أهم هذه الأساليب قيام مجموعات الضغط بتجنيد وتحريض

واستغلال فئات محلية أو مختربة من رعايا بلدان عدم الانحياز لخدمة اغراضها الخاصة مما يشكل مساسا بوحدة هذه البلدان وسلامة ترابها الوطني .

وفي الاونة الاخيرة تعرضت كل من انجولا وزامبيا وموزامبيق لاعتداءات مباشرة وتدخلات . ان المؤتمر ان يذكر بأنه قد اعرب عن تفامنه مع غيانا وجمايكا اثناء المحاولات التي كانت ترمي الى الاخلال باستقرارها ، ويندد بالمحاولات الاخيرة المدبرة في الخارج والرامية الى زعزعة استقرار جرينادا وبهذا الصدد يؤكد المؤتمر على السيادة والحق غير القابل للتصرف والمشروع لكل دولة في ان تقرر بنفسها نظامها السياسي والاقتصادى والاجتماعى وتسيير شؤونها الداخلية وتطور علاقاتها مع الدول الاخرى بكل حرية والحصول على الوسائل الدفاعية التي تحتاج اليها في حالة عدوان او تدخل خارجي خطير ضدها .

٢٤٨ - لاحظ المؤتمر انه على الرغم من احرار تقدم ملحوظ فسي عملية انهاء الاستعمار لم تكف القوى الاستعمارية والتوسعية من بذل الجهود من أجل نسف الاستقلال الحقيقي للدول الحديثة العهد بالاستقلال وفرض اشكال جديدة من التبعية والخضوع عليها .

٢٤٩ - يلاحظ رؤساء الدول والحكومات بقلق ان التدخلات في الشؤون الداخلية للدول اصبحت احد الاشكال الرئيسية للعدوان ضد بلدان عدم الانحياز وأنه لمن الالهية بمكان عرقلة المساعي التي تبذلها بلدان عدم الانحياز التي حصلت معظمها على الاستقلال من الحكم الاستعماري في السنين الاخيرة من أجل المضي في اتباع سياساتها الهادفة الى اندماج الوطني وإعادة البناء بسبب اى شكل من اشكال التدخل ويعلن رؤساء الدول أو الحكومات رسميا عن عزمهم الثابت للتصدي لاي محاولة تهدف الى اضعاف وحدة الحركة واستقلالها في الرأى والى تهديد تضامن اعضاؤها .

٢٥٠ - يرى المؤتمر انه ينبغي على بلدان عدم الانحياز العمل بمنزلة من الحزم ضد التهديدات ومحاولات الضغوط والضغط والسيطرة والتخريب والتدخل في شؤونها الداخلية ، ويؤكد من جديد على انه ينبغي على دول عدم الانحياز ان تواجه هذه المشاكل بالحزم والتضامن .

٢٥١ - يندد المؤتمر بشدة بجميع المحاولات الرامية الى منع أو تقيد حق الدول في ممارسة حقوقها السيادية على مياهها الإقليمية .

٢٥٢ - يندد المؤتمر بتزايد استخدام المرتزقة لتقويض استقلال الدول ذات السيادة ، واعاقه عملية التحرير الوطني وادامت الاضطهاد والاستغلال الذين يمارسهما الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية . وبهذا الصدد ، يحث المؤتمر جميع الدول على سن قوانين فعالة تجعل من تجنيد وتمويل وتدريب المرتزقة في اراضيها أمرا يعاقب عليه القانون ، وتمنع المرتزقة من العبور في اراضيها وتمنع مواطنيها من الانخراط في صفوف المرتزقة وتعاقبهم في حالة مشاركتهم وتعاونهم على اى وجه كان في مثل هذه النشاطات .

٢٥٣ - وأحاط المؤتمر بنتائج اسبوع التضامن مع الشعوب المكافحة ونتائج المؤتمر الدولي حول المرتزقة الذى انعقد في كوتونو (جمهورية بنين الشعبية) من ٩ الى ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . ودرس المؤتمر التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى الان في هذا الشأن واعتقادا منه بأن احترام مبدأ عدم التدخل قد حقق تقدما ملحوظا نظرا لوجود اعلان بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ، دعا جميع البلدان وخاصة بلدان عدم الانحياز ، ان تعمل لكي تعتمد الجمعية العامة اعلانا في هذا الصدد في اقرب الاجال . وأعرب عن امله فسي أن تولي بلدان عدم الانحياز اهتماما فوريا لتحقيق هذا الهدف .

التمييز العنصري والعنصرية :

٢٥٤ - يؤكد رؤساء الدول والحكومات من جديد ان العنصرية بما في ذلك الصهيونية والتمييز العنصري ولا سيما الفصل العنصري تشكل جرائم ضد الانسانية وتعتبر خرقا لميثاق الامم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الانسان .

٢٥٥ - يجدد المؤتمر مساندته لبيان الامم المتحدة بشأن القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى المعتمد في ٣ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٣ والذي أكد ان جميع المذاهب المتعلقة بالتمييز أو التفوق العنصرين ، قد ثبت بطلانها علميا و فضلا عن كونها مدانة اخلاقيا وجائرة اجتماعيا .

٢٥٦ - يطالب رؤساء الدول والحكومات الدول التي لم تنضم بعد الى الاتفاقية الدولية حول القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، والى الاتفاقية الخاصة بمنع ومعاقة جريمة الفصل العنصرى أن تنضم اليها ، باعتبار ان هذا العمل مساهمة في تدعيم الكفاح ضد العنصرية والصهيونية والتمييز العنصرى . والفصل العنصرى .

٢٥٧ - يعبر المؤتمر عن مساندته للبيان ولبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصرى (جنيف) ١٩٧٨ والذي اكد مرة اخرى بأن الصهيونية هي أحد مظاهر العنصرية والتمييز العنصرى ويذكر بأن هذا المؤتمر قد ادان التمييز العنصرى الذى يتعرض له العمال المهاجرون والاقليات الوطنية .

٢٥٨ - يطالب رؤساء الدول والحكومات بالسحاح جميع الدول بأن تتعاون بقصد بلوغ الاهداف المحددة لعقد الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصرى وأن تساهم في أنجاحها ، طبقا للبرنامج الذى وضعت الامم المتحدة حتى يتم القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى .

٢٥٩ - يدعوا المؤتمر من جديد الانظمة العنصرية لجنوب افريقيا وروديسيا واسرائيل التي تلجأ الى العنصرية والى التمييز العنصرى منددا في نفس الوقت بتخفيف التعاون العسكرى والسياسى والاقتصادى بين هذه الانظمة الامر الذى يشكل خطرا كبيرا بالنسبة للمجتمع الدولى

حقوق الانسان وحقوق الشعوب :

٢٦٠ - جدد رؤساء الدول والحكومات تعهدهم بالعمل على احترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب والنهوض بها طبقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وندد المؤتمر بالانتهاكات الكثيرة والمنظمة لا بسط حقوق الملايين من البشر الذين يعيشون تحت السيطرة الاستعمارية أو العنصرية أو الذين يعانون من عواقب التغلف والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي .

٢٦١ - أعلن المؤتمر بأن قضية حقوق الانسان لا يمكن فصلها عن سياقها الوطني والاقتصادي والاجتماعي وان الحرية الفردية لا يمكن فصلها عن حقوق الشعوب ، وأن حقوق الانسان والحريات الاساسية للفرد وللشعوب هي حقوق غير قابلة للتصرف وأنه من اجل ضمان لحقوق الانسان الكاملة وكرامته التامة ينبغي أن يضمن له الحق في العمل والتعليم والصحة والتغذية الملائمة وكذلك بصفة عامة ، تلبية حاجيات الاساسية . أن هذه الاهداف تشكل جزءا من الكفاح من أجل تغيير العلاقات الدولية المتميزة بالظلم وعدم المساواة .

٢٦٢ - وجه المؤتمر نداء الى الامم المتحدة كي تواصل العمل لضمان احترام حقوق الانسان وكرامة الفرد بصفة عامة ، وفي هذا الصدد أكد عزمه على العمل بنشاط من أجل تنفيذ التدابير التي نص عليها قرار الامم المتحدة رقم ١٣٠/٣٢ بالشكل الذي حدده هذا القرار وذلك في اطار الهياكل الحالية لمنظومة الامم المتحدة ، ويندد المؤتمر باستغلال مشاكل حقوق الانسان من طرف القوى العظمى كأداة سياسية لضرب بعض النظم الاجتماعية والمتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة .

٢٦٣ — وأعرب المؤتمر عن أسفه العميق أمام استغلال حقوق الافراد في مغادرة بلدانهم وذلك لأغراض سياسية مثل تطبيق البرنامج الصهيوني لاستئصال الجاليات اليهودية من بلدانها الأصلية قصد توطينهم في اسرائيل وفي المستوطنات اليهودية التي تقام بصفة غير شرعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية الاخرى ، وأكد المؤتمر ان حق العودة الذي نص عليه في نفس الفقرة التي تنص فيها على حق المغادرة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، له نفس اهمية حقوق المغادرة وخاصة عندما يتعلق الامر بأمة بأسرها من اللاجئين مثل الفلسطينيين الذين حرموا من حق العودة الى اراضيهم .

٢٦٤ — طالب رؤساء الدول و الحكومات بتأمين الاحترام الكامل لحقوق الاقليات القومية أو العرقية أو الدينية ، التي ينبغي حمايتها بصفة خاصة من جرائم الابادة الجماعية أو أي انتهاك لحقوق الانسان الأساسية وطالبوا كذلك بأن تطبق الحماية التي تستلزمها هذه الحقوق بدون تمييز وبذكرون فسي هذا المضار بأولئك الذين يهاجرون بحثا عن العمل ، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية .

٢٦٥ - أدان المؤتمر الاستعمار ، والصهيونية ، والفصل العنصري والتمييز العنصري والاحتلال الاجنبي والارهاب الحكومي باعتبارها اكثــــر اشكال انتهاك حقوق الانسان شيوعا كما أكدوا ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية تشكل حلا لا يتجزأ .

وأكد المؤتمر على ضرورة خلق ظروف وطنية ودولية من أجل تعزيز وحماية حقوق الانسان على مستوى الافراد والشعوب .

٢٦٦ - يرى المؤتمر ان المبادئ التالية السياسية لتحقيق الكامل لحقوق الانسان :-

أ) ان جميع حقوق الانسان وحرياته الاساسية غير قابلة للتصرف أو التجزئة فضلا عن كونها مترابطة ، وينبغي بحث الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة متكافئة ودون ابطاء .

ب) أن الحق في التنمية وفي تكافؤ الفرص لتحقيقها هو حق الام والافراد الذين ينتمون اليها على حد سواء .

ج) الحاجة المطلقة الى القضاء على الانتهاكات المتعددة والصارخة لحقوق الانسان والشعوب والافراد وذلك بغض النظر عن الظروف التي تحدث فيها .

د) إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية .

هـ) ضرورة بحث قضايا حقوق الانسان ككل مع مراعاة
الاطار العام لمختلف المجتمعات التي توجد فيها ، وكذلك
ضرورة تعزيز الكرامة الكاملة للبشرية وتنمية المجتمع ورفاهيته .

٢٦٧ - وأكد رؤساء الدول و الحكومات من جديد على ضرورة
توفير الظروف على المستويين الوطني والدولي ، لتعزيز وصيانة وحماية
الحقوق الانسانية للأفراد والشعوب .

التـرـاث الثقافـي :

٢٦٨ — أمدان المؤتمـر من جـديـد ، واستنكر بصورة قاطعة سياسة الدول الاستعمارية القديمة التي لا تزال تستغل العلاقات التي قامت بالعهد الاستعماري وتواصل نهب الآثار الفنية ولا بداعات الثقافية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بالرغم من قرارات الوكالات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ، وطلب المؤتمـر الى جميع الدول التي سلكت مثل هذه السياسة ان ترد الآثار الفنية والابداعات الفنية للبلدان الاصلية .

٢٦٩ — أطن رؤساء الدول والحكومات من جديد عن عزيمتهم العمل على أن تخدم جهودهم المنسقة لاقامة علاقات دولية جديدة بين البلدان هدف صيانة قيم مختلف البلدان الاعضاء وهويتها الثقافية ، وقد أكدوا على ضرورة التعجيل بذلك نظرا الى أهمية التنمية الثقافية التي ينبغي أن تسهم ، بتضافرها مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، في تحسين احوال المعيشة ورفاهية الامم والشعوب في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما ينص على ذلك إعلان وبرنامج العمل الخاصان بأقامة نظام اقتصادي دولي جديد اللذان تم اعتمادهما أثناء الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية والإعلان الخاص بالتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي . ولا حظوا بالقلق أنه في هذا العصر الذي تسوده تكنولوجيا حديثة قطعت شوطا طويلا على طريق التقدم ، ما لم تبذل جهود من أجل إبطاء أو تنقية تغلف القيم الثقافية المفسدة التي تواكب عملية التدفق المتزايد باستمرار في وسائط الاتصال القادمة من العالم الخارجي الى بلدان عدم الانحياز ، فإن ذلك قد يعرض للخطر على المدى الطويل قيم البلدان غير المنحازة وهويتها الثقافية التي تتعرض لهذا التغلف .

أن رؤساء الدول و الحكومات يدركون تمام الإدراك أن الهدف الاسي لحركة عدم الانحياز في نهاية المطاف هو ضمان تحسين نوعية حياة جميع شعوب البلدان الاضفاء ، بالمعنى المذكور آنفا ، وقد أمرها عن ارتياحهم الكبير للعمل الذي تنجزه منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) سواء لتشجيع الحفاظ على القيم الثقافية وازدهارها أو لمساعدة الدول على التعاون فيما بينها في هذا المجال .

٢٧٠ - يدعو رؤساء الدول و الحكومات البلدان غير المنحازة الى مساعدة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بكل طريقة لتواصل انشطتها في هذا المجال وخاصة بالرجوع الى القرار ٤٩/٣٣ الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة وذلك بغية تحقيق ما يلي :-

أ - جمع المعلومات المتعلقة بالمحافظة على القيم الثقافية وازدهارها والقيام بهحوث متعددة الجوانب حول دور مكانة القيم الثقافية في المجتمع المعاصر .

ب - تشجيع التبادل الدول للمعلومات حول الطرق الحديثة المستعملة للمحافظة على القيم الثقافية وازدهارها .

ج - ترقية التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية المعنية من أجل المحافظة على القيم الثقافية وازدهارها والمساهمة في هذا التعاون .

د - تضمين خططها المتوسطة والطويلة الاجل بصورة مستمرة مشكلة المحافظة على القيم الثقافية وازدهارها .

٢٧٤ - يوافق رؤساء الدول و الحكومات غير المنحازة كل الموافقة بناء على هذه الاسس على تكثيف كل أشكال التعاون الثقافي الثنائي والمتعدد الاطراف بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية . وبهذا المعنى ينبغي أن تدرس وتوضع الاقتراحات الملموسة وبرامج العمل الخاصة في هذا الميدان .

٢٧٥ - ويكلفون لهذا الغرض مجموعة البلدان غير المنحازة في نيويورك وبتقييم الاحتياجات الحقيقية ودراسة كل اشكال التعاون الممكنة وتقديم تقرير حول هذا الموضوع لمؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز الذي سينعقد في دلهي الجديدة سنة (١٩٨١) .

الحل السلمي للخلافات بين الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز

٢٧٦ - جدد المؤتمر تسلك دول عدم الانحياز بالسبداً القاضي بتسوية النزاعات التي قد تحدث بينها بالطرق السلمية وبالتالى الامتناع عن اللجوء في علاقاتها الدولية الى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السيادة الوطنية وحرمة التراب الوطني واستقلال أى بلد وكذلك الامتناع عن اى تصرف من شأنه أن يهدد السلم والامن الدوليين .

٢٧٧ - دعا المؤتمر جميع بلدان عدم الانحياز الى الالتزام بحل النزاعات التي قد تنشأ فيما بينها بالطرق السلمية التفاوض والوساطة والساعي الحميدة وبكل الوسائل الاخرى التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة وتوصيات مؤتمرات عدم الانحياز .

وفي هذا السياق نوه المؤتمر بوثيقة العمل التي وزعتها سيرى لانكا بشأن تكوين لجنة لحل النزاعات على الحدود بين بلدان حركة عدم الانحياز وطلب الى الاعضاء أن يدرسوها كمساهمة ممكنة في حل النزاعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية .

٢٧٨ - أعرب المؤتمر عن ضرورة مساهمة الحركة في منع وتجنب المجاهبات العسكرية بين البلدان الاعضاء وحث بمففة خاصة البلدان غير المنحازة ان تساهم بمففة فردية أو جماعية وبفعالية أكبر في إيجاد الحلول السلمية للنزاعات التي قد تعرضها طينها اية أطراف متنازعة .

٢٧٩ - عبر المؤتمر عن ارتياحه للقرار الهام الذى تقدمت به حكومات بنجلاديش والعراق ويوغوسلافيا ، ويدعو المؤتمر هذه البلدان والوفود الاخرى المعنية الى القيام باجراء مشاورات حول هذه النقطة .

التعاون في ميدان الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري

٢٨٠ - يعتبر المؤتمر من ارتياحه للنجاح الهام المحرز في ميدان تطوير التعاون في مجال الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري بين البلدان غير المتحاربة والتنفيذ الباعث على الرضا للتوصيات والمقررات التي اعتدتها مؤتمرا القبة الرابع والخامس .

٢٨١ - يسجل المؤتمر بارتياح ، أن البلدان غير المتحاربة والبلدان النامية الاخرى ، قد حققت تقدما ملحوظا في طريق ترقية وتطوير الوسائل الوطنية للاعلام ، ويؤكد بأن التعاون في ميدان الاعلام يشكل جزءا لا يتجزأ من الكفاح من أجل خلق علاقات دولية جديدة بصفة خاصة ، وأقامة نظام عالمي للاعلام بصفة خاصة . واعتادا على امكانياتها الذاتية وعلى أساس التضامن والتعاهد اتخذت البلدان غير المتحاربة اجراءات خاصة لتطوير أنظمة اعلامها الخاصة ووسائل الاتصال الجماهيري بصفة ضمان استقلال اكبر وتدميم المصادر الوطنية للاعلام وجعلها قادرة على المشاركة بفعالية وعلى نطاق أوسع في نظم الاتصال الجماهيري والتعاون على الصعيد الدولي .

٢٨٢ - يرى المؤتمر أن من بين أهم المصطلحات لانشاء نظام دولي جديد للاعلام وللمسانع عدم انتقال الاعلام في اتجاه واحد ، اقامة أنظمة وطنية للاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري وتدميم المصادر الوطنية للاعلام في المجالات التي تكتسب أهمية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد ولكل

شعب وبالنسبة لنشاطهما المشترك على الصعيد الدولي وتدريب الموظفين الوطنيين في كل بلد وبالتعاون مع الاعضاء الاخرين لحركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي وذلك بواسطة الامم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة وعن طريق تطوير القاعدة التقنية والتكنولوجية في ميدان الاعلام .

٢٨٣ - يتهنى المؤتمر بالعرفان كوثيقة للمؤتمر السادس لروءساء الدول و الحكومات للبلدان غير المنحازة القرار الخاص بتعاون ونشاطات البلدان غير المنحازة في ميدان الاعلام . الذي اعتمدته المجلس الحكومي الدولي لتنسيق الاعلام خلال اجتماعه الثالث المنعقد في لومي (توجو في نيسان / ابريل ١٩٧٩) .

وكأحدى وثائق المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات عدم الانحياز يحدد هذا القرار المبادئ المنظمة للتعاون في ميدان الاعلام بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى وكذلك آفاق هذا التعاون وبرنامج عمله .

٢٨٤ - كما يحيط المؤتمر بأرتياح بالتقارير الالية التي قدمت اليه :—
أ) من تونس بوصفها رئيسا في المجلس الحكومي الدولي للتنسيق في ميدان الاعلام .

ب) من الهند بوصفها رئيسا للجنة تنسيق اتحاد وكالات الانباء للبلدان غير المنحازة .

ج) من يوغسلافيا ، بوصفها رئيسا للجنة التعاون بين المؤسسات الاناعية للبلدان غير المنحازة .

٢٨٥ — أعتمد المؤتمر التوصيات التي تضمنتها التقارير المشار اليها اعلاه ويسجل بارتياح بأن عددا متزايدا من البلدان غير المنحازة تشارك في وضع برامج مثمرة للعمل من أجل التعاون وتقوم بأنشطة نوعية وأعمال جديدة . اما فيما يتعلق بالانشطة المقرر القيام بها يدعو المؤتمر جميع أعضاء حركة عدم الانحياز الى المساهمة بتصويبها التشيط في انجازها وأن تجسد ذلك ، اذا توفرت لديها الوسائل ، بقصد بلوغ الاهداف المشتركة . ويرجو المؤتمر من حكومات البلدان غير المنحازة أن تطبق بدون ابطاء التوصيات المتضمنة في هذه التقارير وبخاصة ما يتعلق منها بتحسين الهياكل الاساسية للمواصلات السلوكية واللاسلكية وتخفيض تعريفة نقل الانباء وتكوين الاطارات وتدريبهم .

٢٨٦ — لاحظ المؤتمر بارتياح بأن نتائج هامة قد تحققت في ميدان تطوير انشطة اتخاذ وكالات الانباء للبلدان غير المنحازة — كاتوسع اطار قائم لحرية تبادل الاخبار بواسطة وكالات الانباء — الامر الذي ساهم في تحسين انتقال الاخبار بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى والى تسهيل التوسع في وسائل الاعلام الوطنية .

وبعد أن أحاط بالتوصيات الهامة للجنة التنسيق التابعة لاتحاد الوكالات التي اعتمدت في اجتماعات القاهرة (١٩٧٧) وجاكارتا (١٩٧٨) وكنشاسا (١٩٧٩) عبر المؤتمر عن ارتياحه لتقرير انعقاد المؤتمر الثاني لاتحاد وكالات الانباء وممثلي حكومات البلدان غير المنحازة في يوغسلافيا خلال شهر تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

٢٨٧ — نوه المؤتمر على وجه الخصوص المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق التابعة لاتحاد وكالات الانباء ولجنة التعاون بين

المؤسسات الاذاعية للبلدان غير المنحازة في المجالات التالية :-
خلق الظروف المواتية لتوفير المعدات التقنية ونقل التكنولوجيا طبقا للسياسة الوطنية للتنمية ومنح تسهيلات عند تحديد التعريفات الوطنية والدولية وتسهيل الحصول على البرامج القروض الى جانب التعاون مع المنظمات الدولية وتخفيض تعريفات المواصلات السلوكية واللاسلكية على الصعيد بين الوطني والدولي كوسيلة لصناهة الامتيازات غير المبررة التي تتمتع بها المؤسسات الصحفية في أغلبية البلدان المتقدمة ولتنشيط مزيد من التبادل الاعلامي بين دول عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، ويوصي بأن ينضم أعضاء حركة عدم الانحياز الى هذه المقررات التي يكتسب تحقيقها أهمية بالنسبة للتنمية ويمثل أحد الشروط الاساسية للقضاء على عدم التوازن في التبادل الاعلامي .

٢٨٨ أعرب المؤتمر عن ارتياحه للنتائج التي تم التوصل اليها في مجال تنمية التعاون في مجال الاذاعة وللجهود المبذولة لانجاز برنامج العمل من أجل التعاون الذي اعتمد خلال مؤتمر المؤسسات الاذاعية بسريغفو ١٩٧٧ .

ونوه المؤتمر بالتوصيات التي تقدمت بها لجنة التنسيق من هذه المؤسسات الاذاعية والتي تم اعتمادها في اجتماع بغداد بعام (١٩٧٨) واروشا (١٩٧٨) والجزائر (١٩٧٩) والتي تتصل بصفة خاصة بضرورة تنمية وتدعيم الهياكل الاساسية في ميدان الاذاعة على المستوى الوطني وتقديم المساعدة للبلدان الاقل تقدما وتكوين الاطارات والقيام بتبادل اكثر شمولية لبرامج الاذاعة والتلفزة وتساهم نتائج التعاون المحرزة في هذا المجال اكثر من غيرها في توسيع وتأكيد التراث الثقافي الوطني وفي تطوير نظام التعليم والبحث العلمي وحماية الهوية الوطنية وتحقيق مزيد من التحرر مما يشكل جزءا من الانشطة الشاملة للبلدان غير المنحازة فسي اقامة نظام اعلامي دولي جديد يكون أكثر انصافا وعدلا .

٢٨٩ - دعا المؤتمر هيئات الاذاعة والطفرة لبلدان عدم الانحياز الى العمل معا وبصورة منسقة في الاجتماعات الدولية التي تعني بالقضايا ذات الالهية المشتركة بغية تحسين الوضع في هذا المجال لصالح البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى .

٢٩٠ - وأعرب المؤتمر عن ارتياحه خاصة للتحضيرات التي قامت بها هيئات الاذاعة والطفرة للبلدان غير المنحازة وللاتحاديات التي ابرمتها فيما يتعلق بتنسيق مواقفها من أجل حل مشترك في المؤتمر الاداري العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي سينعقد في جنيف في ١٩٧٩ ، ويدعو حكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بالوقوف جبهة موحدة في هذا المؤتمر ، ونظرا للاهمية القصوى التي توليها البلدان غير المنحازة للمواضيع التي ستطرق اليها المؤتمر قرر رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ضرورة ان يكون رئيس المؤتمر الاداري العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية من بلد غير منحاز .

٢٩١ - اعتمد المؤتمر توصيات مؤتمر وزراء دول عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد ١٩٧٨ ، بشأن اقتراح مقدم من سرى لانكا بيرسي السبي أنشاء مركز توثيق البلدان عدم الانحياز في كولومبو وأعرب عن ارتياحه لهذا المشروع الذي يعتبره مساهمة هامة في تطوير حركة بلدان عدم الانحياز ، ووسيلة قيمة في تسهيل البحث والدراسات حول عدم الانحياز في السياسة الدولية ، ويدعو المؤتمر جميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز للتعاون مع سرى لانكا لا نشاء مركز التوثيق الخاص بالبلدان غير المنحازة ولتزويده بكل المساعدة الممكنة وذلك بالتبرع له بالوثائق المعادق طيها فسي مؤتمرات واجتماعات البلدان غير المنحازة التي انمقدت على اراضيها .

٢٩٢ - سجل المؤتمر بأرتياح النتائج الايجابية التي تم التوصل اليها في مجال الاعلام في الدورة الثالثة والثلاثين (د - ٣٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة ويؤكد على مساهمة البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى في اعتماد قرار بشأن اقامة نظام اعلامي دولي جديد .

٢٩٣ - أحاط المؤتمر بالنتيجة الايجابية لاعمال الدورة العشرين للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، التي توصلت الى اعتماد " بيان حول المبادئ الاساسية الخاصة بمساهمة وسائل الاعلام في تدعيم السلم والتفاهم الدوليين وفي النهوض بحقوق الانسان وفي مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتحرش على الحرب " .

٢٩٤ - أشاد رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز بالدور الايجابي الذي تقوم به منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في دراسة مشاكل الاعلام وفي العمل من أجل توفير تدفق اعلامي أكثر توازنا ، بين الدول النامية والدول المتقدمة .

٢٩٥ - دعا المؤتمر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الى الاستمرار في مساعدة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية في اقامة هيكل اقليمية ووطنية مناسبة في مجال الاعلام وفي تدريب الموظفين التقنيين وفقا لقرارات الجمعية العامة رقم ١٣٥ / ٣٣ أ . ب . ج .

٢٩٦ - رأى المؤتمر أن النتائج المحرزة في ميدان الاعلام من طرف البلدان غير المنحازة في الامم المتحدة وفي منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) تشكل نجاحا رائعا ، وطلب الى البلدان الاعضاء مضاعفة جهودها من أجل بلوغ الاهداف المشتركة داخل لجنة الامم المتحدة المعنية بدراسة سياسة ونشاطات الامم المتحدة في ميدان الاعلام وكذلك اثناء المؤتمر الحكومي الدولي القادم لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) من أجل تسهيل قبول أهدافها المشتركة .

٢٩٧ - أيد المؤتمر تمام التأييد توصيات المجلس الحكومي الدولي لتنسيق الاعلام بين البلدان غير المنحازة وطلب الى البلدان الاعضاء فسي الحركة مساندة حركات التحرير وخاصة في جنوب أفريقيا بقصد التصدي للاخبار السلبية والمفرضة التي تكون هذه الحركات هدفا لها ومساندة المبادرة الرامية الى تنظيم سنة للاعلام حول كفاحها التحريري .

٢٩٨ - وسجل المؤتمر بأرتياح انشاء الوكالة الافريقية للانباء التي تساهم في النهوض بالاعلام في افريقيا وتنمية تبادل الانباء بين البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى ، والتعريف بالقضية العادلة للكفاح التحريري الافريقي ما يسهم في اقامة نظام اعلامي عالمي جديد .

٢٩٩ - ودعا المؤتمر مكتب التنسيق في نيويورك بالتعاون مع رئيس المكتب الدولي الحكومي للاعلام الى اعادة تشكيل المجلس على أساس المعايير الموضوعية وهي التمثيل الجغرافي المتوازن والتناوب والاستمرارية كما أوصى المؤتمر بالنظر في امكانية توسيع عضوية هذا المجلس بغية زيادة كفاءته وتأمين مزيد من المشاركة في أنشطته للبلدان غير المنحازة.

مقرر يتعلق بوسائل دعم

الوحدة والتضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة

٣٠٠ - درس رؤساء الدول والحكومات تقرير وتوصيات اللجنة السياسية بخصوص "وسائل دعم الوحدة والتضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة وفقا لمبادئ عدم الانحياز ، لتحسين عملية ونظام اتخاذ القرارات في حركة البلدان غير المنحازة . وقد أظهروا عن ارتياحهم للمسار الذي أدى الى تقديم التوصيات التي تمت المصادقة عليها بتوافق الآراء طبقا لتفويض المؤتمر الوزاري الذي انعقد ببلخراد .

٣٠١ - ووافق رؤساء الدول و الحكومات على التوصيات الطلحة بتقرير اللجنة السياسية ورأوا انها تؤكد طريق العمل التي سارت عليها الحركة منذ تأسيسها ، مع مراعاة تطورها . وما زالت هذه الممارسات تسترشد بالمبادئ الديمقراطية وضرورة الوصول الى القرارات بتوافق الآراء .

٣٠٢ - ورأى رؤساء الدول و الحكومات أنه لضمان دعم الوحدة والتضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة ينبغي أن تؤدي القرارات التي وضعت خصيصا لهذا الغرض والتي اعتمدها في هذا المؤتمر في مرحلة التطبيق الى تدابير عملية و ملموسة .

٣٠٣ - ونوه رؤساء الدول و الحكومات بنجاح مكتب التنسيق الذي تقرر تجديد تفويضه في قائمة التوصيات ، لانهم يعتبرونه أداة ضرورية لتنسيق أنشطة البلدان غير المنحازة ، وكفيلة بضمان وحدة وتعاون حقيقيين ، في إطار القرارات التي تتخذها مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية لبلدان عدم الانحياز .

٣٠٤ - وافق رؤساء الدول و الحكومات على ادراج المقرر المتعلق بتدعيم الوحدة والتضامن والتعاون بين بلدان عدم الانحياز كمرفق للبيان الختامي .

الختام:

٣٠٥ - أعلن رؤساء الدول و الحكومات في ختام أعمال المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز عن ثقتهم في أن سياسة عدم الانحياز تمثل قوة تاريخية لا يمكن تجاهلها لاقامة نظام دولي يركز على العدالة والمساواة ويلبي مصالح كل الشعوب . ولبلوغ هذه الاهداف أكدوا على ضرورة انشاء التضامن والتعاون بين جميع الدول الاعضاء وتطبيق التدابير المعتمدة ، عن طريق المشاورات الدافئة والتنسيق الوثيق ، لانفاذ قرارات المؤتمر مع ضرورة ايلاء الاعتبار اللازم للطابع الديمقراطي للحركة .

٣٠٦ - ورجا المؤتمر بالحاج من جميع بلدان عدم الانحياز أن تعمل على تنسيق نشاطها بأكثر ما يمكن من الاساليب خاصة فسي الامم المتحدة وغير ذلك من الهيئات الاخرى ، لتنفيذ البرامج التي اقراها .

٣٠٧ - وقرر المؤتمر أن يعقد الاجتماع المقبل لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز بنينوبلبي (الهند) سنة ١٩٨١ .

٣٠٨ - لاحظ رؤساء الدول و الحكومات أن سنة ١٩٨١ تصادف الذكرى العشرين لمؤتمر القمة الاول لبلدان عدم الانحياز الذي عقده ببلخراذ في عام ١٩٦١ ورأوا ان ثمة ضرورة للاحتفال بهذا الحدث التاريخي بصورة مناسبة به . وحيث أن انعقاد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز يعد فرصة طيبة للاحتفال بهذه الذكرى فلقد أمره عن أطلبهم في أن تتخذ حكومة الهند ، بصفتها البلد المضيف التدابير

اللازمة كي يتم الاحتفال بهذا الحدث الاستثنائي بالصورة المناسبة . وأوصى المؤتمر جميع حكومات بلدان عدم الانحياز بالقيام بأعداد برامج خاصة للاحتفال بهذا العيد التاريخي على الصعيد الوطني .

٣٠٩ - وأستجاب المؤتمر بشاعر الامتنان لندعوة حكومة العراق وقرر عقد مؤتمر الدول و الحكومات لبلدان عدم الانحياز القادم في بغداد عاصمة العراق في عام ١٩٨٢ .

٣١٠ - كلف المؤتمر كوبا بصفتها البلد المضيف الذي يخطّط حالياً برئاسة حركة عدم الانحياز بمهمة تقديم بيانات وقرارات مؤتمر القمة السادس المنعقد بهافانا ، الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثانيا - قرار المؤتمر حول تشييل كامبوتشيا

بعد المناقشات التي جرت في مكتب التنسيق بصفته لجنة تحضيرية ، وخلال المؤتمر الوزاري ، وبعد اجراءه مشاورات ، درس مؤتمر القنة مشكلة تشييل كامبوتشيا في الهيئات التابعة للحركة .

ولاحظ المؤتمر وجود ثلاث مواقف داخل الحركة فيما يخص المشكلة :-

(١) موقف المندوبين الذين يرون أن تشييل هذا البلد يعود على الجمهورية الشعبية لكامبوتشيا .

(٢) موقف المندوبين الذين يرون أن هذا التشييل يعود الى جمهورية كامبوتشيا الديمقراطية .

(٣) موقف المندوبين الذين يقترحون الا يمنح التشييل لكامبوتشيا الى اى من الطرفين .

قرر المؤتمر اعادة مسألة تشييل كامبوتشيا الى مكتب التنسيق الذي سيتولى نيابة عن اللجنة المختصة مواصلة دراسة هذه المسألة وسيرفّع تقريرا بذلك الى مؤتمر وزاري لاحق .

وطالما انه لم يتخذ اى قرار بالنسبة لحق اى من الطرفين في المقعد الشاغر ، فليس لاي منهما الحق في المطالبة بالتشييل في اى من الهيئات التابعة للحركة .

ثالثا - تشكيل مكتب التنسيق

قرر المؤتمر زيادة عدد اعضاء مكتب التنسيق الى ٣٦ ، حتى يتيح التوزيع الاقليمي التالي :-

افريقيا	١٧ مقعدا
آسيا	١٢ مقعدا
امريكا اللاتينية	٥ مقاعد
أوروبا	١ مقعد واحد

وقد تم انتخاب ال ٣١ عضوا التاليين :-

كوبا ، افغانستان ، بنجلاديش ، بنين ، قبرص ، كوريا ، اثيوبيا ، غانا
جويانا ، الهند ، ايران ، توبان ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، ليسوتو
مدغشقر ، موريتانيا ، موزمبيق ، نايجيريا ، منظمة التحرير الفلسطينية
أوغندا ، باناما ، بيلرو ، جرنادا ، سينغافورة ، اندونيسيا ، الصومال
سيريلانكا ، سوريا ، توجو ، فيتنام ، لاوس ، اليمن الديمقراطية
يوغسلافيا ، زامبيا .

ولم يتم بعد انتخاب الدول التي ستشغل المقاعد الخمسة (٥) المتبقية
وسيمت تعيين عضوين من افريقيا وسيقتاسمان المقاعد مع كل من أوغندا وقبرص
واخطار رئيس الحركة بذلك قبل نهاية شهر سبتمبر ١٩٧٩ .

بينما سيشكل مكتب التنسيق في نيويورك بالاعضاء الموجودين على اساس مؤقت .

والمقعد ٣٦ سيكون بين افريقيا واوربا وسيكون محجوزا لمدة سنة
ونصف ، لكل دورة ، من طرف الاعضاء الذين سيعينون من المنطقتين :-

وسوف تتقاسم كل من افريقيا واوروپا شغل المقعد السادس والثلاثين
على أن تشغله كل منهما لمدة سنة ونصف ، بالتناوب ، من طرف الاعضاء الذين
ستختارهما كل منهما .

رابعاً - البيان الاقتصادي

الهيان الاقتصادي

١ - استعرض رؤساء الدول والحكومات تطور الوضع الاقتصادي العالمي ولاحظوا باهتمام بالغ أن الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية أصبحت أكثر حدة منذ مؤتمر القمة الخاص وتمزت بالتوسع المتواصل في الهوة التي تفصل البلدان المتقدمة عن البلدان النامية ويتدهور موقف هذه الأخيرة داخل الاقتصاد الدولي ، وكذلك بفعل البلدان النامية نفسها من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ - واعترفوا بأن أزمة النظام الاقتصادي الدولي تشكل دليلاً على سوء التصحيحات الهيكلية القائمة ، واختلال التوازنات الأساسية وزادها تفاقم عدم قدرة بلدان اقتصاد السوق المتقدمة النمو على السيطرة على عجزها في ميزان المدفوعات والنسب العالية للتضخم والبطالة ، وهكذا تسببت في خلق اختلالات في النظام الاقتصادي الدولي وفي نقل آثارها إلى البلدان النامية عن طريق التجارة الدولية والعلاقات المالية النقدية . وأكدوا بأن هذا التصاعد ناتج كذلك عن المحافظة على أسس غير عادلة للعلاقات الاقتصادية الدولية المتصفية بالتمييز ، والاستغلال والاساوة .

٣ - وأكد رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى رسماً على الأهمية العظمى لتعزيز الاستقلال السياسي عن طريق التحرر الاقتصادي . ولذلك جددوا الإعراب عن اقتناعهم بأن النظام الاقتصادي الدولي الراهن يتجه ضد المصالح الأساسية للبلدان النامية . وهو غير عادل تماماً ولا يتفق مع تطور بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ولا يساهم

في القضاء على الفساد الاجتماعي والاقتصادي الذي يضر بهذه البلدان ذلك الفساد الذي تسببت فيه بعض البلدان عن طريق الاستغلال الاستعماري والاستعمار الجديد والامبريالية وجميع الاشكال الاخرى من الاضطهاد والتعبية .

وقد نوه المؤتمر من جديد بالمهمة التاريخية التي ينبغي على بلدان عدم الانحياز ان تضطلع بها في النضال من أجل تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لجميع الدول والشعوب ، وسيادتها الكاملة والدائمة وسيطرتها على جميع الموارد الطبيعية وغيرها والنشاطات الاقتصادية ، واعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بصورة اساسية من خلال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٤ - يؤكد رؤساء الدول والحكومات مرة اخرى أن الكفاح من أجل القضاء على جور النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، ومن أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد هو جزء من كفاح الشعوب لتصفية الامبريالية والاستعمار بوجهيه القديم والحديث والتوسعية والعنصرية بما في ذلك الصهيونية والفصل العنصري والاستغلال وسياسة الدول العظمى ، وكل اشكال أو ظواهر الاحتلال الاجنبي والسيطرة والهيمنة ، تلك الممارسات التي سبق لحركة بلدان عدم الانحياز أن ادانتها عدة مرات والتي تمثل العقبة الاساسية في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، وتهديدا رئيسيا للسلم والامن العالميين . ان القضاء على مثل هذه الممارسات شرط ضروري لتحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

ويؤكد المؤتمر رسميا من جديد عزم بلدان عدم الانحياز على تعزيز الكفاح من أجل الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي والتنمية الحرة والتقدم الاجتماعي لدول عدم الانحياز وغيرها من الدول النامية الأخرى ، وذلك من أجل إقامة علاقات دولية جديدة تركز على أسس من العدل والسيادة والمساواة والتعاون الدولي .

٥ - أكد رؤساء الدول والحكومات أن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تزال تنصف بالتناقض الأساسي القائم بين موقف أولئك الذين يدعون إلى إبقاء الوضع على حاله الراهنة مع ما يواكب ذلك من سيطرة وتميعة واستغلال وبين الكفاح المشترك لدول عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية من أجل تحريرها وتنميتها الاقتصادية .

٦ - أعرب رؤساء الدول والحكومات من جديد عن رأيهم في أن تعبئة الثروات المادية والبشرية لسباق التسلح على غير منتج وخطير بالنسبة للبشرية ، فضلا عن كونه مصدر الإهدار الموارد متنافيا مع الجهود المبذولة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وأكدوا من جديد على ضرورة وأهمية تبنى وتطبيق تدابير من أجل نزع السلاح الشامل والتام بكل السرعة اللازمة واستعمال قسط كبير من الثروات التي ستتوفر نتيجة لذلك ، خاصة من طرف الدول العظمى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية مما سيؤدي بدوره إلى دفع نمو البلدان النامية مساهما بذلك في النمو المتوازن للاقتصاد العالمي وفي خلق جو سلام وأمن دوليين .

٧ - أعرب المؤتمر من جديد عن قلقه العميق للتقدم الجد طفيف الذى احرزته المفاوضات من أجل تطبيق بيان وبرنامج العمل الخاصين بأقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى تمت المعادقة عليه فسي الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بسبب عدم توفر الارادة السياسية لدى معظم البلدان المتقدمة ، وأدان المؤتمر على وجه الخصوص سياسات العرقلة والتقسيم وتحويل الاهتمام التي تنتهجها هذه البلدان بغية الاحتفاظ بالامتيازات التي تحظى بها علاقاتها مع البلدان النامية .

وقد بدأ جلها من خلال فشل مؤتمر الامم المتحدة الخاص للتجارة والتنمية في تحقيق نتائج جوهرية ونبه المؤتمر الى انه يجب على البلدان المتقدمة النمو من أجل الحصول على نتائج ملموسة في المفاوضات أن تبرهن على ارادتها السياسية في تبني سياسات تركز على التعاون الحقيقي والفعال مع البلدان النامية قصد تمهيد الطريق لعلاقات مبنية على العدالة والمساواة .

لهذا السبب ، عبر رؤساء الدول والحكومات عن يقينهم بأن تعزيز الوحدة والقدرة التفاوضية المشتركة لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ضرورى جدا لايجاد طرق ووسائل تمكن من تكتيف نضالها من أجل الحصول على حقوقها المشروعة ، ومجابهة السياسة العدوانية عن طريق تحسين الالتحام بينها وتحقيق اعادة تشكيل حقيقي لهياكل العلاقات الاقتصادية الدولية وتطبيق البرامج الدولية والتي تضعها في الطريق الحقيقي للتنمية الاقتصادية .

وهذا الصدد ، ركزوا لى وجوب البحث عن اشكال فعالة للمفاوضات
لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى اطار دراسة شاملة وموحدة تأخذ
فى الاعتبار الكامل الحقوق والمصالح الاساسية لك البلدان النامية ومعالجتها
والبعد العالمى للنظام الجديد الذى انفكت بلدان عدم الانحياز تركيز عليه .

وأكد المؤتمر على عزم بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى
على مواصلة تنسيق معالجهما المختلفة والخروج بموقف موحد فيما يتعلق بالقضايا
التي تجرى من أجلها مفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو .

٨ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد ان اقامة النظام الاقتصادى
الجديد يفرض على البلدان المتقدمة النمو القيام بعمل حاسم وفعلى فى سائر
المجالات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية للدولية . ان العالم المتقدم فى مجموعه
لا يمكن له ان يتغلى عن مسؤوليته مهما كانت الحجة كالتى يتذرع بها كما لا
يمكن له ان يتجاهل ان رفاهية العالم لا تتجزأ اساسا .

٩ - نظرا لموقف الاقتصاد العالمى ولحالة العلاقات الاقتصادية الدولية
ولا سيما الموقف المتصلب لغالبية البلدان المتقدمة التى تعارض ضرورة القيام
بتغيرات بنوية كفيلا بأن تعجل بأقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، على
المعارضة التى ظهرت خاصة اثناء الدورة الاخيرة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة
والتنمية (الاونكتاد) يؤكد المؤتمر من جديد ان التعاون الاقتصادى من أجل
التنمية بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى قد اصبح امرا ضروريا
بالنسبة لها وبشكل عنصرى عاما فى كفايتها الطويل .

وأعرب رؤساء الدول والحكومات من جديد عن اعتقادهم بأن هناك عنصرا رئيسيا يضمن نجاح بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في كساحها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتمثل في التعاون المكثف بينها على أساس من الوحدة والتكامل والمصلحة المتبادلة والتضامن والمساعدة المتبادلة وهذا في إطار مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات بغية الإسراع بتنميتها وتعزيز وحدتها وقوتها التفاوضية ووزن كلمتها في المفاوضات مع البلدان المتقدمة مسن أجل تحقيق التغييرات المنشودة في النظام الاقتصادي الجديد .

١. - سجل رؤساء الدول والحكومات بحسب القلق بأن النظام الاقتصادي الدولي الحالي ليس مجعفا فحسب ، بل يفتقر الى الفعالية ولا يساعد دفع عملية التقدم في البلدان النامية ، وأكدوا أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتطلب إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي . وعلى ضوء التجربة الماضية رفضوا الرأي القائل بأنه يمكن تحقيق عملية إعادة التشكيل هذه بمجرد العمل الحر لقوى السوق . ولا ضد وجه من ان تعترف البلدان المتقدمة النمو بارتباط الهيكلية لاقتصادها والتدابير الرامية الى انعاش الطلب العالمي والقدرات الانتاجية في البلدان النامية ، وتتضمن هذه التغييرات الهيكلية إعادة توصية انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة في إطار الاقتصاد الدولي ، وكذلك السيطرة الوطنية الفعلية على استخدام الموارد الذاتية وإعادة تشكيل الإطار المؤسسي الدولي بما في ذلك وضع ترتيبات مؤسسية جديدة عند الضرورة لكي تتمكن البلدان النامية من المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي بغية التعجيل بنمو البلدان النامية .

وأكد المؤتمر على الترابط الوثيق القائم بين المشكلات والقضايا المتصلة بالتجارة والتنمية والنقد المالية ، كما أكد على ضرورة إنشاء جهاز للتشاور العالم في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، ومن شأن هذا الجهاز أن يضمن تطابق سياسات البلدان المتقدمة النمو ويجعلها تساعد عملية التنمية في البلدان النامية . وضرورة أن تساعد سياستها القصيرة الأجل على إدارة تشكيل الاقتصاد الدولي بدلا من عرقلة وتضويبه مما سيؤدي الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وحث المؤتمر البلدان المتقدمة النمو على إدارة النظر في موقفها حول هذه المسائل التي أحيلت الى الدورة المقبلة لمجلس التجارة والتنمية قصد تسهيل إبرام اتفاق دولي حول هذه المسائل الهامة .

١١ - أكد المؤتمر أن إقامة نظام اقتصادي جديد من السهام الأكثر أهمية والحاحا التي تواجهها حركة عدم الانحياز وأن ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية تشكل جوهرها السياسي وأنه يتمين على جميع البلدان بمسعى النظر من حجمها ونظامها الاجتماعي والاقتصادي ومستوى تنميتها الاقتصادية أن تساهم في هذه المهمة . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد يوصفه مفهومها شاملا سيمود بالنفع على كل البلدان لانه يؤمن ظروف تقدم البلدان النامية .

- أكد المؤتمر أن المفاوضات من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن تعقد في إطار الأمم المتحدة وفي هذا السياق أكد من جديد على الدور الرئيسي للجمعية العامة .

تقييم الوضع الاقتصادي العالمي

١٢ - أعرب رؤساء الدول والحكومات مجددا عن قلقهم العميق ازاء الوضع الاقتصادي الدولي الراهن ، والذي يتميز بصورة خاصة بتفاقم الازمة الاقتصادية العالمية ، ولا حظوا بقلق بالغ ان الظروف التي سادت عام ١٩٧٨ لم تسهم في الانقاع بمستوى التنمية في البلدان النامية ، وأعربوا عن قلقهم بشأن التوقعات التي تفيد بعدم احتمال تحسين الوضع في المستقبل القريب ، نظرا لطريقة تناول معظم الدول المتقدمة للمشاكل التي تسببها اقتصادياتها الداخلية والاقتصاد العالمي ، هذه الطريقة التي تتميز بقصر النظر والانانية .

وقد اتفقوا على أن ازمة النظام الاقتصادي العالمي ليست مجرد ظاهرة ذات طابع دوري بل هي دليل على عيوب بنيوية أساسية تتصف بصفة خاصة بعدم التوازن والاختلالات المتزايدة التي تعود بالضرر حتما على الدول النامية ، وفي الوقت نفسه تقام الوضع من جراء وجود جوانب نقص فسي ادارة وهياكل اقتصاديات السوق المتقدمة والتي صاحبها للمرة الاولى في الازمات الاقتصادية اتجاه مستمر نحو التضخم والاضطراب النقدي كسمات دائمة للاقتصاد العالمي ، وكذلك ازدياد حدة التناقضات في مجمل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولاحظ المؤتمر ان فشل بعض الدول المتقدمة النمو في اتخاذ الاجراءات الضرورية لانجاز التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي كانت له انعكاسات على اقتصاديات الدول النامية . أن عجز دول اقتصاد السوق

المتقدمة النمو من التحكم في الاختلال المزمع في ميزان مدفوعاتها ، وفي التضخم الذي بلغ مستوى طاليا ، وفي البطالة استخدم كثير لتأجيل عمل اعتاد إجراءات في صالح الدول النامية ، وقد أثار هذا قلقا جديدا للدول النامية ، وحل اقتصادها نصيبا غير متكافئ من عبء التكيف مع الاقتصاد العالمي ، ويدعو رؤساء الدول والحكومات هذه الدول المتقدمة الى ممارسة الإرادة السياسية والشجاعة ، في اتخاذ تدابير لايجاد حل لمشكلة ركود اقتصادياتها وذلك بإعادة تشكيل الاقتصاد الدولي بحيث يؤدي ذلك الى خلق وزيادة الطلب العالمي والانتاج في البلدان النامية ، وأن اي نهج يركز على اعتبارات ذات أجل قصير سيكون في المدى الطويل منافيا للمصلحة السياسية والاقتصادية للبلدان المتقدمة نفسها في المدى الطويل .

١٣ - سجل رؤساء الدول والحكومات بقلق أن الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية توسعت بقدر كبير جدا نظرا لانخفاض المشاركة النسبية لهذه البلدان المتطورة في الثورات المنتجة في المسالم بصورة ملحوظة خلال العيش من سنة الاخيرة ، الامر الذي زاد من خطورة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها هذه البلدان النامية لسبب تخلفها وخاصة سوء التغذية والامية وعدم توفر الظروف الصحية .

١٤ - أعرب المؤتمر عن قلقه العميق ازاء تدهور التجارة الخارجية للبلدان النامية منذ سنوات ، أن التصاعد المستمر لاسعار السلع المصنعة والسلع التجهيزية والمواد الغذائية والخدمات التي تستوردها الدول النامية وركود وتقلبات أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه الدول ادى الى استمرار توسيع الهوة التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والى هبوط معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية .

١٥ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن عزمهم على معارضة المحاولات التي يقوم بها العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية التي تخضع لمراقبة بعض بلدان اقتصاد السوق المتقدمة النمو والرامية الى فرض اجراءات تهدف الى تغيير السيادة الوطنية وحق الشعوب الاساسي في تقرير مصيرها بحرية وتقدير اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية .

١٦ - رأى رؤساء الدول والحكومات أنه من الالهمية بمكان ايجاد تدابير ملائمة وناجعة تمكن من حل مشكل الذى ظهر في اقتصاديات البلدان المصنعة والذى يصدر بكل انعكاساته نحو البلدان النامية وذلك مشكلية تزداد خطورة وتتحمل مسؤوليتها البلدان المصنعة .

وبهذا العدد عبر المؤتمر عن ارتياحه لمبادرة الحكومة العراقية التي اقترحت انشاء صندوق دولي بغية مساعدة البلدان النامية على التخفيف من الانعكاسات السلبية للتضخم المستورد وقرر المؤتمر بعد أن درس تقرير المجموعة الحكومية المشتركة للتنسيق التي اجتمعت في بغداد من ١١

الى ١٣ آب / اغسطس ١٩٧٩ لدراسة الاقتراح العراقي ، ان تجرى مشاورات ودراسات متعمقة بشأن هذا الاقتراح الوصية حتى يتم اتخاذ قرار في هذا الشأن وفي اقرب وقت .

١٧ - اعرب المؤتمر عن استيائه للتدابير الحماية التي ادخلتها بعض البلدان المتقدمة خلال السنوات الاخيرة وخاصة في قطاعات انقلبت فيها الاوضاع لمعالج البلدان النامية واتاحت لها فرما للتنمية ولتخصم صناعاتها وأعرب من جديد عن اقتناعه بأن الحل الملائم يكن في اعادة تشكيل الهياكل الصناعية على مستوى العالم بحيث تكون مرتبطة في جملة امور بالهدف الراسي الى جعله البلدان النامية تشترك بنسبة ٢٥ ٪ من الانتاج العالمي للسلع المصنعة قبل سنة ٢٠٠٠ ويمكن ذلك في اجتناب تكثيف صناعات هاشية باادة أو مسبة للتلوث في البلدان النامية وتخدم مصالح الشركات عـبر الوطنية وذلك تمشيا ، بين جملة امور ، مع هدف مشاركة البلدان النامية في الانتاج العالمي للمنتجات المصنعة طبقا لبيان لها وخطة العمل المعلقين بالتنمية والتعاون الصناعي واللذين تم اعتناهما في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية في ١٩٧٥ .

وأكد المؤتمر من جديد على وجوب تمكن البلدان النامية من القضاء على الحواجز الحماية القائمة وغير ذلك من الحواجز والكف عن خلق حواجز أخرى ، وكذلك صياغة سياسات ، وأدخال تعديلات وتغييرات ضرورية لتحقيق الهدف الذي ينشده مؤتمرها ، ولهذا الغرض لا يجب فرض أى اتفاقات قطاعية على البلدان النامية قصد تقييد تجارتها ، وينبغي الغاء الاتفاقات القائمة

من هذا النوع لضمان الوصول الحر لمنتجات البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو .

١٨ - وأعرب الموفون عن اسفه لعدم مراعاة الدول المتقدمة النمو الاعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والمتصرفية الجمركية (جات) أثناء المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف لمعالج وشواغل البلدان النامية وخاصة الاقل نموا منها . ولم تتم مناقشة كثير من المواضيع ذات الاهمية بالنسبة للبلدان النامية في حين أدرجت مواد ذات اهمية بالنسبة لمادراتها في قائمة الاستثناءات المقترحة .

وطى عكس الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في بيان طوكيو لم تهذل هذه المفاوضات اية محاولة لمنح معاملة خاصة وتميزية للبلدان النامية . وبالتالي ألحج الموفون ضرورة استئناف المفاوضات قصد تحقيق الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في بيان طوكيو بما في ذلك الحاجة الى معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية والاعتراف الواضح بمبدأ عدم المعاملة بالمثل . ولا يمكن النظر الى الاتفاقيات والترتيبات والتسويات التي يتم التفاوض بشأنها على أساس متعدد الاطراف في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف على انها نهائية الا بعد ادراج كامل للمشاكل الرئيسية للبلدان النامية في النتائج النهائية لهذه المفاوضات .

١٩ - أعرب المؤتمر عن قلقه للتدهور المستمر في الوضع النقدي الدولي . ولاحظ أن عدم استقرار أسعار صرف العملات المرجعية الرئيسية إلى جانب التضخم في البلدان المتقدمة النمو كان من بين الأسباب الرئيسية لتزايد اختلال الوضع الاقتصادي العالمي وكذلك من بين أسباب الصعوبات الاقتصادية في البلدان النامية وهذا بسبب تأثيرها السلبي على القيمة الحقيقية لعائدات التصدير . وعلى احتياطات العملة الصعبة لهذه البلدان وأكد المؤتمر على الحاجة الملحة لإنشاء نظام نقدي دولي جديد يأخذ بعين الاعتبار التام مصالح الدول النامية .

٢٠ - جدد رؤساء الدول والحكومات الاعراب عن قلقهم بشأن الزيادة الضخمة للديون الخارجية المتراكمة على البلدان النامية ، والتي قدرت بما يقارب ٣٠٠٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٧ ، وبشكل ثلث ذلك المبلغ القروض الخاصة ذات الفائدة المرتفعة والقروض التي لا يحل أجل استحقاقها خلال أقل من سنة واحدة .

٢١ - ومن جهة أخرى لوحظ اتجاه نحو رفع أسعار الفائدة وتقصير آجال استهلاك القروض مما أدى إلى تحفيض القدرة الاستيرادية للبلدان النامية بشكل غير مرض . ففي عام ١٩٧٧ ، قدرت الامم المتحدة مجموع خدمة الديون في هذه البلدان بمبلغ ٢٥ مليار دولار وقد مثل هذا المبلغ أكثر من ٢١ ٪ من مجموع صادراتها لتلك السنة . أن هذا الوضع الذي هو تعبير واضح عن التدهور المالي الذي يتسم به الوضع الاقتصادي الدولي الراهن يشكل عنصراً خطيراً يستخدم ضد البلدان

النامية في أية مفاوضات ويقتضي اتخاذ تدابير فورية وفعالة لتخفيف عبء مديونية هذه البلدان وبخاصة البلدان الأقل نمواً والاكثر تضرراً .

لقد أدى التدهور المتواصل في الميزان التجاري وسعادات التبادل الى عجز متزايد في موازين مدفوعات هذه البلدان نظراً لتضاؤل تدفق المساعدة الرسمية للناماء والزيادة غير الكافية في القروض التي تمنحها المؤسسات المتعددة الاطراف ولان صافي استخدام البلدان النامية لارصدة صندوق النقد الدولي كان سلبيا بسبب السياسة التي تعتمدها هذه المؤسسة في مجال القروض .

٢٢ - أكد المؤتمر من جديد على حق البلدان النامية المنتجة للمواد الخام غير القابل للتصرف في ممارسة سيادتها التامة الدائمة والفعالة على ثرواتها الطبيعية ، وخاصة ما يتعلق بأسلوب استغلالها ونتاجها وتسويقها .

٢٣ - وبهذا الصدد أيد المؤتمر جهود بلدان عدم الانحياز وغير ذلك من البلدان النامية المنتجة للمواد الخام من أجل البحث عن اسعار عادلة ومجزية لصادراتها وتحسين عائدات صادراتها تحسيناً حقيقياً . وأدان المؤتمر محاولات بعض البلدان المتقدمة النمو لاستغلال مشكلة الطاقة لتقسيم البلدان النامية . أن نماذج الاستهلاك التهديري لبعض البلدان المتقدمة النمو والدور الذي تلعبه شركات النفط عبر الوطنية أدت الى اهدار الطاقة ومصادر الطاقة النابضة . ان هذه البلدان المتقدمة

النمو وشركاتها عبر الوطنية استفادت حتى الان من التزود بالطاقة بأسعار بخسة واستعملتها بطريقة غير مسؤولة . وهذا الشكل فأن البلدان النامية المصدرة للنفط كانت دائما تمول النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو المستوردة للنفط .

٢٤ - ولاحظ المؤتمر انه نتج عن التضخم المصدر من طرف بعض البلدان المتقدمة النمو ومعامل دولية اخرى انخفاض هائل للقدرة الشرائية للبلدان النامية المصدرة للبتروöl ، ما اجبر هذه البلدان على رفع سعر البترول سعيا منها وراء تقويم هذا الوضع . وهذا العدد لاحظ المؤتمر ان الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة الكبرى استغلت المنتج والمستهلك على حد سواء وتجنبت لذلك ارباها غير مستحقة ، بينما تزود في نفس الوقت الحقائق بتوجيه اللوم الى البلدان النامية المصدرة للبتروöl ، حيث تحملها مسؤولية الوضع الراهن .

٢٥ - وجدت البلدان النامية وخاصة منها البلدان الاقل تقدما والمتضررة والاكثر تعرضا للانخفاض الباهض لاسعار وارداتها نفسها في موقف حرج لا يسمح لها بمعالجة المشاكل المترتبة عن الوضع الاقتصادي الدولي الناجم اساسا عن التضخم في العالم ونتائجه الضارة على اقتصادها التي تتمثل في جملة امور في شكل عجز خطير مدمر في ميزان مدفوعاتها وارتفاع حاد في ديونها الخارجية .

٢٦ - وسجل المؤتمر بالتقدير الجهد الذي تبذلها بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى لمعالجة هذه المشاكل سواء على المستوى الوطني أم في إطار تعاونها وتضامنها المتبادل ، وألح على الحاجة الى مواصلة وتكثيف هذه الجهود .

٢٧ - وألح رؤساء الدول والحكومات على أن القضية الدولية للطاقة يجب ان تناقش في إطار مفاوضات شاملة للام المتحدة بمشاركة كل البلدان وهربطها مع قضايا أخرى كمشاكل تنمية البلدان النامية والاصلاح المالي والنقدي والتجارة الدولية والمواد الخام التي تمتص قضايا ذات تأثير هام على اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٨ - ورحب المؤتمر بقرار الجمعية العامة للام المتحدة بعقد مؤتمر دولي حول المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة في ١٩٨١ . وأوصى بأنه نظرا للالحاح هذه المشكلة ، وفي انتظار انعقاد هذا المؤتمر يجب اتخاذ تدابير فورية على مستوى منظومة الام المتحدة للاسراع بزيادة المساعدة للبلدان النامية قصد تمكينها بالقيام بالابحاث فيما يتعلق بتطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، وضمان وصول البلدان النامية الى أحدث التقنيات والتطورات في هذا الميدان التي تناسب احتياجاتها ، وتعبئة الموارد اللازمة لهذه الأغراض .

٢٩ - رجب رؤساء الدول والحكومات بالخطوة الايجابية التي قامت بها حكومة اسرائيل الجديدة لوقف تزويد نظامي بريتوريا وظل أسيب العنصريين والعدوانيين .

وهذا العدد أدان رؤساء الدول والحكومات بشدة القرارات التي اتخذتها بعض الحكومات والمتمثلة فـي تزويد جنوب افريقيا واسرائيل بالعتريول ، أن هذه القرارات التي تتنافى مع النداءات الجديدة التي وجهتها بلدان عدم الانحياز قصد فرض حصار على المعتدين فيما يخص النفط ، تعزز قدرة جنوب افريقيا واسرائيل على قمع الشعوب الافريقية والفلسطينية والشعوب العربية الاخرى وتساعد هما على تكثيف اعتداءاتهما ضد الدول المجاورة الاعضاء في حركة عدم الانحياز .

المفاوضات من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

٣٠ - أكد رؤساء الدول والحكومات اقتناعهم العميق بأنه لا يمكن ان تقوم تسوية دائمة لمشاكل البلدان النامية الا عن طريق اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل أساسي ومنسق وذلك من خلال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . بيد أنه بعد خمس سنوات من اعتماد القرار ٣٢٠١ (الدورة السادسة الخاصة) و ٣٢٠٢ (الدورة السادسة الخاصة) للجمعية العامة للأمم المتحدة واعتماد ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لا يزال الوضع الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية ينتابه تدهور عام عيق الجذور تساعد في تأزمه وتعميده آثار الازمة الاقتصادية العالمية .

وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم العميق لتعنت أغلبية البلدان المتقدمة النمو ورفضها الدخول في مفاوضات جدية من أجل تطبيق القرارات المذكورة اعلاه مما حال دون القيام باعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة اساسية علما بأن هذه العطية كانت مدرجة في الاهداف الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

أكد رؤساء الدول والحكومات على الحاجات الى اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق تقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ورأوا أنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو ، لتحقيق هذه التدابير أن تبنى التزاما حقيقيا بتحقيق الاهداف الدولية ، كما ينبغي على البلدان النامية ان تهرهن على أنها قادرة على تعزيز قدرتها الجماعية على المساواة .

٢١ - أكد رؤساء الدول والحكومات على عزمهم الثابت على مقاومة جميع المحاولات الهادفة الى تقسيم وتفكيك وحدة البلدان غير المنحازة وبلدان نامية اخرى ومقاومة جميع المحاولات الرامية الى ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية خارج اطار الامم المتحدة بصفة حازمة .

ونددوا بجميع المحاولات الرامية الى معارضة المطالب العادلة لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى من أجل اعادة بناء النظام الاقتصادى الدولى الراهن . أن كافة هذه المحاولات تستهدف تأجيل الحلول العادلة عن طريق القيام بتنازلات هاشبهة في حين أن هذه المحاولات يراود بها أساسا الحفاظ على امتيازات خاصة تتمتع بها البلدان المتقدمة النمو .

٣٢ - أكد المؤتمر من جديد وبشدة أن بلدان عدم الانحياز تعترف بضرورة التعاون الواسع على الصعيد الدولي سعيها وراء تحقيق المصالح الجماعية ، المتبادلة ، غير أن المؤتمر رفض رفضاً قاطعاً كل تأويل من شأنه ان يجعل البلدان النامية ضحية لازمة لم يتسبب فيها ، كما أبرز المؤتمر ضرورة العمل على الا يهودى توسيع العلاقات الاقتصادية الدولية كنتيجة حتمية لاتساع التجارة الدولية وتطور الثورة والتقنية والعلمية الى تبعية البلدان النامية تبعية أشد .

٣٣ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على وجهة نظر مؤتمر وزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الذى انعقد في تونس في شهر نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، والتي موداها انه لا يمكن التوصل بصفة دائمة الى تحقيق تنمية الحاجات الاساسية للانسان والقضاء على الفقر السائد الا اذا وقع تغيير جذري في النظام الاقتصادي الدولي ، وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصتين السادسة والسابعة .

وقد رفضوا كذلك كل محاولة لاقرار مفاهيم وتعايير ومبادئ مثل الحصول على التزويدات و " التدرجية " والانتقائية واللجوء الى ما يسمى " باستراتيجية " الحاجات الاساسية " وكذا مفهوم التمييز بقصد تحويل انظار المجموعة الدولية عن المفاوضات حول نظام اقتصادى دولي جديد وتغيير الاولويات في مجال التنمية الوطنية أو محاولة تعطيلهم وحدة البلدان النامية .

٣٤ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن انشغالهم العميق بسبب عدم احراز نتائج في المفاوضات الرامية الى اقامة علاقات طائفة بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وذلك بالرغم من المؤتمرات الدولية العديدة التي انعقدت منذ أن تمت المصادقة على بيان وبرنامج العمل المتعلقين بأقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبذلك حرمت البلدان النامية من تحقيق مطامعها بسبب المواقف المتصلبة التي وقفتها البلدان المتقدمة النمو . وما يجدر ذكره على سبيل المثال النتائج الهزيلة التي احرزتها اللجنة الجامعة التابعة للجمعية العامة أو النتائج التي حصلت عليها البلدان النامية في إطار المفاوضات حول التجارة المتعددة الاطراف في اطار الاتفاق العام للتجارة والتعريف الجمركية (جات)

٣٥ - أن رؤساء الدول والحكومات يدينون في هذا السياق بشدة الموقف المتصلب الذي اتخذته معظم البلدان المتقدمة النمو في الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ويلاحظون بأن هذا الواقع يساعد على زيادة خطورة الوضع المتدهور للعلاقات الاقتصادية الدولية ويعسرقل تحقيق اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويحشون الدول المتقدمة النمو على ابداء ارادتها السياسية لاستئناف المفاوضات حول مواضع ذات أهمية بالنسبة للتجارة والتنمية الدوليتين ، والتي أحيلت الى مجلس التجارة والتنمية بهدف

الاسراع في التوصل الى حلول مرضية قائمة على الانصاف والسيادة
والمساواة والاستقلال والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول .

وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد ان المسار النضالي
لكل الذي خاضه حتى الان بلدان عدم الانحياز في سبيل اقامة
نظام اقتصادي دولي جديد قد بين بوضوح أن الامبرياليين والاستعماريين
لا يرضون في التخلي عن موقفهم الاحتكاري الذي يقفونه فـي
العلاقات الاقتصادية الدولية .

وأعترف المؤتمر لذلك بضرورة أن تعمل بلدان كعدم الانحياز
على توحيد صفوفها بصورة أوثق ، وأن تخوض نضالا عنيدا لتقويض
النظام الاقتصادي الدولي القديم الذي لا يجلب الفائدة الا للامبرياليين
والاستعماريين ولاقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل يتوافق
ومصالح البلدان النامية .

٣٦ - أعلن رؤساء الدول والحكومات بالحاح انه قد آن الاوان
للبلدان غير المنحازة وللبلدان النامية الاخرى بأن تستخلص العبرة
من فشل هذه المفاوضات المتكررة والكثيرة وأن تتصرف طبقا
لهذه النتائج المستخلصة .

ورأى المؤتمر أنه من الواجب ان تواجه بلدان عدم الانحياز هذه الاستراتيجية بمزيد من التلاحم ، وإرادة في الكفاح من أجل إعادة بناء حقيقي واساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن الضروري ان تتخذ اجراءات جديدة اكثر فعالية وأن تتصدى لمخطط الماظة والمناورات الرامية الى تضرعها ، وأن تساعد البلدان التي تتأخر لاحراز حقوقها الشرعية في التنمية الاقتصادية .

٣٧ - أبرز رؤساء الدول والحكومات ضرورة الحفاظ على وحدة مفهوم اهدف وأولويات النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنبهوا بها ،

وأكدوا ان ممارسة السيادة الكاملة والفعالية والدافعة ، والتحكم في الموارد الطبيعية واسد الموارد الاخرى والانشطة الاقتصادية ووجود اسعار متكافئة للمنتجات الاساسية والمواد الخام بأعتمارها الطريقة الوحيدة لازالة التبادل المجحف ، وممارسة الرقابة على الرأسمال الاجنبي وعلى نشاطات الشركات عبر الوطنية وممارسة الحق في المساواة في أي عملية اقتصادية دولية تدخل جميعها ضمن المبادئ الاساسية التي ينبغي للبلدان المتقدمة ان تعيها والتي يعتبر تطبيقها حاسما بالنسبة للبلدان النامية .

٣٨ - ولكي تمارس البلدان النامية هذه الحقوق غير القابلة للتصرف وتوفر الطاقات التي تمكنها من التغلب على مصاعبها ، اتفق رؤساء الدول والحكومات على ضرورة ادخال تعديلات عاجلة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . ويرون أن هذه الطريقة هي وحدها الكفيلة بتحويل الضعف الحالي الذي تتسم به اقتصاديات البلدان النامية الى طاقات خلاقة وقلب النمو الجاسد الى تطوُّر حقيقي متحرك تكون الشعوب مستعدة من أجله لدفع الثمن الذي يفرضه عليها وقوفها كمحرك رئيسي في هذه العملية .

٣٩ - بحث المؤتمر الموقف الحرج الذي تواجهه البلدان الأقل نمواً وأكد من جديد على الحاجة الى ايلاء مزيد من العناية للمشاكل المستعجلة لهذه البلدان واتخاذ تدابير اضافية خاصة لازالة العقبات الاساسية التي تواجهها هذه البلدان .

كما أكد المؤتمر على ضرورة تدابير للقيام بمبادرات محددة بهدف حل المشاكل ذات الطابع الخاص التي تواجهه البلدان النامية غير الساحلية والجزرية والبلدان النامية الأكثر تضرراً . واعترف المؤتمر بأنه يتمين في كلتا الحالتين تقديم دعم نشيط للمطالب المشروعة لهذه البلدان في الهيئات والمنظمات والبرامج التي تشرف عليها منظومة الامم المتحدة .

٤٠ - أن البلدان غير المنحازة اذ تعترف بتطور الدور الذى يقوم به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) تؤكد بوضوح مرة اخرى أن هذه الهيئة هي الادارة الرئيسية التي تستعملها الجمعية العامة في المفاوضات الاقتصادية الدولية التي لها صلة بالتجارة الدولية والمشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ولا سيما في اطار المفاوضات الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وأكدت من جديد الدور الذى تلعبه هذه الهيئة بوصفها جهاز رئيسي مكلفا بدراسة ومناقشة تطور الوضع الاقتصادي الدولي وذلك بمراعاة الاحكام ذات الصلة الواردة في القرار ١٩٩٥ (د - ١٩) ، الذى اصدرته الجمعية العامة والقرار ٩٠ (د - ٤) الصادر عن المؤتمر .

وأكدت البلدان غير المنحازة أن تعزيز الاونكتاد ، يجب أن يعتبر احد العوامل الاساسية في الساعي الجارية حاليا لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة .

وهذا الصدد ترحب البلدان غير المنحازة بالنجاح من جميع البلدان ان تشاند كل المساندة تطبيق القرار المتعلق بالقضايا المؤسسية المتعلقة بأعمال الاونكتاد والتي تم اقرارها في الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)

٤١ - أكد المؤتمر من جديد أن أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو قد استمرت في الانخفاض أو ظلت في مستويات غير مرضية في حين ارتفعت أسعار السلع المصنعة والمواجهة الى البلدان النامية والتجهيزات والاغذية والخدمات التي تستوردها مما اثر تأثيرا سلبيا في معدلات التبادل المتدهورة في أصلها مع البلدان المتقدمة ، والحق ضررا جسيما بعائداتها من العملة الصعبة وبالتالي بالجهود التي تبذلها في سبيل نموها الاقتصادي.

ورأى المؤتمران من الضروري اتخاذ اجراءات ناجعة لحماية القدرة الشرائية لعائدات البلدان النامية من صادراتها ، عن طريق وضع ضوابط للعلاقات التجارية بين هذه البلدان المتقدمة النمو واسعار السلع المستوردة منها ، مع ابقاء الاعتبار اللازم للحاجة الى تعزيز التضامن بين بلدان عدم الانحياز ، وإلى تقوية موقفها بالنسبة للبلدان الاخيرة باستمرار على وارداتها من البلدان النامية .

٤٢ - يشكل كل من البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والصندوق المشترك كما ينص عليهما قرار رقم ٩٣ (د - ٤) الصادر عن الاجتماع الرابع للاونكتاد آلية قادرة على أن تضمن انتظام وطادة وتشكيل السوق الدولية للسلع الأساسية والمواد الأولية إلا أن رؤساء الدول والحكومات رأوا أنه يتعين التطبيق الفعلي والمناسب لتدابير من شأنها أن تضمن استقراراً نشيطاً وحقيقياً لأسعار هذه السلع مع مراعاة ظاهرة التضخم في العالم وتغيرات الوضع الاقتصادي والنقدي العالمي بما في ذلك أسعار الصرف ومعدلات التبادل وتكاليف الإنتاج وغيرها من العوامل ذات الصلة .

٤٣ - أعترف رؤساء الدول والحكومات بأهمية البرنامج المتكامل للسلع كوسيلة للمساهمة في زيادة الإيرادات الحقيقية من صادرات البلدان النامية إلا أنهم اعربوا عن انشغالهم للكيفية التي جرت بها المفاوضات ولتعتبر التقدم المسجل فيها وهم يدينون الموقف المتعصب الذي وقفته بعض البلدان المتقدمة النمو التي حالت دون تقدم المفاوضات .

٤٤ - أعرب المؤتمر عن أسفه للتقدم البطيء جداً الذي أحرزته الاتفاقات السلمية في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وحثت الحكومات المعنية أن تخرج من مرحلة الوعود إلى مرحلة العمل والتطبيق . وطلب المؤتمر كذلك إلى البلدان المشاركة أن تختتم مفاوضات التفاوض تلك والتي تم إحراز تقدم كاف بشأنها على مستوى تحديد المشاكل وذلك في الفترة التي تم تدبدها للبرنامج المتكامل للسلع والى المؤتمر على الحاجة إلى عقد الاجتماعات التحضيرية حول السلع الأساسية الباقية في أقرب وقت ممكن .

٤٥ - أكد رؤساء الدول والحكومات على الالهمية التي يمكتسبها انشاء صندوق مشترك وأكدوا من جديد الضرورة الحتسية في وضع القوانين الاساسية لهذا الصندوق بصورة نهائية واعتما دها قبل نهاية ١٩٧٩ .

لم يكن التقدم المحرز في المفاوضات الرامية الى انشاء الصندوق على مستوى الاهداف المنشودة .

وتشكل اعلانات المساهمات الطوعية في الشباك الثاني للصندوق المشترك والتصريحات المعبرة عن النوايا والتي تم الافصاح عنها لهذا القصد اثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقدما في سبيل اقامة الشباك الثاني . وطلب المؤتمر بالحاج الى البلدان والمنظمات التي اعربت عن نواياها ، خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والى اولئك الذين لم فصخوا عنها بعد تعيين مقدار مساهماتهم الطوعية قبل الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة حول المفاوضات بشأن الصندوق المشترك .

ودعا رؤساء الدول والحكومات ايضا الحكومات للاسراع بانهاء المفاوضات الجارية حول الاتفاقيات المتعلقة ببعض المنتجات وفتح باب مفاوضات اخرى بغية التوصل الى اتفاقات بشأن منتجات اخرى . ودعوا الدول التي ابرمت اتفاقات من هذا النوع للشروع في عملية التفاوض من جديد قصد انضمامها الى الصندوق المشترك . ودعوا بالازافة الى ذلك البلدان المتقدمة النسو لاقامة هيكل تعاون دولي في اطار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية بغية مضاعفة أنشطة تحويل السلع الاساسية وتصدير المنتجات المحولة في البلدان النامية وكذلك مشاركة هذه البلدان في عمليات تسويق وتوزيع السلع الاساسية التي تصدرها .

مسائل تجارية أخرى

٤٦ - أدان رؤساء الدول والحكومات مضاعفة الاجراءات التقليدية التقليدية كما أدانو ظهور ترتيبات حماية جديدة فرستها بعض البلدان المتقدمة النمو وهي ترتيبات مفرطة بتجارة السلع الاساسية للبلدان النامية ما يزيد من صعوبة دخولها الى الاسواق .

٤٧ - يؤكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على أهمية وجود اتحادات للمنتجين كأحدى الوسائل التي تستخدمها البلدان النامية للممارسة حقها المشروع والغير قابل للتصرف في تحديد اسعار مواردها الأولية وسلعها الاساسية بكل سيادة وذلك للحصول على أسعار عادلة ومجزوة ولحماية وتحسين القدرة الشرائية الحقيقية لصادراتها واعلنوا أن اتخاذ اتحادات المنتجين في البلدان النامية تدابير حازمة ومتفق عليها وتعزيز هذه الاتحادات وانشاء هيئات أخرى من هذا القبيل من شأنها أن تساهم مساهمة حاسمة في تحقيق هذه الاهداف واعترفوا بضرورة قيام تعاون وثيق بين البلدان النامية لاعتماد وتطبيق سياسات مشتركة في مجال السلع الاساسية . ويدعون بالحاح في هذا الصدد الحكومات الاعضاء في اتحادات المنتجين الى اتخاذ اجراءات عاجلة في اطار هذه الاتحادات لتكيتها من الانخراط في النظام الاساسي لمجالس اتحادات البلدان النامية المنتجة والمصدرة للمواد الأولية وذلك لتعزيز دور المجلس كهيئة منسقة .

٤٨ - رحب المؤتمر بالقرار الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة والذي يتعلق بحاجة الأمانة إلى القيام بدراسة المرافق التكميلية للتمويل التعويضي تضاف إلى تسهيلات صندوق النقد الدولي ، وأدان المواقف المتصلبة التي اتخذتها في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

٤٩ - وأدان رؤساء الدول والحكومات ما تلجأ إليه بعض البلدان المتقدمة النمو بصورة متزايدة مثل تقديم الإعانات المالية لانتاجها الداخلي من مواد ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية ما يعوق كثيراً نفاذ هذه البلدان الأخيرة إلى الأسواق . ورأوا أن هناك ضرورة ملحة كثيراً للقيام بأعمال فردية أو جماعية لوقف تفاقم هذه الظاهرة الحمايية بما في ذلك التدابير الرامية إلى فرض قيود على الواردات المستوردة من البلدان التي تعتمد على تطبيق الإجراءات الحمايية عند التفاوض مع البلدان النامية .

٥٠ - أعرب المؤتمر عن قلقه العميق خاصة بسبب تعبير المفاوضات الخاصة بأعداد مدونة سلوك تتعلق بنظام متعدد الأطراف لشروط الحماية وذلك بسبب تصلب عدد صغير من البلدان النامية ، وطلب إلى البلدان المتقدمة النمو استئناف المحادثات لوضع نظام لشروط الحماية ينبغي أن يكون متعدد الأطراف ومتفقاً مع مصالح المجتمع الدولي عموماً ومصالح البلدان النامية خاصة .

٥١ - أذان المؤتمر التصاعد السياسي للإجراءات الحمائية للدول المتقدمة النمو ضد الصادرات المصنعة وشبه المصنعة الواردة من بلدان نامية على نحو تمييزي .

كما أذان ورفض المؤتمر تطبيق مفاهيم مثل التطبيقات المتدرجة والتبادل الحر المنظم والانتقائية والقيود المتعمدة .

٥٢ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لمظاهر النقص في مجال عمل نظام الأفضليات المعم ورأوا ضرورة منحة صيغة قانونية وتمديد أجل تطبيقه الى ما بعد ١٩٨١ وأكدوا من جديد على أن هذا النظام يجب أن يكون معصا وفير قائم على مبدأ المعاملة بالمثل وفير مبني على التمييز ، كما يجب أن يتوقف استخدامه كوسيلة للاكراه أو الانتقام السياسي والاقتصادي وطلبوا الى البلدان المانحة الأفضلية ان تجرى تحسينات جوهرية على هذا البرنامج بحيث يشمل فيها شملته تعطيبة أوسع للمنتجات ذات الأهمية بالنسبة لصادرات الدول النامية ، ومراجعة التخفيضات الجمركية والغاء العقوبات غير التعريفية مثل نظام الحصص والحدود القصوى والاستثناءات لأسباب تعود الى مقتضيات التنافس وهي ممارسات وتتنافى مع النظام وتحد من آثاره . وفي هذا السياق اذانوا الطابع التمييزي للقيود الواردة في قانون التجارة الخارجية للولايات المتحدة .

وأدانوا المواقف المتصلبة التي تبنتها الدول المتقدمة النمو فيما يتعلق بالصفة القانونية لنظام التفضيلات المعمم ، وهو الموقف الذى حال دون التوصل الى اى اتفاق حول هذا الموضوع اثناء انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وينبغي توسيع مجال التفضيلات المعمم بحيث يراعى المصالح المشروطة للبلدان النامية التي تمثل المنتجات الزراعية أهم صادراتها .

٥٣ - ركز رؤساء الدول والحكومات على أهمية اتخاذ البلدان المتقدمة تدابير ايجابية لتسهيل وصول السلع المصنعة ونصف المصنعة التي تصدرها البلدان النامية اليها وحشروا البلدان المتقدمة النمو على وضع تصنيف منفصل في نظام تعرفيها فيما يخص منتجات البلدان النامية بغية منح هذه الاخيرة معاملة أفضل بالنسبة للمنتجات المماثلة المستوردة من بلدان متقدمة النمو .

ودعوا البلدان المتقدمة النمو الى منح معاملة خاصة لمنتجات الصناعة اليدوية الواردة من البلدان النامية بما فيها منتجات النسيج اليدوى عن طريق الاعفاء الجمركي والاعفاء من قيود الحصة النسبية .

٥٤ - ولاحظ المؤتمر ان هوامش الافضليات لصالح البلدان النامية في تناقص وانخفاض ، وأن القوانين المعدة لوضع قواعد جديدة في مجال التجارة الدولية تهيئ اساسا لصالح البلدان المتقدمة النمو

المشاركة ، وصل الى اخطاء الصيغة القانونية الدافعة على السياسة التي تملكها في مجال القيود الجمركية وتسيير تطبيقها . وقد اتخذت تدابير لحق الضرر بالبلدان النامية مثل النصوص التي تضمن تطبيقا متدرجا والاخذ بمبدأ الانتقائية ما يؤدي الى الطريقة بمسحور البلدان النامية وتطبيق شروط حماية من جانب واحد في حين لم يجرى الطريق الى القطاعات الزراعية ومنتجات البلدان النامية الا بصورة هامشية.

٥٥ - أكد رؤساء الدول والحكومات كذلك انه يتعين على المؤتمر القادم للأمم المتحدة حول الممارسات التجارية التقيدية ، والذي سيعقد صلا بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢ / ١٣٥ ان يوصل الى نتائج مرضية فيما يتعلق بالتفاوض على جملة مبادئ ومعايير تصبح بمثابة الممارسات التجارية التقيدية ولا سيما ممارسات الشركات عبر الوطنية التي تمارس تأثيرا سلبيا على التجارة وتنمية البلدان النامية . والد رؤساء الدول والحكومات في هذا الصدد ضرورة اقامة علاقة وثيقة بين النتائج التي سوف يتخلف عنها هذا المؤتمر ونتائج الاصال الدافعة حاليا في اطار منظمة الامم المتحدة حول سياسات وممارسات الشركات عبر الوطنية ، يرفضون جميع المحاولات الرامية الى الفصل بين هاتين المسألتين .

٥٦ - لاحظ المؤتمر في ميدان وسائل النقل البحري بأنه على الرغم من وجود فرص حسنة لبدء نفاذ اتفاقية مدونة السلوك الخاصة بالخطوط البحرية قريبا ، فإن البلدان المتقدمة ظلت عسكة بهوقف سلبيا

حول اجوانب هامة مثل زيادة مشاركة البلدان النامية في النقل البحري العالمي ، وتطوير اساطيلها البحرية التجارية ، وأكد المؤتمر مرة اخرى حق البلدان النامية في المشاركة على قدم المساواة في نقل شحناتها البحرية وخاصة الشحنات السائبة .

التصنيف

٥٧ - لاحظ رؤساء الدول والحكومات مرة اخرى ان الانتاج الصناعي في البلدان النامية يمثل نسبة تزيد قليلا عن ٨ ٪ من الانتاج الصناعي العالمي وانه اذا لم يتغير هذا الاتجاه وهذه البنات الراهنة في النمو ، فان الهدف المحدد في ليمبا اى ٢٥ ٪ بحلول سنة ٢٠٠٠ يكون بعيد التحقيق .

ولهذا لاحظ رؤساء الدول والحكومات بكل قلق العراقيل التي تلعبها العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة في طريق تحقيق هذا الهدف بما في ذلك الصعوبات التي تصادفها البلدان النامية لتصدير منتجاتها المصنعة وشبه المصنعة كالى اسواق البلدان المتقدمة النمو والحصول على تقنياتها .

وهذه العراقيل نفسها تمنع ايضا مشاركتها بقسط كبير في التجارة العالمية للسلع الصنعة .

٥٨ - أكد رؤساء الدول والحكومات على دور إعادة توزيع الصناعات الذي يمثل شكلا من التعاون الصناعي بما في ذلك نقل الموارد بفرض خلق طاقات انتاج في البلدان النامية لرفع نصيب هذه البلدان في الانتاج الصناعي العالمي بما يتفق مع مواردها الطبيعية واهدافها في التنمية وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية .

وأكدوا كذلك على أن إعادة توزيع الصناعات لا يجوز ان تكون مجرد ذريعة تسمح اما باستخدام يد عاملة وفيرة وضيعة التكلفة في البلدان النامية ، واما بنقل صناعات بالية ومسببة للتلوث .

أن عملية إعادة توزيع الصناعات يجب ان يراعي مجمل الاولويات والتطلعات والاهداف الوطنية في البلدان النامية ولا يجوز أن تكون مرتبطة بتوسع الشركات عبر الوطنية في هذه البلدان . بل يجب أن يوضع في أطار عملية ترمي الى تيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية . ومن المستحسن دعم جهاز التشاور الذي يعمل في اطار منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . فعلى كل البلدان ان تشارك فيه لاعادة تنظيم الطاقات الصناعية على أساس ديناميكي لصالح البلدان النامية وخلق طاقات صناعية جديدة في هذه البلدان .

٥٩ - رأى رؤساء الدول والحكومات ان الاستراتيجية الدولية لعقد الاسم المتحدة الثالث للتنمية يجب ان يتضمن اهدافا وتدابير سياسية محددة ترمي الى تحقيق هدف لهما .

٦٠ - أكد رؤساء الدول والحكومات ان القطاع العام والتخطيط أداتان هامتان لتنفيذ السياسات الصناعية في الاطار الوطني لبرامج التصنيع في البلاد النامية . وأكدوا على أن القطاع العام يجب ان يعتبر لا مجرد منتج للسلع الاساسية ذات الهمية الاستراتيجية لكن كقوة ناجحة تكفل الاستقرار ، وقادرة على ضمان تزويد المستهلكين بالمواد الاساسية ودعم المنشآت الرئيسية للبنية الاساسية وتيسير تكوين رأسمال كفيلا بتنمية القطاعات اللامركزية عن طريق وضع الكفاءات التقنية والادارية تحت تصرفه .

٦١ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن يقينهم بوجود صلة متينة بين تصنيع البلدان النامية وحصولها على التقنيات بشروط عادلة ومنصفة .

٦٢ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم لنتيجة المفاوضات الرامية الى تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ودعوا بالحاح جميع البلدان الى اتخاذ التدابير الملائمة لتيسير الانضمام الرامي الى تحقيق هذا التحويل حتى تتمكن هذه المنظمة من الشروع في نشاطاتها بهذه الصفة .

وقد رأوا انه من الهمية بمكان ان يعزز دور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في اطار الامم المتحدة باعتباره جهازا مركزيا للمفاوضات والتقدم والتنسيق في مجال التصنيع وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الاهداف واتخاذ الاجراءات التي نص عليها اعلان وبرنامج عمل لима .

٦٣ - نوه رؤساء الدول والحكومات بهذا الصدد بالاهمية التي يمثلها المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الذي سينعقد في دلهي الجديدة في يناير / كانون الثاني ١٩٨٠.

كما لاحظوا ضرورة تحديد موقف مشترك للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى استعدادا للمفاوضات التي تشارك فيها في المؤتمر للتعجيل بتصنيعها . وقد أكدوا ايضا في هذا الاطار على ضرورة اتخاذ المؤتمر تدابير خاصة لعلاج اقل البلدان نموا لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تواجه تصنيعها العاجل .

العلم والتكنولوجيا

٦٤ - بعد ان استعرض رؤساء الدول والحكومات نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية وبعد ان لاحظوا بأسف عدم اتخاذ اي قرار حول المسائل الجوهرية ، اكدوا على ضرورة العجيل بالمفاوضات حول هذه المشاكل بغية التوصل الى نتائج مرضية وفقا للتوصيات ذات الصلة لمؤتمر فيينا .

ورحب رؤساء الدول والحكومات بالاتفاقات التي تمت في هذا المؤتمر حول عدد من النقاط ، خاصة فيما يتعلق بالتوصيات المؤسسية والمالية .

وطلبوا الى جميع البلدان ، وخاصة النامية منها ، ان تساهم بصورة فعلية في اقامة نظام تمويل للعلم والتقنية في خدمة التنمية وهو النظام الذى قرر المؤتمر انشاءه . ودعوا البلدان المتقدمة النمو خاصة للمشاركة في المؤتمر الخاص باعلان التبرعات المقرر عقده قبل نهاية سنة ١٩٧٩ حتى يتم التوصل الى الهدف المتفق عليه لتكوين رأسال الصندوق الموقت اى ٢٥٠ مليون دولار على الاقل .

٦٥ — أكد المؤتمر على الدور الذى ينبغي ان تضطلع به الحكومات بوصفها المنفذة الاساسية لبرنامج العمل واعتبارها عنصر دفع لتطبيق برامج التنمية العلمية والتقنية التى ينبغي ان ترتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج التنمية العلمية والتقنية التى ينبغي ان ترتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج التنمية الوطنية وتتطابق معها ، وأكد المؤتمر كذلك على الضرورة الحثية لاجال تغييرات هيكلية عميقة ذات صبغة اقتصادية واجتماعية حيث يرى فيها احدى الوسائل الافضل لضمان الشروع في تطبيق برامج علمية وتقنية منسجمة ومتوازنة تأتسي نتائجها لصالح جميع السكان .

وأكد المؤتمر كذلك على أن البلدان المتقدمة النمو تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال باتخاذها تدابير ملائمة وناجعة لصالح البلدان النامية على نحو يسمح باعادة تشكيل النظام الحالى للعلاقات الدولية العلمية والتقنية وبالمساهمة في تعزيز الدور الذى لعبته منظمة الامم المتحدة في مجال تسخير العلم والتقنية في خدمة التنمية .

٦٦ — شجب رؤساء الدول والحكومات الآثار الخطيرة الناجمة

عن هجرة الكفاءات التي تتعرض لها بعض بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ولا سيما بالنسبة لقدراتها على التنمية العلمية والتقنية .

وذكروا بأن هجرة الكفاءات هذه تشكل نقلا مجانيا وعكسيا للتكنولوجيا . وفي هذه الحالة ، رأوا أنه ينبغي دراسة هذه القضية في كل مظاهرها قصد اتخاذ الاجراءات اللازمة . وهكذا فإن رؤساء الدول والحكومات ، قد اخذوا في الاعتبار نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية المنعقد في فيينا سنة ١٩٧٩ ، رأوا انه ينبغي على حركة البلدان غير المنحازة ان تقدم مشروع قرار الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة تقترح فيه اتخاذ اجراءات اضافية وفقا لمقرر أو قرار المؤتمر مع مراعاة القرار الذي اعتمد في هذا الموضوع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخاصة .

٦٧ — أعرب المؤتمر عن قلقه ازاء احالة المفاوضات الرامية الى

وضع مدونة لقد اعد السلوك لنقل التكنولوجيا وأدان الاسلوب الذي لجأت اليه دوما بلدان اقتصاد السوق المتقدمة النمو ، وذلك بالتصادي في موقفها المستعرب اثناء مفاوضات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) مما ادى الى تعثر المباحثات الجارية حاليا . وقد برهنت نتائج المؤتمر الخامس للاونكتاد حول هذا الموضوع ان هذه البلدان لا زالت تتمسك بمواقف سلبية . وأكد المؤتمر في هذا السياق على ضرورة

وضع مدونة لقواعد السلوك يكون تطبيقها عالميا وتكون صكا ذا قوة الزامية . وأوصى المؤتمر ان تعقد البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى اجتماعا للخبراء قبل استئناف ندوة المفوضين المقرر عقدها خلال الربع الاخير من سنة ١٩٧٩ لتنسيق مواقفها .

قانون البحار

٦٨ - بعد دراسة نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار التي انتهت اعمالها مؤخرا ، أعرب المؤتمر عن قلقه لبطء تقدم المفاوضات المتصلة بحقوق كل البلدان النامية بما فيها بلدان عدم الانحياز ، والهادفة على وجه الخصوص الى تصحيح عدم توازن قانون البحار الحالي الذي يجاهي البلدان المتقدمة النمو وذلك تمهيدا لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر ايضا على ضرورة مراعاة المصالح المشروعة للدول غير الساحلية والمتضررة جغرافيا وكذلك الدول الاخرى التي تعاني من مشاكل خاصة بسبب عوامل جغرافية وجيولوجية ، والعمل على الا يحرم اى بلد غامى من نسبة اكبر من امكانياته الاقتصادية او من حقوقه الاقتصادية طبقا للقانون الدولي السارى .

أعرب المؤتمر عن أسفه الشديد بعض البلدان باتخاذ تدابير منفردة تتنافى مع القانون الدولي والقيام بنشاطات استغلال لشروات البحار العالمية ورأى المؤتمر أن هذه البلدان إذا ما تحلت بسروح النظم والتوفيق فإنها ستسهل عملية وضع اتفاقية عادلة ودائمة تجسد حقاً مبدأ "التراث المشترك" لصالح الإنسانية قاطبة وفقاً لأحكام القرار ٢٧٤٩ (د - ٢٥) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأعرب المؤتمر عن أمله في أن تتمكن الدورة التاسعة لمؤتمر قانون البحار المقرر انعقادها في فبراير ١٩٨٠ من إيجاد تسوية مرضية للمسائل المعلقة التي تعوق المصادقة على اتفاقية عامة لقانون البحار في سنة ١٩٨٠ .

وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد ونتيجة لذلك عزمهم على العمل المشترك من أجل التوصل إلى نتائج مرضية وهذا المؤتمر، ولهذا فإنه يجب على البلدان الأعضاء في الحركة والأعضاء في مجموعة ال ٧٧ أن يسعوا إلى تنسيق وجهات نظرهم مع المراعاة الكاملة لنوعية المصالح الإقليمية .

الشركات عبر الوطنية والسيادة

على الشروات الطبيعية والانشطة الاقتصادية

٦٩ - أن رؤساء الدول والحكومات بعد دراستهم الطريقة التي تنتهجها الشركات عبر الوطنية في البلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ينددون مرة أخرى بالسياسات والممارسات غير المقبولة لهذه الشركات التي أدى بها حب الانتفاع المفرط إلى استنفاد الموارد وتخريب الاقتصاد والمساس بسيادة البلدان النامية وانتهاك مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول والمساس بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها كما تلجأ هذه الشركات في معظم الأحيان إلى الاختلاس والرشوة وإلى أعمال أخرى دنيئة وتسبب في تبعية البلدان النامية للبلدان المتمدنة .

٧٠ — أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على الحق غير القابل للتصرف لكل البلدان في ممارستها للسيطرة والسيادة الدافعين والكاملتين على مواردها الطبيعية والبشرية وعلى نشاطاتها الاقتصادية وبحصة خاصة القدرة على امتلاك هذه الموارد واستعمالها والتصرف فيها بما في ذلك الحق في تأميمها .

وأكدوا كذلك ومن جديد ان من حق البلدان النامية غير القابل للتصرف ممارسة السيطرة والتسيير والتنظيم والتأميم داخل بلادها للشركات المتعددة الجنسيات وفقا لتشريعها ونظمها وأهدافها في التنمية ومبادئها . وشددوا كذلك على استعدادهم لتقديم مساعدة سريعة وفعالة ، بدون تحفظ الى جميع البلدان النامية أو المكافحة من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي وتقديم تضامنهم الفعال والطموس امام العدوان الاقتصادي مثل الجمار الاقتصادية والتمييز والمقاطعة والضغط والتهديدات وجميع أشكال العدوان الاخرى التي قد يلجأ اليها الاستعمار بشكليه القديم والجديد والامبريالية والعنصرية بما في ذلك التمييز العنصري والصهيونية .

٧١ — بحث رؤساء الدول والحكومات الاعمال التي تمت في الامم المتحدة بهدف صياغة مدونة لقواعد السلوك بهدف تقنين نشاطات الشركات عبر الوطنية وأعرضوا بهذا الصدد عن اشتغالهم لعدم احراز تقدم كافي في انجاز هذه المدونة خاصة في السادين التي تهم اساسا البلدان النامية والتي تتعرض لعرقلة كل تقدم فيها من طرف

البلدان المتقدمة النمو ، وأكد المؤتمر على ضرورة الانهاء على وجه الاستعمال من صياغة المدونة المذكورة حتى تتوفر للمجتمع الدولي اداة لها قوة القانون لمراقبة وتقنين نشاطات الشركات عبر الوطنية طبقا لاهداف ومطامح البلدان النامية ، ومن جهة اخرى رأى رؤساء الدول والحكومات انه من الضروري قيام البلدان النامية بتنسيق مواقفها بشأن هذه المدونة وبخاصة من أجل استعدادها للمشاركة في المفاوضات التي تخصص لهذا الموضوع في نيويورك .

٧٢ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد مساندتهم للبلدان التي تتعرض اراضيها للعدوان أو التي لا تزال ترحل تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي والعنصرية والصهيونية وجميع اشكال التمييز العنصري والاستغلال .

وأكدوا الحق غير القابل للتصرف الذى يعود لهذه البلدان في ممارسة سيادتها ممارسة كاملة على مواردها الوطنية ونشاطاتها الاقتصادية وأكدوا على أنه من واجب جميع الدول والشعوب تقوية وتصفية هذه الممارسات بصورة فردية أو جماعية ومنح مساعدة ومساندة فعاليتين للشعوب والبلدان والاراضي التي تتعرض لذلك من أجل وضع حد فوري لهذه الممارسات الكبرى التي تقف في وجه ممارسة حريتها ومطامحها الشرعية والنهوض بتنميتها وتعاونها ومن أجل السلام والامن الدوليين . وأكدوا انه لا ينبغي على اى بلد القيام باستثمارات من شأنها أن تمس حق الشعوب والبلدان والاراضي الخاضعة للاستعمار والاحتلال والسيطرة الاجنبية في ممارسة حقها في السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادى .

-175-

وأشاروا أخيراً إلى أن للبلدان التي تتعرض للعدوان الصهيوني الحق في التعويض الكامل عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة الكفاح التي خاضتها .

المسائل المالية والنقدية

٧٢ - أعرب رؤساء الدول والحكومات بعد دراسة الوضع النقدي الدولي عن قلقهم لعدم استجابة نظام النقد الدولي الحالي لاحتياجات نمو البلدان غير المتحيزة وغيرها من البلدان النامية فضلاً عن تسببه في حالات كثيرة في زيادة تبعيتها وتدهور اقتصادياتها بصورة مستمرة .

كما أشاروا إلى أن خلق سيولات دولية بصورة فوضوية وخاصة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية وصلات احتياطية أخرى في الإزملة النقدية الراهنة التي تدخل هي الأخرى ضمن الإزمة الاقتصادية العالمية لا يشجع تنمية اقتصادية عالمية وسريعة ومنظمة ولا يستجيب لمطالب نظام نقدي دولي مستقر .

٧٤ - وأكدوا بشدة على أن الوضع المالي الدولي يتسم أكثر فأكثر بعدة عوامل من بينها عدم استقرار اسعار العملة وتعميم التضخم والانشاء الفوضوى للسيولة في الاسواق النقدية الدولية وانشاء سيولات غير كافية وتوزيعها غير العادل من قبل المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف وسيطرة كبرى البلدان المتقدمة النمو التي تتحكم في النظام النقدي في مجال تبنى القرارات بحيث انها بصفة عامة لا تستجيب لاحتياجات البلدان النامية .

٧٥ - وسجل المؤتمر ان جانبها كبيرا من انعدام التوازن في موازين المدفوعات للبلدان النامية يعود الى عوامل خارجية عن البلدان النامية وهو ناجم عن مظالم وغيوب جوهرية في التكيف التي تتسم بها الهياكل الاقتصادية العالمية الحالية . غير ان هيكل النظام النقدي الدولي اصبح في وضع جعله يحمل البلدان النامية نصيبا غير متناسب من تكاليف التعديل التي لها انعكاسات خطيرة على برامجها الانمائية . وقد تزايدت واستمرت هذه الاثار السلبية من جراء الشروط الصارمة والقواعد المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الاخرى التي تستخدم هذه الاساليب مع البلدان النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من العجز .

٧٦ - أعرب رؤساء الدول والحكومات مجددا عن قلقهم ازاء فشل المحاولات الرامية الى اصلاح النظام النقدي الدولي الحالي والذي تتحكم فيه مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة النمو التي تمارس نفوذا لا يبرر له على مستوى اتخاذ القرارات واستخدام الاجهزة القائمة كوسيلة لاسارة الخط السياسي والاقتصادي ضد مصالح الدول النامية التي تمثل الاغلبية الساحقة .

٧٧ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على الضرورة الملحة لانشاء نظام نقدي جديد ، يكون ، في آن واحد رشيدا ومنصفا ، وعالما وقاضيا على الظواهر الضار اليها اطلاقا ، ويضع حد لهيمنة الدور الذي تلعبه بعض صلات الاحتياط ويضمن للبلدان النامية ديمقراطية المشاركة في مسار اتخاذ القرارات ، كما يكفل الانصاف النقدي والمالي في البلدان المتقدمة النمو ويمنح البلدان النامية معاملة تفضيلية .

٧٨ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم من جسد عدم مراعاة الهيئات المالية القائمة واجهزتها لاهداف البلاد النامية ومصالحها بالقدر الكافي ، وعبروا عن اقتناعهم بوجوب مشاركة جميع البلدان مشاركة متساوية في مراحل الاعداد والمفاوضات عند الشروع في اقامة نظام نقدي عالمي عادل . وينبغي لهذا النظام ان يتماشى مع الحاجة الى السيولات ومقتضيات التطور في البلاد النامية وخاصة اقامة صلة بين انشاء حقوق السحب الخاصة ومنح امكانيات اضافية لتمويل النـصـو .

وقرر المؤتمر وجوب المشاركة في العمل بين البلاد النامية الاعضاء في هذه الهيئات المالية وانظمتها وكذلك التنسيق فيما بينهم لتقوية سياسات وممارسات هذه المنظمات التي تشكل اساسا بمصالح البلاد النامية وأولوياتها .

٧٩ - أكد رؤساء الدول والحكومات على ان الديون الخارجية صارت احدى المشاكل الاكثر استعجالا التي تواجهها البلدان النامية . ولهذا فقد عبروا عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو باتخاذها اجراءات للتخفيف من الديون المترتبة على بعض البلدان النامية في اطار المساعدة الرسمية للانماء وطلبوا بالحاج الى البلدان المتقدمة النمو الاخرى التي لم تبذل مثل تلك الجهود بأن تتخذ ، متى كان ذلك ممكنا ، الترتيبات المطلوبة لتطبيق القرار رقم ١٦٥ الذي اعتمدته مجلس التجارة والتنمية لصالح جميع البلدان الفقيرة المعنية بالقرار بدون تفرقة ولا نجاح المفاوضات حول الترتيبات المفصلة للمعطيات المقبلة الخاصة بجدولة الديون على ضوء المبادئ الاساسية المنصوص عليه في القرار .

٨٠ - غير المؤتمر عن قلقه للشروط التي يخضع لها التمويل الخارجي وندد بشدة بالممارسات التي تقدم على استعمال مشاكل الديون والمساعدة من أجل التنمية لممارسة ضغوط أو مفاوضات من كل نوع على البلدان النامية ، بما في ذلك إيقاف المساعدة من جانب واحد أو ممارسة ضغوط على البلدان الاخرى وعلى الهيئات الدولية لكي تقدم بنفس العمل ، وحول هذه النقطة اعلن المؤتمر ———— تضامنا الحركة مع جميع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى ، التي تتعرض لمثل هذه الممارسات .

٨١ - أن المؤتمر وقد لاحظ بقلق بالغ أن صافي النفقات من الموارد الحقيقية نحو البلدان النامية قد انخفض إلى ٢٠٪. في المائة وبعد أن سجل الظروف التي يجرى فيها نقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو نحو البلدان النامية ، دعا بالحاج البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف ٢٠٪ في المائة المفتوح للمساعدة الرسمية للتنمية ، إلى العمل على بلوغ هذا الهدف في الأجل المنصوص عليها . وأكد المؤتمر مرة أخرى ضرورة تحسين شروط منح المساعدة وذلك بإفساح المجال بحصة أكبر لبرامج المساعدة ولتمويل النفقات المحلية وعدم إقرارها بشروط نهائية . وشدد المؤتمر كذلك على أن نقل الموارد ينبغي أن يتم بطريقة أكثر أمنا وأكثر انتظاما وأكثر طاقية لكي يمكن توزيع الموارد بحصة منتظمة وعادلة بين البلدان النامية .

٨٢ - أعلن رؤساء الدول والحكومات عن عدم قبولهم اتجاه بعض الدول المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية التابعة لها الى عدم منح اعانتها الانمائية الا ان تمكنت من ارقام البلدان النامية على قبول الاولويات الواجب اداؤها في الخطط والبرامج الوطنية .

٨٣ - وحث رؤساء الدول والحكومات الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام في اقرب وقت بتشكيل فريق خبراء دولي حكومي على اعلى مستوى لدراسة القضايا الاساسية في ميدان اصلاح النقد الدولي ، كما يتطلب ذلك تطبيق القرار (١٢٨) (د - هـ) لمؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية المنعقد في مانيلا في ايار / مايو ١٩٧٩ .

الزراعة والأغذية

٨٤ - أمرت رؤساء الدول والحكومات من قلفهم العميق لان البلدان النامية بالرغم من التحسينات المسجلة في الاونة الاخيرة فإنها ما زالت تعاني من مجز في الغذاء ولا تزال في حالة حرجة في مجال الاغذية والزراعة . وأمرها من أسفهم لان الترتيبات بشأن وبرامج حل مؤتمر الغذاء العالمي بقيت حبرا على ورق تقريبا ولا سيما الهدف المحدد للمساعدة الغذائية وخطط الرامية الى إنشاء نظام أمن غذائي عالمي فيما بعد . كما أمرها بوجه خاص من أنشغالهم من قلة الجهود التي بذلتها المجموعة الدولية لبلوغ هدف تنمية زراعية سريعة في البلدان النامية وتعمير تدريجي لتجارة الموارد الزراعية النفيدة لهذه البلدان وأكدوا على الأهمية العظمى في رفع معدل الزيادة في الانتاج الغذائي والزراعي للبلدان النامية الى أن يبلغ على الأقل ٤ ٪ في السنة وسعيها وراء ذلك فلا بد تعبئة قصوى للموارد المالية والتكنولوجية الواجب على البلدان المتقدمة النمو تقديمها بقسط وافر ووجهوا نداء الى هذه البلدان لكي تتخذ تدابير عاجلة تخصص بالدرجة الاولى موارد مالية وتكنولوجية إضافية للتنمية الزراعية للبلدان النامية المتقدمة النمو باستعمال الموارد الغذائية كسلاح ضد البلدان للحد من الانتاج الغذائي قصد استعمال المواد الغذائية كأداة ضغط .

٨٥ - أعرب المؤتمر عن اشتغاله العميق . لان تهيئة البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى تجاه وارادات المواد الغذائية اخذة في الازدياد وعليه فان المؤتمر يؤكد على ضرورة تعاون البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى للاستفادة التامة من امكانيات تكاملها في مجال الانتاج الغذائي والزراعي ومن ثم التقليل من تبعيتها ازاء البلدان المتقدمة النمو .

٨٦ - ايد رؤساء الدول والحكومات التزام رؤساء الدول والحكومات الافريقية في مؤتمر القمة المنعقد في مونروفييا في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٩ بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الانتاج والامدادات الغذائية وبهذا الصدد يأملون في الحصول على دعم منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بغية تضاعف الجهود للتوصل الى نتائج فورية وملموسة في طريق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية في البلدان النامية .

٨٧ - أن الانتاج الغذائي بالنسبة لكل نسمة بقي مستقرا فسي هذه البلدان خلال السنوات الاربع الاخيرة وانخفض في البلدان الاقل نموا والاكثر تضررا في هاتين السنتين الاخيرتين ويضاف الى هذا الوضع انخفاض نصيب الفرد بين السعرات الغذائية في البلدان النامية ، وأن عدد الاشخاص الذين يعانون من سوء التغذية قد ازداد كثيرا . أن رؤساء الدول والحكومات سجلوا بهذا الصدد ان مضاعفة انتاج المواد

الغذائية هو السبيل الوحيد لحل مشكلة سوء التغذية نظرا لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفقر واللامساواة في التوزيع وبالتالي بالسياسات العامة وبأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وطلب المؤتمر بالحاج التي جميع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى اتخاذ اجراءات فورية بغية ضمان توزيع منتظم وعادل للحبوب الاكثر أهمية ، وذلك في اطار اقتصادها الوطني .

٨٨ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم العميق ازاء تعثر المفاوضات المتعلقة بقضيتين لهما أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية وهما الاتفاق الدولي الجديد بشأن القمح والاقتراح المتعلق باقامة نظام للامن الغذائي العالمي . كما دعوا بالحاج البلدان المتقدمة النمو الى تعبئة الارادة السياسية الضرورية وأن تتحلى بسعة الافق لاعتماد جدول زمني للمفاوضات يخص القضايا المذكورة أعلاه نظرا للفائدة الاساسية التي تكتسبها القضية بالنسبة للبلدان النامية .

٨٩ - وأكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة التوصل الى اتفاق عاجل حول الاتفاقية الدولية الجديدة للمساعدة الغذائية مطالبين بفصلها عن الاتفاق الدولي الجديد الخاص بالقمح وذلك لجعلها سارية المفعول ابتداء من السنة الحالية ، وذلك على اساس حجم مساعدة غذائية اكثر ارتفاعا . وذكروا بأن هدف ١٠٠ مليون طن الذي تعمل عليه الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الغذائية الجارى العمل بها غير كاف بالنظر

الى الاحتياجات الحالية التي برزت في البلدان النامية وفي ضوء التقديرات المتعلقة باحتياجات المساعدة الغذائية التي ينبغي ان تُلغى مبلغا يتراوح بين ١٥ و ١٦ مليون تقريبا سنة ١٩٨٥.

٩٠ - واذ يعتبر انه من الملح اقامة نظام الامن الغذائي العالمي نظرا للموضع الحرج الذي ينبغي ان تواجهه بعض البلدان التي سجلت عجزا في التغذية وللأحوال الطارئة التي يمكن ان تعرفها البلدان الاعضاء فقد رؤى الدول والحكومات استطلاع الامكانيات لاقامة نظام للامن الغذائي للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى .

٩١ - وأحاط رؤى الدول والحكومات بالبيان المبدئي وبرنامج العمل اللذين اعتمدها مؤتمر الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . المنعقد بروما في تموز / يوليو ١٩٧٩ . وأكدوا أنه يتعين على البلدان غير المنحازة أن تتدخل في موقف منسق في الميدان الحيوى للإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية المتكاملة وهي الوسيلة الأساسية للقضاء على الفقر وضمان مشاركة الجماهير في عملية التنمية وارساء القواعد لتنمية اقتصادية سريعة .

الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية

٩٢ - قام رؤساء الدول والحكومات بتقييم التقدم الذى تم احراره فيما يتعلق بتحقيق الاهداف والمرامي وتطبيق التدابير السياسية لاستراتيجية عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية وكان رأيهم بانه رغم احتمال تحقيق بعض الاهداف من حيث الكم - وهذا بفضل جهود البلد ان التنمية في اعتمادها على الذات على المستوى المحلي والجماعي ، فلا تزال معظم اهداف الاستراتيجية تنتظر الانجاز ولا تزال التدابير التي ينبغي ان تتخذها البلدان المتقدمة النمو بدون تطبيق .

وأزادت الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتساعا بدلا من ان تقلص وتزعزعت مكانة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأصبحت آفاق تنميتها غير مضمونة . وأصبح الوضع الخطير الذى يواجه البلدان الاقل نموا أكثر اضطرابا ولا تزال الجهود الرامية الى مكافحة الفقر والامراض وسوء التغذية والجهل ، غير كافية .

وبعبارة ذلك خاصة الى طبيعة الازمة الاقتصادية العالمية الحالية ورفض البلدان المتقدمة النمو المستمر قبول اعادة تشكيل النظام الاقتصادى العالمى الحالى وكذلك بسبب سياستها الجامدة فيها يتعلق بالمطالب المشروعة لبلدان عدم الانحياز والبلدان

النامية الأخرى ، وبسبب الجهود المتواصلة للامبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد الرامية الى السيطرة على البلدان النامية واستغلالها .

٩٣ - وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على أهمية الخطوط التوجيهية لصياغة الاستراتيجية الدولية للشائعات وهي الخطوط التي وضعت أثناء الاجتماع الوزاري المنعقد في هافانا والتي اعتمدها مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز في بلغراد ، والاحظوا أن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة والثلاثين بشأن التحفيز لاستراتيجية دولية جديدة للتنمية يعكس هذه الخطوط التوجيهية على أوسع وجه . ودعوا بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى مثله في اللجنة التحضيرية المعنية بالاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية الى بذل كل جهد ممكن لكي تظهر هذه الخطوط التوجيهية الى بذل كل جهد ممكن لكي تظهر هذه الخطوط التوجيهية خلال عطية الصياغة المفصلة للاستراتيجية .

٩٤ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم العميق لعدم تحقيق أي تقدم حتى الآن في صياغة الاستراتيجية ولعجز اللجنة التحضيرية عن عرض مشروع تمهيدى حول الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية على الجمعية العامة أثناء دورتها المقبلة كما نص على ذلك القرار ١٩٣/٣٣ للجمعية العامة . ولاحظوا ان الصعوبات التي تكتنف صياغة الاستراتيجية تعزى بالدرجة الاولى الى محاولة

البلدان المتقدمة النمو العدول عن الاتفاق الذي تم الوصول اليه فيها يتعلق بمبادئ وأهداف الاستراتيجية ، واجهاها من قبول الاهداف والوسائل الكمية والتفاوض حول الالتزامات الخاصة باتخاذ السياسات الواجب اعتمادها ، ومحاولتها فرض نماذج في التنمية ومفاهيم في الاعتماد المتبادل بهدف اقامة سيطرة البعض وتبعية البعض الآخر .

٩٥ - وبه رؤساء الدول والحكومات الى وجود خطر حقيقي يتمثل في تغلي المجموعة الدولية عن تنظيم التعاون الدولي من أجل التنمية وفقا لنهج مخطط لكي تعود الى الاخذ بأساليب التعاون الذي ساد خلال الخمسينات والستينات الامر الذي يمكن البلدان المتقدمة النمو من الاحتفاظ بموقف مهيمن .

٩٦ - ولذلك ، دعوا بلدان عدم الانحياز وبلدانا نامية أخرى الى الالتقاء من صياغة الاستراتيجية قبل الدورة الخاصة المقبلة للجمعية العامة بحيث يمكن اعتمادها في هذه الدورة ، مع أخذ المفاوضات الجارية والمقبلة بعين الاعتبار عند صياغة هذه الاستراتيجية .

٩٧ - ويصنهر رؤساء الدول والحكومات انه من جملة الامور التي يجب ان تتوفر في الاستراتيجية الجديدة باعتبارها صلا واسعا يخص المجموعة الدولية بأكملها وباعتبارها اداة لتحقيق اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

— أن تعدد في إطار أهداف نوعية وكمية ملموسة قابلة للتطبيق ومتناسقة ، الدور والالتزامات التي وافقت عليها جميع البلدان محدودة الأرقام ومزودة بجدول زمني متفق عليه وذلك فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ السياسات الرامية الى تحقيق أهداف الاستراتيجية وأغراضها .

— أن تضع معدلا متوسطا للنمو للبلدان النامية في مجملها خلال العقد ، يكون متناسبا مع الحاجة الى اجراء لتخفيض ملموس لفروق الدخل الحالية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وذلك قبل نهاية هذا القرن ، ما سيضمن وضع هدف للنمو الاجمالي للبلدان النامية يرتفع عن مستوى عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية .

— أن تسعى لتحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بحل القضايا الرئيسية التي تجرى من أجلها مفاوضات في إطار الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

— أن يتكامل البرنامج الشامل الجديد الذى وضع الصالـح اقل البلدان نموا والذى اعتمدته مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية مع التحسينات التي تحققت من جراء التجربة .

٩٨ - وأعتبر رؤساء الدول والحكومات انه من الضروري ان تساهم الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية في تمكين البلدان النامية من ممارسة سيادتها وسيطرتها على مواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية ، وأن تساهم كذلك في خلق ظروف تسمح للبلدان النامية باستغلال مواردها الطبيعية على نحو فعال حتى تعجل بجهودها الانمائية .

٩٩ - وأكد المؤتمر على انه يتعين على الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية ان تأخذ في الاعتبار ان الامبريالية والاستعمار والصهيونية والعدوان والسيطرة الاجنبية واحتلال الاراضي بالقوة ، وكل المظاهر الاخرى من الاستغلال ، تشكل العقبات الاساسية في طريق تحرير وتنمية البلدان والشعوب النامية ، ويتمين بالتالي ازالة دون تأخير .

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لسنة ١٩٨٠

١٠٠ - رأى رؤساء الدول والحكومات انه ينبغي على الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية لسنة ١٩٨٠ أن تبحث كيفية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وأن تتخذ اجراءات فعالة للإسراع به . ويتعين على هذه الدورة بشكل خاص انهاء المفاوضات وتسوية القضايا المتعلقة الخاصة بالاستراتيجية الدولية للتنمية ، بالنسبة للعقد الانائي الثالث للامم المتحدة حتى يمكن اعتماده خلال هذه الدورة .

١٠١ - رأى رؤساء الدول والحكومات ان الدورة الاستثنائية ينبغي أن تسفر على نتائج تكون في مستوى خطورة الساعة وأهمية المشاكل .

١٠٢ - طلب رؤساء الدول والحكومات من حكومات البلدان المتقدمة اعادة النظر في مواقفها السياسية حول المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية ، مع مراعاة ضرورة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وذلك حتى تسمح للجمعية العامة باعتماد توجيهات فعالة خلال دورتها الاستثنائية .

١٠٣ - ورأى رؤساء الدول والحكومات انه من المفيد ان تنعقد الدورة الاستثنائية على مستوى سياسي يناسب خطورة هذه المشاكل نظرا للارزمة الاقتصادية العالمية والوضع الاقتصادي الصعب الذي تواجهه البلدان النامية نظرا كذلك للتقدم الضئيل الذي حققته المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي

الدولي الجديد

١٠٤ - كما ايد المؤتمر توصية المؤتمر الوزارى للبلدان غير المناهزة المنعقد في بلغراد والاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق المنعقد في كولومبو وهي التوصية الداعية الى عقد اجتماع وزارى لمجموعة ال ٧٧ قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وذلك لتحديد مواقف وبرامج مشتركة للبلدان غير المناهزة وبلدان نامية اخرى .

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية

١٠٥ - ان المؤتمر:

أ) سجل بارتياح القرار الذى اتخذته منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورتها الخامسة بشأن الشروع في برنامج مفعّل وموسع في شكل برنامج عمل فوري (١٩٧٩ - ١٩٨١) ، كذلك الشروع في برنامج عمل اساسي جديد للشانينات لصالح أقل البلدان نموا يدعى في اطاره مؤتمر للامم المتحدة حول أقل البلدان نموا . وحث المؤتمر على تنفيذ هذه البرامج على الفور . ودعا كل البلدان المتقدمة التي أعربت عن تحفظات بشأن هذه البرامج أن تسحب تحفظاتها .

(ب) وحث المؤتمر على تنفيذ الاجراءات التي اعتمدتها
مؤتمرات بلدان عدم الانحياز ومنظمة الامم المتحدة وهيئات
دولية اخرى لصالح اقل البلدان نموا ، تنفيذا فوريا وفعالا .

(ج) وطلب المؤتمر من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى
أن توجه اهتماما خاصا للمشاكل الخصوصية لاقل البلدان نموا
عند اعداد برامجها الرامية الى تحقيق الاعتماد الذاتي والجماعي
وزيادة التعاون الاقتصادي والتقني المشترك .

١٠٦ - أن المؤتمر:

(أ) أكد على ضرورة قيام البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية
والهيئات المالية وبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى
القادرة على ذلك ، بمنح مساعدة مالية وتقنية ولا سيما مساهمات
سخية لمندوق الامم المتحدة ، الخاص لصالح البلدان النامية غير
الساحلية ، حتى تتمكن من التغلب على مشاكلها المتعلقة بالمرور
العابر والنقل .

(ب) وطلب التطبيق العاجل للاجراءات الخاصة التي اعتمدتها
الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ، لصالح البلدان النامية
غير الساحلية ، مع العلم انه عندما يتعلق برنامج أو نشاط ما ببلد
عبر أو له علاقة ببلد عبور ، فأن تنفيذه سوف يخضع لموافقة
هذا الاخير وقبوله .

ج (ذكر بأحكام الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٣٣ من البيان الاقتصادي للمؤتمر الخامس لرووسا الدول والحكومات، والمتعلق بحق البلدان النامية غير الساحلية في الوصول بحرية الى البحر .

١٠٧ - أن المؤتمر :

أ (اعترف بالقيود الهيكلية المستمرة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية اثناء عملية تنميتها وخاصة منها تلك الناجمة عن صغر مساحتها ، ومزالتها وبمعداها عن الاسواق الدولية ، والحجم الصغير جدا لاسواقها الداخلية واقتارها الكلي الى الموارد الطبيعية واقتارها الى المستخدمين الاداريين ، واعباها العالية الثقل .

ب (حث المجتمع الدولي على ان تنفذ على وجه السرعة الاجراءات الخاصة بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية التي اعتمدتها الجمعية العامة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في قراراته المختلفة وخاصة منها القرار (٧) ١١١ لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاجراءات الخاصة المتعلقة باحتياجات ومشاكل البلدان النامية غير الساحلية . كما اكد انه يتمتع على الهيئات المختصة في جبهات الامم المتحدة ، وخاصة منها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، أن تزيد من قدرتها على تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو فيما بين الاقاليم ووجه نداء الى المجتمع الدولي كي يعيد النظر في معايير ومنح المساعدة

الاقتصادية والتقنية وذلك حتى تؤخذ الأوضاع الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية بعين الاعتبار .

ج) كما وافق على أنه من الأهمية بمكان ، في إطار التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، مراعاة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية ومشاكلها ، وذلك عند إعداد البرامج الخاصة للاقتصاد الذاتي الجماعي . كما حث البلدان النامية التي تعد برامج معونة لبلدان النامية الأخرى ، أن تولي اهتماما خاصا لطلبات المساعدة الصادرة عن البلدان النامية غير الساحلية .

أشد البلدان تأثرا

١٠٨ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ إزاء تفاقم الصعوبات الاقتصادية للبلدان غير المنحازة التي تنتمي الى فئة اشد البلدان تأثرا ، وقد تفاقمت خطورة الوضع الاقتصادي لهذه البلدان بسبب الوضع الاقتصادي الدولي غير المنتظم ، والتي لا تملك السيطرة عليه ، كما أدى ذلك الوضع الاقتصادي الى عرقلة تقدمها الاقتصادي . ولذلك يحث المؤتمر المجتمع الدولي على مساعدة هذه البلدان بجميع الوسائل الممكنة وخاصة بالتخفيف من إجراءات ملموسة واجلوسة لمساعدتها على مواجهة الآثار العكسية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وتمكينها من مواصلة تنفيذ برامجها الانمائية .

ويتعين ان تتضمن هذه الاجراءات ، ضمن امور اخرى ، تقديم مساعدات إضافية من أجل التنمية تكون في شكل تبرعات أو شبه تبرعات تكفي — مع ظروفها الخاصة وأولوياتها الاجتماعية والاقتصادية وذلك من أجل التخفيف من الصعوبات التي تواجهها ومن عبء ديونها للاسراع في تنفيذ مشاريع المساعدة في هذه البلدان .

البلدان التي تعاني من الجفاف والكوارث الأخرى

١٠٩ - أن المؤتمر اذ يعرب عن انشغاله العميق ازاء الآثار السيئة للكوارث الطبيعية على اقتصاديات بعض البلدان الاعضاء في الحركة وخاصة البلدان الافريقية يطلب من المؤسسات المالية والاقتصادية المختصة في البلدان المنحازة وفي البلدان المتقدمة وفي الهيئات المختصة فسي الامم المتحدة ومن المنظمات الحكومية وغير الساحلية الى تكثيف مساعداتها التقنية والمالية لهذه البلدان وذلك عن طريق :

— زيادة الحجم الحقيقي لهذه المساعدة .

— تحسين الطرق والاجراءات المستخدمة حتى الان .

— استبدال الخبراء الاجانب تدريجيا بمواطنين من البلدان المعنية بحيث تخفف الى اقصى حد التكاليف الاجمالية لهذه المساعدة .

أن الهدف من هذه الاجراءات هو مساعدة هذه البلدان على تنفيذ البرامج الوطنية وشبه الاقليمية لمكافحة الكوارث الطبيعية وخاصة الجفاف والتصحر والاعاصير والفيضانات ومختلف الطفيليات والافسات الزراعية .

المساعدة للبلدان الحديثة العهد بالاستقلال

١١٠ — أعترف رؤساء الدول والحكومات واخذوا في الاعتبار الصعوبات الخاصة التي تواجه البلدان الحديثة العهد بالاستقلال وخاصة منها النقص الخطير في البنيات الاساسية اللازمة لتنميتها الاقتصادية . وقد لاحظ رؤساء الدول والحكومات أن العديد من هذه البلدان قد حصل على استقلاله بعد كفاح طويل للتحريـر وعلى هذا فأنهم اشاروا الى انه ينبغي على الاعضاء في المجتمع الدولي ان ينفذوا القرارات ذات الصلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن وان تقدم كل المساعدة الممكنة للدول التي حصلت مؤخرًا على الاستقلال لتمكينها من تنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية .

مساعدة دول خطط المواجهة :

١١١ - أعرب المؤتمر عن انشغاله ازاء الوضع السائد في بلدان خطط المواجهة التي تتعرض باستمرار للاعتداءات من قبل أنظمة الاقلية المنصرية في الجنوب الافريقي واسرائيل . ووجه نداه الى جميع الدول لكي تضاف المساعدة المتعددة والاشكال المقدمة لدول خطط المواجهة وذلك على المستوى الوطني والدولي وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية والمادية والانسانية نظرا لترويج مئات الالاف من اللاجئين من ديارهم من طرف أنظمة القمع المنصرية بشكل متزايد .

دور المرأة في التنمية :

١١٢ - أكد المؤتمر ان المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية ، والاقتصادية والثقافية تعتبر مؤشرا هاما على التقدم والتنمية وأشار الى أن الاهداف التي جددت والاستراتيجيات التي وضعت والاعمال التي اتخذت لضمان رقي الوضع الاجتماعي للمرأة والمساواة دورها في التنمية ، ينبغي ان تكون جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية في كل بلد من بلدان الاعضاء ، في البلدان النامية الاخرى ، وكذلك في الاعمال التي ستتخذ لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي هذا الصدد ، فإن توصيات مؤتمر البلدان غير المنعازة وبلدان نامية أخرى حول دور المرأة في التنمية ، والذي عقد في بغداد في مايو / ايار ١٩٧٩ ، تشكل أداة معنية لتحقيق هذه الاهداف .

١١٣ - يطلب رؤساء الدول والحكومات الى بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى الى المشاركة الفعلية في مؤتمر الامم المتحدة حول عقد المرأة ، وأن تساهم اسهاما كافيا في اعداده على المستوى الوطني والاقليمي وفيما بين الاقاليم مع مراعاة العلاقة المتبادلة بين تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم في مجالات الصحة ، والتربية والاستخدام في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

النهوض بالثقافة والتعاون الثقافي بين

البلدان لمر المناهضة

١١٤ - يعتبر رؤساء الدول والحكومات، التنمية عملية متكاملة لا يقبل التجزئة تشمل جميع مظاهر الابداع الاجتماعي وتتطلب المشاركة الفعالة من كل فئات الشعب ولذلك يؤكدون من جديد ، بأن الانسان ، بجميع طوائفه المادية والثقافية والروحية والجمالية وغيرها من طوائف ، انما يمثل هدف التنمية .

ومن هنا ، يعتبرون ان التنمية الاقتصادية لا ترتبط فقط بالنهوض المتزامن للاقتصاد والتنمية والعلوم والتكنولوجيا ، بل ترتبط ايها الثقافة ان ترسخ الهوية الثقافية يتضمن في الواقع الارادة على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد حيث يمكن لمراعاة القيم الذاتية لمختلف الحضارات ، ان تساهم في تحديد نماذج اصول للتنمية المنبثقة من الذات .

ويطلب رؤساء الدول والحكومات من منظمة الامم المتحدة للتنمية والعلوم والثقافية ، أن تواصل دراسة هذا المجال من أجل ضمان مراعاة البعد الثقافي للتنمية خلال اصال اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية .

عقد النقل والمواصلات

١١٥ - أن رؤساء الدول والحكومات قد أخذوا في اعتبارهم الصعوبات والتخلف الذي يعاني منها افريقيا في مجال النقل والمواصلات ، أكدوا على الضرورة الملحة لتحسين البنيات الاساسية والمواصلات لهذه القارة تحسينا ملموسا كما أخذوا علما بالجهود التي بذلتها امانات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية لتحضير مؤتمر التعهدات الخاص بعقد النقل والمواصلات (١٩٧٨ - ١٩٨٨) التي ستعقد بنيويورك في ١٩ نوفمبر ١٩٧٩ لتنفيذ برنامج العقد ويحثون الامين العام للأمم المتحدة أن يتخذ الاجراءات اللازمة لضمان انجاح مؤتمر التعهدات .

وفي هذا الصدد يوجهون نداء الى المجتمع الدولي والى المؤسسات المالية لمأخذوا في الاعتبار المشاكل الخطيرة التي تواجه القارة الافريقية من أجل تحسين نظام النقل والمواصلات بها .

التعاون الاقتصادي والتقني بين بلدان دول عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى

١١٦ - نظرا للنتائج الضخمة التي أسفرت عنها المفاوضات بين البلدان المتقدمة والنامية منذ الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة اكسب رؤساء الدول والحكومات على أنه يتميّن على بلدان عدم الانحياز أن تستمر في اتخاذ المبادرات في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد على ضرورة استمرار بلدان عدم الانحياز في القيام بدورها المركزي النشط داخل مجموعة ال ٧٧ في اعداد واعتماد القرارات السياسية العامة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية وتنفيذها .

وأكد رؤساء الدول والحكومات الى ضرورة التنسيق الواجب في تنفيذ الاجراءات الخاصة ببرنامج عمل حركة عدم الانحياز والاجراءات التي اعتمدتها مجموعة ٧٧ في البرنامج المعتمد في اروشا في فبراير / شباط عام ١٩٧٩ .

١١٧ - ورأى رؤساء الدول والحكومات من الضروري على مجموعة ال ٧٧ أن تقرر خلال اجتماعها القادم لوزراء الخارجية فيما اذا كان من الملائم انشاء وحدة للدعم التقني للمجموعة مع مراعاة ، ضمن امور أخرى ، تقرير مجموعة ال ٢١ ومتطلبات المفاوضات الجارية والمقبلة بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وكذلك ضرورة دعم التنسيق بين البلدان النامية لهذا الغرض .

خامسا - برنامج العمل للتعاون الاقتصادي

أولا - تمهيد

ذكر رؤساء الدول والحكومات بأن برنامج العمل للتعاون الاقتصادي المعتمد في كولومبو هو اول برنامج فعال ومفعل للتعاون والتبادل بين البلدان غير المناهزة وقد استعرضوا التقدم المحرز في تطبيق البرنامج الحالي خلال السنوات الثلاث الاخيرة ولا حظوا بقلق أن هذا التقدم غير كاف لانه لم يرق الى مستوى الارادة السياسية ولا الى مستوى امكانيات التعاون بين البلدان غير المناهزة واعربوا عن اقتناعهم بضرورة تعزيز برنامج العمل بقدر ما يمثل هذا البرنامج مرحلة ضرورية للمسيرة التي تودي الى الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وهو بالاضافة الى ذلك يشكل عنصرا هاما في الكفاح من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وأكد المؤتمر على ضرورة تحقيق مزيد من تعزيز برنامج التعاون الاقتصادي المتبادل والتعجيل بتنفيذه عن طريق تبني اجراءات تفصيلية عليه مزيدا من الديناميكية وبخاصة اعتماد خطط واقعية وقابلة التحقيق واقتراحات تنطوي على فائدة حيوية للبلدان النامية وعن طريق تطبيق تدابير كفيلة بتحسين نوعية وفعالية هذا البرنامج سواء على المستوى الوطني أو في إطار الجهود المشتركة .

وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن اقتناعهم بضرورة ايجاد الوسائل الفعالة للتعيشة الفعلية للموارد البشرية والعالية والتنظيمية والتكنولوجية والطبيعية

في جميع البلدان غير المناحزة وغيرها من البلدان النامية خدمة للتعاون الفعلي بينها وبيرون في هذا الصدد انه ينبغي القيام دونما ابطاء وقبل نهاية ١٩٨٠ على أقصى تقدير بتنفيذ بعض المشاريع الرئيسية التي تجرى حولها المفاوضات منذ زمن طويل ومنها خاصة صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية في البلدان غير المناحزة وهيئة الاعداد المشاريع ومجلس اتحاد المنتجين والمصدرين للمواد الأولية في البلدان النامية ومركز للاعلام للبلدان غير المناحزة حول الشركات المتعددة الجنسية وكذلك اتخاذ عدد من التدابير على المدى القصير لتسوية بعض المشاكل العاجلة التي تواجهها بعض البلدان غير المناحزة .

وأتفق رؤساء الدول والحكومات انه ينبغي قدر الامكان تحديد الاولويات وآجال التنفيذ بالنسبة لمختلف الاقتراحات التي يتضمنها برنامج العمل .

ويرى رؤساء الدول والحكومات ان الفارق الموجود بين برنامج التعاون الاقتصادي والتقني وانجازه الفعلي يعود اساسا الى عدم احترام ترتيباته احتراماً كافياً وعدم تطبيقها تطبيقاً فعالاً . ولذلك يرون انه من الاهمية بمكان متابعة تطبيق البرنامج على مستوى سياسي عال . وبيرون في هذا الصدد ان مكتب التنسيق على المستوى الوزاري ينبغي ان يدرس بانتظام التقدم المحرز في تطبيقه .

وسجلوا بارتياح تنهي برنامج " اروشا " للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المصادق عليها في الاجتماع الوزاري لمجموعة ٧٧ الذي انعقد في شباط فبراير ١٩٧٩ . معتبرين ذلك اسهاماً عظيماً في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول النامية .

وسجلوا في هذا الصدد ايضا مبادرة مجموعة ال ٧٧ خلال الدورة الخامسة للمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى انعقد في مانابلا والتوصية التي قدمتها هذا المؤتمر الى اجتماع وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ المقرر طده في بداية الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة للنظر في امكانية تشكيل لجنة خاصة تعين بالتعاون الاقتصادى المقصود الاطراف بين البلدان النامية في اطار مجموعة السبعة والسبعين .

وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد انه في اطار التعاون الاقتصادى كما حدده برنامج عمل حركة بلدان عدم الانحياز يمكن للبلدان النامية الاخرى التي ترغب في ذلك ان تساهم فعلا في تحقيق التدابير الواردة فيه .

وفي هذا الصدد دعا رؤساء الدول والحكومات من جديد البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية للتعاون مع البلدان المنسقة ولا اتخاذ اجراءات لضمان تطبيق المقررات المعادق عليها وذلك بعد التشاور معها .

وأعرب المؤتمر عن ارتياحه للمبادرة التي اتخذها وفد العراق الذى قدم عددا من الاقتراحات الخاصة بوسائل تحسين تطبيق برنامج العمل وقرر أن يجتمع مكتب التنسيق على مستوى الخبراء مع خبراء البلدان المنسقة المختصين في مختلف قطاعات التعاون الاقتصادى والتقني بين بلدان عدم الانحياز لاجراء دراسة معمقة حول اسباب عدم احراز تقدم كافي في تطبيق المقررات السابقة وتقديم تقرير للمؤتمر الوزارى القادم للبلدان غير المنحازة . وينبغي ان يشتمل هذا التقرير توصيات حول وسائل حل المشكلات التي يطرحها الوضع الراهن حلا ناجعا .

ثانياً — مبادئ التعاون الاقتصادي

(١) الموارد الأولية

يوصى المؤتمرون:—

البلدان المنسقة في هذا القطاع بالاجتماع في أقرب وقت ممكن لدراسة وتحليل واعداد ، التدابير اللازمة للمشروع في تحقيق الاهداف التالية :

أ — تشجيع انشاء اتحادات جديدة للبلدان المنتجة والمصدرة للموارد الأولية التي يهتم تصديرها البلدان النامية .

ب — تقوية الدعم الممنوح للاتحادات الموجودة وبخاصة عن طريق انضمام البلدان النامية المنتجة والمصدرة غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى التي لم تفعل ذلك بعد الى هذه الاتحادات .

ج — تأكيد ضرورة قيام تعاون وثيق بين اتحادات المنتجين وفي هذا السياق حث الحكومات الاعضاء فيها على اتخاذ اجراءات عاجلة في اطار هذه الاتجاهات قصد الانضمام الى النظم الاساسية لاتحادات المنتجين التي اعتمدها مفوضو بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

د — تعزيز الدعم الممنوح للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ودعوة البلدان والمنظمات الدولية التي لم تفعل ذلك بعد الى تقديم تهرعاتها للشباك الثاني للصندوق المشترك .

و — تقديم التأييد الحازم لامانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لاجراء الدراسة التي كلفها بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة حول الجهاز التكميلي للتمويل للتعويض والعمل بعد الفراغ من هذه الدراسة ، على تنظيم اجتماع للبلدان المنسقة قصد تحليل الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه التوصيات .

بقرار المؤتمر :

أ - تعزيز وتطوير أعمال الفريق المعني بالمعلومات التجارية الطبع لمشروع برنامج العمل الخاص بالتعاون الاقتصادي والتجارة والنقل والصناعة الذي تم اعتاده بجورجتون ومطالبة المنظمات الوطنية ، ودون الاقليمية والاقليمية بأن تتعاون مع هذا الفريق عن طريق امداده بمعلومات مفيدة عن التجارة حتى تمكنه من تأمين تبادل منظم للمعلومات فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يشير تكتيف المبادلات التجارية بين هذه البلدان .

ب - توصية البلدان غير المنعازة والبلدان النامية الاخرى بدراسة الوثيقة التي اعدتها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الاجال المحددة في مؤتمر أروشا ، كما طالب المؤتمر بالحاج اجراء مفاوضات عاجلة لانشاء نظام عالمي للافضليات التجارية بين البلدان النامية .

ج - تجديد الرغبة في القيام بدراسة تأسيس شركات تسويق عامة متعددة الجنسية فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

د - الاحاطة بتقرير عن العمل الذي يقوم به برنامج العمل للتعاون الاقتصادي والتجارة والنقل والصناعة والخاص بالمبادلات التجارية فيما بين البلدان النامية بغية تجديد امكانيات زيادة التجارة فيما بين البلدان النامية وذلك على مستوى المنتجات التقليدية والجديدة وكذا تكوين هذه المبادلات .

هـ - التأكيد مجددا على ضرورة عقد اجتماع لممثلي المؤسسات التجارية الحكومية ووزارات التجارة الخارجية التي ستكلف بتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها للنهوض بالتعاون بين المؤسسات الحكومية للبلدان النامية وبناتج الدارسة التي طلبتها حول نفس الموضوع امانة مشروع برنامج العمل للتعاون الاقتصادي ، والتجارة والنقل والصناعة .

وفي هذا المضمار رأى المؤتمر بأنه يمكن لمركز إدارة المؤسسات العامة في بلينا (يوغسلافيا) ان يقدم مساهمة هامة في هذا المجال وبناءً على هذا قرر المؤتمر انه ينبغي على برنامج العمل للتعاون الاقتصادي والتجارة والنقل والصناعة اقامة علاقة متينة مع هذا المركز سعياً وراء تعزيز التعاون في هذا المجال .

٣ - النقل

بوكود المؤتمر :-

على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لتيسير إبرام اتفاقيات مشتركة بقصد تحسين وتطوير وسائل النقل البحرية والجوية والبرية والحديدية بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

أ - وقررا أيضا ان يبرجوا بالحاج من الحكومات الاعضاء في الاتفاقية الخاصة بمدونة سلوك اتحادات الخطوط البحرية الى اعتماد جميع الاجراءات اللازمة لتطبيقها تطبيقا سريعا ودعوة الحكومات بالانضمام اليها ان لم تكن قد فعلت ذلك من قبل .

ب - أن يؤكد مرة اخرى على الاهمية التي قد يكتسبها انشاء اتحادات للخطوط البحرية وخدمات بحرية تشترك فيها البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

ج - أن يؤكد على ضرورة انشاء مؤسسات وغير ذلك من المرافق المشتركة لوسائل النقل البحري والجوي والبري الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية .

د - أن يشجع اتخاذ اجراءات مشتركة تهدف الى ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة متزايدة وعادلة في حجم المبادلات وفي التجارة البحرية العالمية .

هـ - ان يطلب بالحاج وضع اسعار شحن عادلة ومعقولة تساعد على نمو تجارة البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

و - وأن يشجع القيام بعمل مشترك داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة الحكومية الدولية للاستشارات البحرية وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بقصد اقامة وتنمية الخدمات الاستشارية التي تهيئها للبلدان النامية فيما يتعلق بجميع مسائل النقل .

" - أن يدعم تجميع الدراسات التالية : مشروع جوج تاوون الخاص ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي والتجارة والنقل والصناعة بشرط توفر الوسائل الضرورية .

- دراسة استقصائية عن مشكلات النقل ووسائل تحسين الوضع الحالي فيما يتعلق بالمواد المنقولة التي تنتجها اتحادات المنتجين القائمة ومنتجات اتحادات المنتجين الجديدة .

- دراسة حول التعريفات التجارية والتكاليف وأشكال النقل للمنتوجات الواردة في الدراسة الخاصة بالخطط التجارية بين البلدان النامية .

- دراسة حول جوانب المشاكل المتعلقة بالنقل بالنسبة للقطاعات الصناعية المندرجة في اطار مشروع برنامج العمل للتعاون الاقتصادي والتجارة والنقل والصناعة .

٤ - التصنيف

قرار المؤتمر:

- التأكيد على ضرورة دعم التعاون في هذا المجال وخاصة حول النقاط الآتية :-
- أ - تكثيف الجهود في فروع أنشطة صناعية الأخرى مثل الاسمدة ، ومشتقات السكر.
 - ب - تشجيع إبرام اتفاقات مشتركة على المدى الطويل بشأن التخصص حسب المنتجات ضمن اطار اتفاقات التكامل الصناعية .
 - ج - تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية للشركات عبر الوطنية وتحقيق مزيد من التوافق في مجال التكاملات الصناعية في ضوء اقتصاديات الحجم والتخصص .
 - د - مواصلة العمل في ميدان المبيدات الحشرية ونتاج المواد الغذائية قصد اعداد برنامج مفصل وموجه نحو العمل للنهوض بالتعاون بين البلدان النامية ، وبهذا الصدد حث المؤتمر جميع البلدان النامية على التعاون تعاوناً كاملاً فيما بينها ودعا المنظمات الدولية المختصة لتقديم دعم تقني ومالي من شأنه النهوض بالتعاون في هذه المجالات .
 - و - تسهيل اقامة تعاون أوثق في ميدان نقل التكنولوجيا يتفق بهوجه خاص مع برنامج التكاملات الصناعية .

لاحظ المؤتمر بالتقدير أن الهند قد قامت باعداد وتعميم دراسة حول الاستخدام الامثل لجوانب التكامل فيما بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى على أساس الموارد والخيرات والامكانيات الصناعية والتقنية وذلك وفقا لقرار مؤتمر القمة في كولومبو . وقرر المؤتمر تكوين فريق خبراء تكون مهمته :-

(١) تحليل هذا التقرير لتعيين مجالات تكامل محددة ولموسة ونشر المعلومات القائمة على هذا التحليل .

(٢) وضع مشاريع ملموسة تقدم للمؤتمر الوزاري سنة ١٩٨١ قصود اعتمادها وتطبيقها .

٥ - التعاون النقدي والمالي

أحاط المؤتمر بـ

أ) بالتأخير في اعداد دراسات البلدان المنسقة حول التعاون النقدي والمالي وطالب باتخاذها في أقرب الاجال .

ب) وجه نداء الى البلدان غير المنحازة لكي تقدم بترشيح نفسها مقرا للاجتماع المقبل لمسطي البنوك المركزية ووزراء المالية وهو الاجتماع الذي سيبحث اسباب التأخر الذي لحق بتطبيق القرارات المتخذة في هذا الميدان وتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها حتى يتم تطبيقها .

ج) قرر تعزيز اعتماد تدابير ترمي الى :-

- تشجيع عقد اتفاقات ائتمان متبادلة بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى .

- تطوير تدريب العاملين المتخصصين من البلدان النامية في هذا الميدان .

- تنمية تبادل معطيات التجربة النقدية والمالية ، وذلك بتعميق الجوانب التي تم تحليلها أثناء اجتماع التعاون بين البنوك المركزية ، المنعقد في كانون ثاني / يناير ١٩٧٨ .

- - تعزيز الاتصالات بين وزراء المالية والبنوك المركزية للبلدان النامية لاجراء الدراسات اللازمة حول الاحتياجات المالية للبلدان غير المنحازة وحول تنمية تجارتها .

د) طلب الى البلدان المنسقة أن تكرر اجتماعها السنوي لتحليل مستوى تقدم أعمال افرقة العمل والدراسات الجارية وخاصة تحقيق التعاون المتصل بتدريب العاملين وقبادل معطيات التجارب في هذا الميدان من النشاط .

هـ - وأكد على الأهمية الكبيرة لاجتماع مجموعة ال ٧٧ الذى سينعقد على مستوى وزراء المالية والاقتصاد في بلغراد في ٢٩ ايلول سبتمبر ١٩٧٩ قبل الاجتماع السنوى للبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . وطلب الى جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى أن تشارك في هذا الاجتماع الذى من شأنه أن يعزز دور بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في المفاوضات الرامية الى تحقيق اصلاح اساس للنظام النقدي الدولي ولتطوير التعاون المالي الدولي .

٦ - التنمية العلمية والتقنية

أن المؤتمر :

أ - أعرب عن امتنانه لحكومة الهند التي عرضت استضافة مقر المركز العلمي والتقني للبلدان غير المنحازة وأوصى بالحاج بأن يعقد قريباً بهذا البلد مؤتمر للوزراء المفوضين ، لاعتماد النظام الاساسي للمركز .

ب - طلب الى مكتب التنسيق ان يقيم نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية واتخاذ ما يلزم من تدابير بشأن الجوانب التي تمثل اهمية للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى .

ج - أوصى البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى بمعقد اجتماع تحضيرى لتنسيق المواقف التي ستتخذها اثناء مؤتمر الوزراء المفوضين الذي سينظم لوضع مدونة سلوك لنقل التكنولوجيا .

د - اقترح تكثيف روابط التعاون والتبادل بين المراكز الوطنية والاقليمية المهمة بنقل التكنولوجيا .

٧ - التعاون التقني وخدمات الخبراء الاستشاريين

أن المؤتمر :

أ (ساند الاتفاقات التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية ، تلك الاتفاقات التي تبنت معظم الاقتراحات المقدمة في هذا الميدان اثناء مؤتمر قمة كولومبو ، ودعا بالحاج البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى الى اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق التوصيات المنبثقة عن خطة العمل المعتمدة .

ب (طلب الى أجهزة الامم المتحدة وخاصة برنامج الامم المتحدة للتنمية أن تقدم دعماً فعلياً لتطبيق خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر .

ج (لاحظ المؤتمر بأن فريق الخبراء الذي ينتهي الى منظمات استشارية في بعض بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى والذي اجتمع في دلهي الجديدة في شهر تموز / يوليو ١٩٧٩ ، أعلن ان مشروع مرفق لاعداد المشروعات يعد مشروعاً قابلاً للتطبيق وأكد على ضرورة التعجيل بانشاءه في اقرب وقت ممكن .

وصادق المؤتمر على توصيات اجتماع الخبراء الرامية الى انشاء هذا المرفق لصالح بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ووافق على تشكيل فريق من الخبراء لاعداد وتنقيح النظام الاساسي للمرفق المذكور بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتنظيمه وتمويله والمقرر أن ينتهي الفريق من اعماله في نهاية منتصف ١٩٨٠ .

٨ - التغذية والزراعة

أن المؤتمر :

أ) أعلن عن انشغاله لانعدام احراز نتائج في هذا الميدان ودعا بالحاج البلدان المنسقة بأن تتخذ التدابير اللازمة لتطبيق المقررات المتخذة بهذا الصدد ومؤتمرة كولومبو وخاصة احكام القرار المتعلق بالانتاج الغذائي والانتاج الزراعي الذي اعتمدته هذا المؤتمر .

ب) اعرب المؤتمر عن عميق انشغاله للموقف الغذائي والحرج الذي يتعرض له العديد من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وعدم تمكن المجموعة الدولية من التوصل سريعا الى نتيجة في المفاوضات الرامية الى انشاء نظام عالمي فعال للامن الغذائي العالمي . وعلى ضوء هذا الموقف والاهمية الملحة لانشاء نظام فعال للامن الغذائي قرر المؤتمر ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بتنظيم نظمها الذاتية للامن الغذائي على وجه السرعة ولهذا الغرض قرر المؤتمر تكليف خبراء البلدان المنسقة بأجراء دراسة جدوى مفصلة حول اقامة مثل هذا النظام للامن الغذائي على ان تضمن هذه الدراسة المسائل المتصلة بالترتيبات المؤسسية وقرر أن يقدم الفريق تقريره الى الاجتماع القادم لمكتب التنسيق على المستوى الوزاري .

ج) أوصى البلدان المنسقة بأن تأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمر المقرر العالمي لاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ومجلس الغذاء العالمي بغية اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتطبيق التوصيات المتخذة في هذا الميدان .

د) أكد على أهمية تعاونيات الانتاج الزراعي ، وخاصة تعاونيات المواد الغذائية ، وكذلك التعاونيات العاملة في المجالات المتصلة بذلك مثل الصناعات التحويلية لهذه المنتجات وتسويقها ونقلها ودعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى تقديم السعون اللازم للتوسع فيها .

٩ - صيد الاسماك :

قرر المؤتمر:

أ - تنشيط الاتفاقات والتوصيات المعتمدة في اجتماعات الخبراء والبلدان المنسقة المنعقدة بهافانا وطرابلس والتي تم خلالها الاتفاق على ما يلي :-

- القيام فورا باجراء دراسات جدوى قصد انشاء مؤسسات متعددة الجنسية لصيد الاسماك بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى المهمة بالاسم .

- العمل على حمل المنظمات الدولية وخاصة منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية على مواصلة وتعزيز العون الذي تقدمه للجهود المبذولة في مجال التعاون هذا ووضع البرامج الاقليمية والعالمية التي تساعد تقنيا واقتصاديا على تحقيق الاهداف المقترحة في هذا الميدان .

- الرجاء بالحاج من البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى المعنية أن تنهي في اقرب وقت الى علم البلد المنسق المسعى لهذا الغرض ما اذا كانت تود التعاون في ميدان صيد الاسماك ، وما اذا كان بإمكانها أن تقدم المساعدة في هذا الميدان من التعاون وفقا للاستبيان المعتمد في هذا الصدد .

- وضع مشاريع للتعاون الاقتصادي ، والعلمي والتقني في ميدان صيد الاسماك البحرية والزراعة المائية والصناعات المتعلقة بصيد الاسماك .
- تنظيم اجتماع مستوى للخبراء الحكوميين ، في بلد من البلدان المنسقة أو في مقر منظمة الاسم المتحدة للتغذية والزراعة بروما ، قصد تقييم ومواءمة الاستراتيجية المعتمدة في هذا الميدان
- عقد الاجتماع الثالث للتعاون في ميدان صيد الاسماك بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى في إحدى البلدان المنسقة في شهر تشرين ثان / نوفمبر ١٩٨٠ . ويتعين أن يكون على رأس الوفود المشاركة في هذا الاجتماع ، ممثلون على أعلى مستوى من السلطات الوطنية المسؤولة عن صيد الاسماك .
- الاحاطة بالعرض المقدم من بعض البلدان غير المنحازة وخاصة يوفسلافيا وكوسا بتنظيم دورات تدريبية حول صيد الاسماك في مدارس صيد الاسماك .

١. - التأمينات

أن المؤتمر:

أ (طلب من جديد ضرورة تعزيز الجوانب التالية:

- تكوين الخبراء
- تبادل ونشر المعلومات .
- توفير امكانيات التبادل الثنائي في مجال التأمينات وعادة التأمين .
- وضع أساس اقوى للمفاوضات مع سوق اعادة التأمينات للبلدان المتقدمة .
- تدعيم الهيئات الاقليمية لاعادة التأمين .
- بحث امكانيات الاتفاق على ترتيبات في ميدان التأمينات واعادة التأمينات بين البلدان النامية .

ب) أكد من جديد على ضرورة الاتفاق على ترتيبات في ميدان التأمينات واعادة التأمين بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى من أجل توفير العملات الصعبة وتوزيع تحمل المخاطر ، والحد من التبعية للشركات عبر الوطنية ، وتعزيز القدرة التفاوضية أمام شركات التأمينات للبلدان المتقدمة .

١١ - الصحوة :

أن المـوـتـمـر :

أ - أن يأخذ بعين الاعتبار الاجتماعات الثلاثة التي عقدها وزراء الصحة للبلدان غير المنحازة وبلدان نامية أخرى أثناء اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية ، ونظرا للنتائج المرضية التي قصفت عنها المداولات التي جرت في هذه الاجتماعات بقصد وضع سياسات وممارسات صحية عالمية تسمح بالشروع بقوة في إيجاد الحلول لمشاكل الصحة بهذه البلدان ، اتفق على ضرورة مواصلة العمل الموحد في نطاق منظمة الصحة العالمية ووجوب عقد هذه الاجتماعات الوزارية سنويا على أن يبحث المشاركون في مثل هذه الاجتماعات التي تقرر عقدها خلال الدورة السنوية للجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية طريقة تنفيذ برنامج العمل في قطاع الصحة ويكونون مسئولين عن اعداد تقرير حول تنفيذ برنامج العمل المذكور بمساعدة البلدان المنسقة لمعرضه على مؤتمر القمة القادم لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز .

ب - قرر اعتبار الجوانب التالية التي وافق عليها الاجتماع الثالث لوزراء الصحة الذي عقد للسكان بجنيف في مايو / ايار ١٩٧٩ ذات أولوية عالية :-

- أعتاد ضرورة توفير الرعاية الصحية الاساسية كمعيار أساسي أثناء تحديد الاولويات وذلك طبقا للمبادئ الرئيسية التي صادق عليها المؤتمر المآتس .

- توفير التنظيم والرقابة الملازمين لتوفير خدمات صحية واسعة النطاق تتحدا للامكانيات البشرية والمادية المتوفرة .

- تشجيع مشاركة الجماهير في برامج الصحة وفي أنشطة الوقاية من الامراض .

- تشجيع تبادل الخبرات والخدمات الاستشارية لوضع برامج صحية خاصة بالأمومة والطفولة .
- تشجيع تبادل الخبرات والخدمات الاستشارية لوضع برامج مكافحة الأمراض المعدية .
- تبيان الاحتياجات الى الاختصاصيين والفنيين والمستخدمين الاكفاء في ميدان الصحة وتشجيع تدريبهم ورفع مستواهم وذلك بوضع برامج للتعاون المتعدد الاطراف.
- العمل تدريجيا على اخضاع انتاج الادوية و تسويقها وتوزيعها لمصالح نظام الصحة في كل بلد .
- وضع برامج خاصة بالتغذية وادراجها في مخططات الصحة للبلدان مع تنشيط تبادل الخبرات بين هذه البلدان .
- تنظيم وتحسين المعلومات الاحصائية بشأن الخدمات الصحية على أساس المصادر الموجودة بحيث تستطيع تقديم العناصر اللازمة للتخطيط وتسمح بمراقبة الانشطة وتقييمها .
- وضع الاستراتيجيات الملائمة للحفاظ على البيئة وصونها .
- ج - وقرانه للمساهمة في تحقيق الاهداف ذات الاولوية بصورة سريعة وفعالة يتعين :-
- النهوض بمشروعات تعاون بين البلدان النامية وذلك بتشجيع برامج التعاون في المجالات ذات الاولوية واثارها بالامكانيات البشرية والمادية والمالية المتاحة .
- النهوض بمشروعات تعاون ذات طابع اقليمي ، واقليمي وعالمي مع المؤسسات الدولية مروراً بالوكالات المتخصصة

في منظومة الامم المتحدة ، ومنظمات اخرى مختصة في مجال الصحة .

د - طلب الى المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى المختصة في ميدان الصحة :-

- أن تعبر اهتماما خاصا لشروط التعاون التي تقدمها البلدان النامية وطنية كانت أو متعددة الجنسية أو اقليمية أو عالمية .

- أن تقوم بتعريف أحسن بالاجهزة القائمة بغية تسير تعاون منظمة الصحة العالمية وهيأتها الاقليمية مع البلدان النامية ، وأن تقوم منظمة الصحة العالمية عن طريق نظامها الاعلامي بتنسيق كل ما يتعلق بمكانيات التعاون بين البلدان النامية واحتياجات بلدان اخرى بحيث يتيسر التعاون فيما بينها .

و - ودعا البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى الى تشجيع الانشطة العملية والثنائية للتعاون في مجال الصحة بالتعاون الوثيق مع حركات التحرر الوطني في البلدان التي تكافح ضد النظم العنصرية ونظم القمع وأخرى معاقل للاستعمار ودعا هذه البلدان ايضا الى تعزيز هذا النشاط في المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال .

١٢ - الاستخدام واستغلال الموارد البشرية :

أن المؤتمر :

أ - اعتمد وقرر تنفيذ خطة العمل التي صادق عليها وزراء العمل للحركة الذين اجتمعوا بتونس في شهر نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

وأكد المؤتمر خاصة على ضرورة :-

- الشروع في نشاطات ملموسة ببقية تنفيذ اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الثلاثي العالمي المعني بالاستخدام وتوزيع الدخول والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل وذلك على الصعيدين الوطني والدولي وكذلك القرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس والستون للعمل والمتعلق بأجرامات متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للاستخدام والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز في كولومبو .

- تنمية التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال التدريب المهني وتحسين مهارات العمال ، وذلك بتنظيم الابحاث والحلقات الدراسية وأشكال المبادلات الاخرى .

- تطوير مرفق التوجيه المهني لتحقيق الانسجام بين مصلحة اولئك الذين يبحثون عن العمل وبين احتياجات الاقتصاد الوطني لمختلف البلدان المذكورة .

- تشجيع التنسيق الضروري في اطار منظمة العمل الدولية ، بين البلدان غير المنعازة والبلدان النامية الاخرى وتنسيق المواقف حيال المشاكل

المختلطة التي تتناولها هذه المنظمة ، والعمل على أن تساند وكالة الأمم المتحدة هذه خطة عمل الحركة في مجال استخدام واستغلال الموارد البشرية بصفة أكثر فعالية .

ـ مواصلة تنظيم مبادلات دورية في هذا الميدان بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، على مستوى وزراء العمل والخبراء في هذا المجال حتى يتم التوصل الى الأهداف المنصوص عليها في خطة العمل المعتمدة لهذا القطاع .

ب ـ الاطاعة بالقرارات والتوصيات التي اعتمدها في هذا الصدد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية (يونيو/ايار ١٩٧٨) .

ج ـ تأييد وتبرير تنفيذ توصية وزراء الخارجية التي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري ببلغراد ، في تموز/ يوليو ١٩٧٨ ، بشأن وضع خطة للتعاون في مجال التربية والثقافة ، تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الخطيرة التي تواجه اغلبيه البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى في مجال التعليم العام ، وكذلك ضرورة ضمان نشر ومعرفة افضل لثقافتنا .

د ـ تهنئ توصية مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز المنعقد في بلغراد في تموز / يوليو ١٩٧٨ ، والقاضية بوجود عقد مؤتمرات دورية وزراء العمل لضمان تنمية التعاون ومراقبة بصفة مستمرة في ميدان الموارد البشرية والاستخدام .

١٣ - السياحة :

أن المـوـتـمـر :

أ - يدعو بالحاج الدول المنسقة والبلدان الاخرى غير المنحازة الى اعتماد تدابير محددة لبلوغ الاهداف التالية :

- تحفيز تبادل المعلومات والخبرات وخدمات الخبراء وغيرها مسن الخدمات التي تساهم في تنمية طاقات هذا القطاع بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الاخرى .

- تشجيع المبادلات في مجال الاعلام والمساعدة التقنية والمهنية قصد مضاعفة القدرات والخدمات السياحية للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الاخرى .

تنظيم الأنشطة التي تمكن البلدان غير المنحازة من الحصول على معرفة متبادلة أوسع لمواردها الطبيعية وثقافتها وانجازها الفنية والحرفية وتاريخها .

- النهوض بأجهزة التسويق والتبادل بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى فيما يخص التجهيزات اللازمة للسياحة والرياضة والترويج والصناعة الحرفية .

- تنشيط التنسيق بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في مختلف الهيئات الدولية وخاصة في اطار المنظمة العالمية للسياحة .

ب - يدعو الى عقد اجتماع للخبراء بغية دراسة برنامج العمل فسي هذا المجال والشروع في أعماله .

ج - يؤكد على أهمية السياحة كعامل للتقريب بين الشعوب وكصدرا غافيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان غير المنحازة ولغيرها من البلدان النامية الاخرى .

١٤ - الشركات عبر الوطنية والاستثمارات الخاصة الاجنبية :

أن المـوتمـر :

أ - يؤكد من جديد على أهمية انشاء مركز اعلام للبلدان غير المنحازة يعني بالشركات عبر الوطنية ويعرب عن ارتياحه للاتفاق المشترك الذى وقعته البلدان غير المنحازة في نيويورك في شهر ايار/ مايو من هذا العام ، وهو الاتفاق الذى يخول الحكومة الكوبية الشروع فى الاعمال التمهيدية الخاصة بمركز الاعلام المعني بالشركات عبر الوطنية .

ب - يدعو بالحاح البلدان المعنية غير المنحازة الى المصادقة على نظامه الاساسي الذى قبله عدد كاف من البلدان أو الى الانضمام اليه .

ج - يطلب الى جمهورية كوبا التي سيكون فيها مركز الاعلام أن تدعو الى عقد مؤتمر بغية تشكيل الـجـهـزـة التي حددت للمركـز وذلك بمجرد توفر الشروط اللازمة .

١٥ - الرياضة

أن المـــــوـــــمـــــر:

يساند ويقرر السعي لتشجيع انجاز ما احتوى عليه البيان وخطة العمل من أهداف من أجل التعاون وتطوير الرياضة البدنية والرياضات بين البلدان غير المنحازة ، التي تمت المصادقة عليها بالجزائر في سنة ١٩٧٨ وترمي هذه الاهداف الى :-

— اعطاء الاولوية لتنمية الخطط الوطنية للتربية البدنية والرياضات باتصال وثيق مع مخططات التربية والصحة والترفيه الشعبي ، مع الاخذ بعين الاعتبار ما يتوفر عليه كل بلد من امكانيات .

— تحفيز المبادلات واشكال التعاون المختلفة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف بين البلدان غير المنحازة في ميدان الرياضة .

— المشاركة النشيطة في المباريات المدرجة في الجدول الزمني الرياضي الدولي وفي نشاطات الهيئات الدولية المتخصصة وذات الطابع الحكومي أو غير الحكومي وذلك عن طريق الكفاح بحزم اكثر اضعاف طابع ديمقراطي على الهياكل القيادية والقضاء على التمييز العنصري في جميع اشكاله السياسية والدينية وبخاصة الفصل العنصري

والصهيـــــوـــــنيـــــة

— اعطاء الاولوية في ميدان التكوين لاعادة التدريب ورفع مستوى الاطارات بفضل تنظيم الحلقات الدراسية والتدريبية والمنح الدراسية القصيرة والطويلة المدى .

— تنظيم تبادل الخبراء والتعاون بين بلدان مختلف المناطق الجغرافية والاستفادة من الموارد الوطنية وما توفره الهيئات الدولية من امكانيات .

- فقد اجتماعات دولية كعيلة بأن تقم سنويا انجاز خطة العمل في هذا الميدان وما تم احرازه من تقدم في الكفاح الدائم من أجل الديمقراطية وضد الفصل العنصري :

- تشجيع التبادلات الرياضية بين البلدان غير المنحازة بتنظيم مباريات خاصة أو بطلبية الدعوات للمشاركة في المباريات الوطنية والدولية التي تقوم بلدان الحركة بتنظيمها .

- مواصلة دعم نشاط البلدان غير المنحازة في اللجنة الحكومية الدولية للترفيه البدنية والرياضة التابعة لليونسكو مع ضمان تمثيل ملائم لهذه البلدان وتنسيق مواقفها في هذا الاطار كما تقرر ذلك اثناء الاجتماع الوزاري للمكتب المنعقد بكولومبو في شهر حزيران / يونيو ١٩٧٩ .

١٦ - نظام البحث والاعلام

أن المـوـتـر

- أ) يتبنى الاتفاق المعتمد اثناء الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المنعقد بنيودلهي في شهر نيسان / ابريل ١٩٧٧ والذي ينص على ان يحدد مكتب التنسيق في اجتماعاته الوزارية القضايا التي تكتسب اهمية خاصة والتي تعد بشأنها المؤسسات المعنية للمشاركة في النظام دراسات يقوم المكتب فيما بعد بتحليل نتائجها .
- ب) يؤكد الاتفاقات التي اعتمدها الاجتماع الاول لنظام البحث والاعلام المنعقد ببلغراد في شهر حزيران / يونيو ١٩٧٩ لا سيما فيما يتعلق بتحضير الاعمال التحليلية والوثائق الاعلامية المتعلقة بالقضايا التالية :-
- الاستراتيجية الدولية للتنمية الخاصة بعقد التنمية الثالث وتقييم العقد الثاني للتنمية .
- الجوانب الهامة المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد التي قد تساعد البلدان النامية على تحضير الدورة الاستثنائية التي ستعقد في الجمعية العامة حول هذه القضية سنة ١٩٨٠ .
- ج) وافق على العرض الذي تقدمت به الهند لاستقبال الاجتماع المقبل للنظام في الشهور الاولى من سنة ١٩٨٠ .

١٧ - دور المرأة في التنمية

أن المؤتمر:

(أ) أعرب عن امتنانه العميق لحكومة الجمهورية العراقية لاستضافتها مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى حول دور المرأة في التنمية الذي عقد في بغداد خلال الفترة ٦ - ١٣ أيار / مايو ١٩٧٩ وبعد أن اطلع على تقرير هذا المؤتمر وافق على ما جاء فيه من توصيات ملموسة وقرارات .

(ب) وافق على التقرير الذي يمكن أن يستعمل بشكل مفيد كقاعدة بين دول عدم الانحياز والدول النامية الأخرى لتعزيز دور المرأة في التنمية وقرر أن تستخدم المقترحات الملموسة المقدمة من طرف المؤتمر كمساهمة أساسية في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة المقرر عقده في كوبنهاغن في ١٩٨٠ .

(ج) قرر بهذا الصدد أن يضع حيز التنفيذ خطة العمل الآتية التي اعتمدها المؤتمر حول دور المرأة في ميدان التنمية المنعقد في بغداد في شهر أيار / مايو ١٩٧٩ :-

- القيام بتطبيق إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالتمييز ضد المرأة وخاصة القرارات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بميكسيكو سنة ١٩٧٥ .

- تشجيع الدول على أن تنص في قوانينها الأساسية وفي دساتيرها على المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في ميدان الحقوق والواجبات .

- تنظيم حلقات دراسية لبحث المشاكل ذات التأثير على المشاركة المحدودة للمرأة في مسار التنمية ببلادها .

١٨ - الاستخدام السلمي للطاقة النووية

أن المؤتمر :

سجل بأرتياح الاعمال التي انجزتها مجموعة البلدان المنسقة غير المنحازة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية من الاغراض السلمية اثناء الاجتماع التحضيري الاول ، المنعقد ببلغراد في شهر كانون اول / ديسمبر ١٩٧٨ وأكد على أهمية تنفيذ القرارات المعتمدة في هذه المناسبة .

وكانت القرارات الرئيسية على النحو التالي :-

أ) على بلدان عدم الانحياز ان تنسق أعمالها في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز دور مجموعة ال ٧٧ داخل الوكالة .

ب) وجوب عقد مؤتمر دولي حول استخدام الطاقة النووية في اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يوصي جميع البلدان غير المنحازة بتأييد عقد مؤتمر دولي حول استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ٥٠ ، الذي تم اعتماده بتوافق الآراء واشعار الامين العام لمنظمة الامم المتحدة بالدعم الذي ستقدمه .

عبر عن قلقه للعراقيل التي تضعها الدول المتقدمة ازاء نقل التكنولوجيا المرتبطة باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، بسبب وضعها شروط في هذا المجال تتنافى مع السيادة الوطنية للدول المستفيدة ومع معايير الادارة المالية والسلمية .

وأكد ، نظرا لهذه الوضعية بعنف خاصة ، انه يجب على الدول النامية تكثيف تعاونها في هذا القطاع ، كما قرر انه يجب على مجموعة الدول المنسقة المعنية

بالطاقة النووية أن تقدم اقتراحات محددة حول شكل ومضمون هذا التعاون .

١٩ - المواصلات السلوكية واللاسلكية :

أن المـوـتـمـر ،

أ) احاط بتوصيات اجتماع مدراء المواصلات السلوكية واللاسلكية فسي البلدان غير المنعازة الذي انعقد في باوندي من ٧ الى ١٠ ايار / مايو ١٩٧٩ ، ووافق عليها .

ب) عبر على وجه الخصوص عن ارتياحه لانشاء فريق خاص من الخبراء يكلف بدراسة جميع الوثائق بالتفصيل قصد تحديد موقف مشترك للبلدان غير المنعازة في المؤتمر الاداري العالمي للمواصلات السلوكية الذي سينعقد بجنيف في تشرين اول / اكتوبر ١٩٧٩ .

أن المـوـتـمـر ،

قد احاط بارتياح بالتقرير التي قدمتها البلدان المنسقة على مختلف اجتماعات مكتب التنسيق في نيودلهي (١٩٧٦) وهافانا (١٩٧٨) وكولومبو (١٩٧٩) ، حول التدابير الواجب اتخاذها من أجل تعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في ميدان المواصلات السلوكية واللاسلكية .

وقد اخذ في الاعتبار مداولا لا اجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في كولومبو :

١) اعتمد برنامج العمل من أجل التعاون بين بلدان عدم الانحياز في ميدان البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية الذي عرض على مكتب التنسيق في كولومبو .

٢) قرر انشاء مركز لتنفيذ هذا البرنامج .

٣) كلف الكامرون ، بالتعاون مع بورندي وامبراطورية افريقيا الوسطى بالاعداد لعقد اجتماع للمفوضين قصد دراسة وتبني مشروع النظام الاساسي الذي سيجري تقديمه .

٢٠ - المؤسسات العامة :

أن المؤتمر

أ (سجل بارتياح نشاطات المركز الدولي للمؤسسات العامة في ليوبليانا (يوغوسلافيا) ، واعتبر أعمال المركز كمساهمة ملموسة وهامة في تعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في تطبيق مبدأ الاعتدال الجماعي على الذات . واعرب المؤتمر عن أمله في أن يتمكن المركز من مواصلة نشاطاته المقيمة بمشاركة البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى ودعمها النشط .

ب (دعا البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى الى الانضمام الى المركز أن لم تكن قد فعلت ذلك بعد والمساهمة النشطة في الارتقاء بمستوى ادائه .

٢١ - صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

أن المـوصـر .

أ) يناشد البلدان غير المنحازة التي لم تصادق بعد على النظام الاساسي لصندوق التضامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز أو التي لم تنضم اليه لكي تقوم بذلك في أقرب وقت نظرا لما يكتسبه هذا الصندوق من أهمية اقتصادية وسياسية لحسن سير وتطبيق برنامج التعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز .

ب) يطلب الى الحكومة الكويتية باعتبارها جهة ايداع الاتفاق ان تدعو قبل كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ الى عقد اجتماع للمفوضين بهدف مراجعة وتعديل النظام الاساسي الحالي للصندوق لكي يتمكن من مباشرة أعماله في أقرب الاجال .

٢٢ - تقرير المجموعة الاستشارية لجورج تاون

أحاط رؤساء الدول والحكومات بتقرير اجتماع مجموعة جورج تاون الاستشارية المتعلقة بالمساعدة المتبادلة والتضامن بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الأخرى ، في إطار مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وهو الاجتماع الذي عقد بجورج تاون في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب / أغسطس ١٩٧٩

ثالثاً - تنسيق برنامج العمل :

أكد رؤساء الدول والحكومات على وجوب قيام البلدان المنسقة باطلاع اعضاء التنسيق وجميع البلدان غير المنحازة على التقدم الذى حققه كل بلد منسق في ميدان التعاون الذى هو من اختصاصه . وسيكون تطبيق برنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادى موضوع دراسة سنوية تتم خلال اجتماع البلدان المنسقة . ويعرض تقرير هذا الاجتماع على مؤتمر وزراء الخارجية الذى يحدد التوجيهات المطلوبة وذلك على ضوء توصيات مكتب التنسيق حول هذه المسألة .

وبناءً على ضرورة اجتناب الازدواج وتشجيع المبادرات الايجابية الحافزة للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية أكد رؤساء الدول والحكومات على اهمية ضمان التنسيق المطلوب في تطبيق الاجراءات التي يقوم تنسيقها وفقاً لبرنامج عمل حركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

أحاط المؤتمر بالتقارير المقدمة من البلدان المنسقة لبرنامج العمل في القطاعات التالية :-

التعاون الدولى من أجل التنمية ، الصحة ، جهاز البحث والاعلام ، المؤسسات العامة ، صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، التعاون النقدى والمالى ، الشركات عبر الوطنية صيد الاسماك ، الاستخدام واستغلال الموارد البشرية ، النقل والصناعة .

وبعد استعراض العمل الذى انجزته البلدان المنسقة لبرنامج العمل قرر رؤساء الدول والحكومات تمديد ولاية البلدان المنسقة التي وافق عليها مؤتمر القمة الخامس وقرار تعيين البلدان التي طلبت فيها بين المؤتمرين الخامس والسادس بأن تصبح منسقة وذلك وفقاً لاتفاقيات قمة كولومبو .

وهذه قائمة البلدان المنسقة في مختلف الميادين

<u>الميادين التعاون :</u>	<u>البلدان المنسقة :</u>
— المـــوارد الـاولمـــية :	افغانستان ، الجزائر ، بنغلاديش ، كوسا اندونيسيا ، العراق ، باناما ، موزمبيق بيرو ، السنغال ، نكاراغوا ، نايجيريا وغينيا .
— التجارة والنقل والصناعة :	افغانستان ، كوسا ، غيانا ، العراق موزمبيق ، والباكستان .
التعاون النقدي والمالي :	كوسا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، نكاراغوا الباكستان ، بيرو ، سريلانكا ويوغوسلافيا
— التنمية العملية والتقنية :	الجزائر ، الهند ، بيرو ، الصومال يوغوسلافيا والباكستان .
— التعاون التقني وخدمات الخبراء الاستشاريين :	الهند ، باناما ، العراق ، نايجيريا والباكستان .
— التغذية والزراعة :	بنغلاديش ، كوريا ، اثيوبيا ، غينيا الهند العراق ، المغرب ، موزمبيق ، السودان سريلانكا ، تانزانيا ويوغوسلافيا .
— صيد السمك :	أنغولا ، كوسا ، الجماهيرية العربية الليبية مالطا ، المغرب ، الصومال ، المغرب والصومال .
— التأمينات :	سريلانكا ، فيتنام ، موزمبيق ، يوغوسلافيا .

— الصحوة :

افغانستان ، كوبا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، يوغسلافيا ، موزمبيق .

— الاستخدام واستغلال الموارد البشرية :

بنغلاديش ، كوبا ، باناما ، سيرى لانكا تونس .

— السياحة :

الكامرون ، قبرص ، المغرب ، الجمهورية العربية اليمنية ، تونس ، كوبا ، جاميكا الجزائر ، كوبا ، نكاراغوا ونيجيريا

— الشركات عبر الوطنية والاستثمارات الاجنبية الخاصة .

— الرياضات :

الجزائر ، كوبا .

نظام البحث والاعلام :

الهند ، بيرو ، سيرى لانكا ، تونس يوغسلافيا ، وموزمبيق .

— دور المرأة في التنمية :

انغولا ، الكامرون ، كوريا ، كوبا ، النيجر امبراطورية افريقيا الوسطى ، اثيوبيا الفلبين ، اندونيسيا ، العراق ، الجماهيرية الليبية ، المغرب ، نيجيريا ، باكستان ، تونس ، ويوغسلافيا .

— المواصلات السلكية واللاسلكية :

بورندي ، الكامرون ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، وموزمبيق .

replacements

سادسا - القرارات السياسية والاقتصادية

ألف - القرارات السياسية

قرار رقم ١ من الاعتداءات ضد موزمبيق

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد
في هافانا، كوبا ، من ٣ الى ٩ سبتمبر / يول ١٩٧٩ ،

أذ يشعر بالقلق العميق ازاء الهجمات التي شنها نظام سميت
موزوروا ضد جمهورية موزمبيق الشعبية أيام ٥ و ٦ و ٧ سبتمبر / ايلول
١٩٧٩ في منطقة وادي نهر ليمبويو مستخدما القاذفات المقاطعة من طراز
"ميراج " والقوات المنقولة بالطائرات العمودية .

وأن يستنكر بشدة قتل الموزمبيين رجالا ونساء وأطفالا ، وقتل
لاجئ زمبابوي في إقليم موزمبيق .

وأن يعرب عن اقتناؤه بأن تلك الاعمال تشكل تحديا صريحا للمؤتمر
السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز .

وأن يدرك أن تلك الهجمات تقع في الوقت الذي تؤكد فيه
كل من منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز عن دعمهما
غير المشروط للجبهة الوطنية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب زمبابوي .

وأن يعرب عن اقتناؤه بأن تلك الهجمات انما هي نتيجة مباشرة
للمواقف الاسبية لجمهورية موزمبيق الشعبية ولدعماها الثابت للوطنيين الزمبابويين
تشبها مع مبادئ حركة بلدان عدم الانحياز ذاتها .

١ - يعلن أن التأييد التضامني لجمهورية موزمبيق الشعبية ولكفاح شعب
زمبابوي من أجل حريته واستقلاله سيظل مسألة أولوية لحركة بلدان عدم
الانحياز .

- ٢ - ويؤكد من جديد أن أي هجوم من قبل نظام روديسيا فسير المشروع ضد الدول الأفريقية المستقلة إنما يشكل اعتداءً ضد جميع البلدان غير المنحازة وضد المجتمع الدولي ككل .
- ٣ - يشجب سياسة نظام سميت / موزوروا العدوانية ويناشد جميع الدول والمنظمات لتكثيف رفضها لنظام روديسيا وللبلدان التي تؤيده أو تزوده بالأسلحة أو تعترف به .
- ٤ - يدين نظام روديسيا بسبب هجماته الإجرامية على جمهورية موزمبيق الشعبية وعلى معسكرات اللاجئين الزمبابويين المقامة في أقاليمها وفي إقليم دول خط المواجهة الأخرى .
- ٥ - ويدعو بقوة التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري المستمر وجميع أنواع التعاون الأخرى الذي يحصل عليه نظام روديسيا العنصري من قوى غربية عديدة ومن بلدان أخرى ، ولا سيما جنوب أفريقيا وإسرائيل .

قرار رقم ٢ عن مسألة فلسطين

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد

في هافانا ، كوبا ، من ٣ الى ٩ سبتمبر / ايلول ١٩٦٩ .

أن يذكر بالمقررات والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمرات
عدم الانحياز حول مسألة فلسطين .

وأن يؤكد من جديد اعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة
للتصرف ، بما في ذلك :

(أ) حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي
طردها منها .

(ب) الحق في تقرير المصير دون اى تدخل خارجي .

(ج) الحق في إقامة دولة سيادية مستقلة في فلسطين .

وأن يؤكد أن الشعب الفلسطيني ، مستل عن طريق منظمة التحرير
الفلسطينية ، يملك الحق الكامل والكلمة النهائية فيما يتعلق بأى حل
للمشكلة الفلسطينية .

وأن يؤكد من جديد ايضا انه يبنخي دعوة منظمة التحرير الفلسطينية
— الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني — على قدم المساواة — مع
الاطراف الاخرى ، للاشتراك في جميع الجهود ، والمداولات والمؤتمرات
المتعلقة بمسألة فلسطين وبالموضع في الشرق الاوسط .

وأن يعترف بأن مسألة فلسطين تعتبر قلب النزاع العربي الصهيوني
في الشرق الاوسط .

وأن يعترف ايضا بضرورة تحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط من خلال تسوية شاملة .

وأن يؤكد من جديد بأنه لا يمكن إقامة سلام عادل في الشرق الاوسط بدون تحقيق ، ضمن امور اخرى ، حل عادل لمشكلة فلسطين طس أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف ، وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وأن يدرك تماما أن الشعب الفلسطيني بأكمله ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، قد رفض الاتفاقيات والمعاهدات ، كما أعلن تصميمه على معارضتها واحباطها بكافة الوسائل الممكنة .

وأن يعرب من قلقه العميق لان اسرائيل قد كثفت وصعدت سياستها المستمرة للعدوان والتوسع والضم واقامة المستعمرات ، بالاضافة الى قمعها واضطهادها للشعب الفلسطيني وأراضيها .

وأن يلاحظ بقلق عميق أن مجلس الامن قد فشل حتى الان في دراسة توصيات الجمعية العامة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف (٢٨ / ٣٣) وفي اتخاذ اجراء بشأنها .

وأن يذكر بتأييده لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ (الدورة الثلاثين) المؤرخ في ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ . الذي يؤكد أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

وأن يعرب عن شجبه لقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام حق النقض ضد أى مشروع قرار يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة ، والاستقلال الوطني ، وفي تقرير المصير ، وفي إقامة دولة .

وأن يلاحظ أن النظم العنصرية في جنوب افريقيا ، وروديسيا الجنوبية واسرائيل قد دعت وكثفت علاقاتها في جميع المجالات .

وأن يلاحظ ايضا تآكل قضية ونضال حركات التحرير القومية في الجنوب الافريقي .

يقدر :

١ - التأكيد من جديد على جميع قرارات ومقررات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز حول مسألة فلسطين والوضع في الشرق الاوسط .

٢ - اذانة اسرائيل لسياستها المتواصلة والمتعنفة في العدوان والتوسع والضم واقامة المستعمرات والاضطهاد والقمع ضد الشعب الفلسطيني واراضيه .

٣ - اذانة الصهيونية بصفتها ايدولوجية وممارسة حركة موجهة ضد حركات التحرير القومية ، ومطالبة جميع اعضاء حركة عدم الانحياز العمل على تشكيل لجنة دائمة للامم المتحدة ضد الصهيونية ، لتكون هيئة من هيئات الامم المتحدة ، وتكلف بكشف جرائم ومؤامرات الصهيونية ضد البشرية وضد حركات التحرير القومية .

٤ — أعتبر جميع الاجراءات التي أتخذتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، باطلة ولاغية .

٥ — أعادة تأكيد تأييده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية — مثله الشرعي الوحيد — من أجل الحصول على جميع حقوقه القومية غير القابلة للتصرف ، بجميع الوسائل بما في ذلك النضال المسلح .

٦ — أدانة جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة ادانة حازمة ، لانها تشكل انتهاكا صريحا لحقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الامم المتحدة ، والقرارات التي اعتدت في مختلف المحافل الدولية ، ما يحق تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وفي تحقيق تقرير مصيره ، وفي ممارسة سيادته الكاملة على اراضيه .

٧ — وان يرعى أن اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية المؤرخة في ٢٦ مارس / آذار ١٩٧٩ انما تشكل اتفاقا جزئيا ومعاهدة منفصلة تعتبر تخليا كاملا عن قضية البلدان العربية كما تعتبر تواطوا مع الاحتلال المستمر للاراضي العربية ، وانتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف — يقرر ادانة اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة بين مصر واسرائيل .

٨ — وفي هذا الصدد ، فان رؤساء الدول والحكومات قد درسوا الاقتراح الخاص بوقف عضوية الحكومة المصرية من حركة بلدان عدم الانحياز بسبب انتهاكها لمبادئها وقراراتها ، قرروا تكليف مكتب التنسيق ، بصفتها

لجنة مخصصة ، بدراسة الاضرار التي لحقت بالبلدان العربية ، وبصفة خاصة بالشعب العربي الفلسطيني ، من جراء سلوك الحكومة المصرية بتوقيفهم على اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية المنفصلة . وسوف ترفع اللجنة المخصصة تقريراً بهذا الموضوع الى المؤتمر الوزاري الذي سوف يعقد في نيودلهي ، والذي سيتخذ قراراً بالنسبة لوضع مصر في الحركة .

٩ - دعوة مجلس الامن لدراسة توصيات الجمعية العامة ولا تخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

١٠ - مطالبة أعضاء حركة عدم الانحياز الممثلين في مجلس الامن أن يقدموا مشروعات قرارات عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأن يؤيدوا مشروعات القرارات هذه .

١١ - المطالبة بعقد دورة طارئة خاصة على أساس القرار رقم ٣٣٧ (الدورة الخامسة) في حالة فشل مجلس الامن في الاضطلاع بمسؤولياته المبدئية نتيجة لعدم الحصول على الاجماع من قبل الاعضاء الدائمين فيه . كما يرخص المؤتمر لمكتب التنسيق ، في نيويورك ، بعد التشاور مع لجنة الامم المتحدة الخاصة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بدعوة تلك الدورة الطارئة الخاصة في الوقت الملائم .

١٢ - اداة النظم المنصية في الجنوب الافريقي وفي اسرائيل وطلاقتها المتزايدة والمكثفة في جميع المجالات .

١٣ - الاشادة والتأييد الكامل ، بكافة الوسائل ، بالتعاون والتضامن بين حركات التحرير القومية في ناميبيا ، وفلسطين ، وجنوب افريقيا ، وزمبابوي .

القرار رقم ٣ عن الوضع في الشرق الاوسط

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد

في هافانا ، كوبا ، من ٣ الى ٩ سبتمبر/ ايلول ١٩٧٩ .

أن يأخذ في الاعتبار مبادئ وأغراض حركة بلدان عدم الانحياز ، وكذلك مبادئ وأغراض الامم المتحدة .

وأن يعتبر القرارات التي اعتمدها مؤتمرات القمة لروءساء دول وبلدان عدم الانحياز فيها يتعلق بالوضع في الشرق الاوسط .

وأن يؤكد بأن المصير المشترك الذي يربط بين بلدان عدم الانحياز انما يفرض عليها تأييد اهداف النضال المشترك من أجل السلام والعدل والتقدم ضد الاستعمار ، والتمييز العنصري ، والاحتلال الاجنبي ، والصهيونية والعنصرية .

وأن يشعر بالانشغال العميق آزاء التدهور المتزايد للوضع في الشرق الاوسط ، مما يشكل تهديدا كبيرا قد يودي الى نشوب حرب جديدة نتيجة لمواصلة اسرائيل لسياستها العدوانية ، ورفضها تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية غير القابلة للتصرف .

وأن يشجب جميع المحاولات الرامية الى فرض الامم الواقع ، وسياسة التوسع واقامة المستعمرات ، والاحتلال والسيطرة والاضطهاد والارهاب ، التي تقوم عليها السياسة الصهيونية في فلسطين وفي الشرق الاوسط .

وأن يشعر بالانشغال العميق أزمة التطورات الأخيرة في المنطقة بالنسبة
للوضع في الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية .

وأن يأخذ في الاعتبار أن تأييد بلدان عدم الانحياز لمجهودات البلدان
العربية من أجل تحرير أراضيها المحتلة ، وللشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه
القومية غير القابلة للتصرف ، إنما يشكل مسؤلية وواجباً أزمة بهادى ، وأهداف عدم
الانحياز ، بالإضافة الى ضرورة الاعراب عن ذلك التأييد على نحو ايجابي وفعال .

وأن يعرب عن اقتناعه بأن الوقت قد حان لتوقيع الجزء ات النصوص طبيها
في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وتطبيقها ضد اسرائيل ، التي تستمر
في انتهاكها لمبادئ الميثاق ، وترفض تنفيذ القرارات التي اعتدتها الامم
المتحدة ، وتواصل عدوانها على البلدان العربية والشعب الفلسطيني .

وأن يعرب عن اقتناعه بضرورة اتخاذ أجراً ات عملية وفعالة من قبل
بلدان عدم الانحياز لمواجهة العدو الصهيوني الذي يواصل بتمتد عدوانه
وتصرفاته غير القانونية .

١ - يؤكد أنه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط
وللمشكلة الفلسطينية ما لم تطبق المبادئ الأساسية التالية
تطبيقاً متكاملاً ومتزامناً ، نظراً للاعتبارات التالية :-

(أ) ان المسألة الفلسطينية تمثل قلب مشكلة الشرق الأوسط
والسبب الاساسي للنزاع العربي - الاسرائيلي .

(ب) ان المشكلة الفلسطينية ومسألة الشرق الأوسط تمثلان كلا
لا يتجزأ في الجهود المبذولة لايجاد حل لا يمكن بأي
حال ان يكون جزئياً أو ان يكون متعلقاً ببعض الاطراف في
النزاع دون غيرهم ، أو أن يكون مقتصرًا على بعض جوانب
النزاع دون غيرها . هالمنظ ، فإنه لا يمكن اقرار سلام

جزئي ، لانه يتعين أن يكون السلام عادل وأن يشمل جميع
الاطراف المعنية وأن يزيل اسباب النزاع .

(ج) أنه لا يمكن اقرار سلام عادل في المنطقة الا على أساس انسحاب
اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية
والعربية المحتلة ، واستعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه
القومية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق العودة لوطنه
وتقرير مصيره ، وحقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين .

(د) أن مدينة القدس العربية تشكل جزءا من الاراضي العربية
المحتلة ، وينبغي اجلاء اسرائيل منها تماما وبدون شروط
واعادتها للسيادة العربية .

(هـ) أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد
للشعب الفلسطيني . وتملك وحدها حق تشثيل ذلك الشعب
والاشتراك كمفوض سيادي وكامل الحقوق في جميع المؤتمرات
والمحافل والانشطة الدولية التي تتناول المشكلة الفلسطينية
والنزاع العربي - الصهيوني بهدف استعادة الشعب
الفلسطيني لحقوقه القومية غير القابلة للتصرف . ولا يمكن
أيسجاد حل شامل وعادل ومقبول للمشكلة ما لم تشترك
فيه منظمة التحرير الفلسطينية كطرف سيادي ، على نفس
قدم المساواة الكاملة مع الاطراف المعنية الاخرى .

(و) تعتبر جميع الاجراءات والاعمال التي أتخذتها إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية مثل أعمال البناء ، والتعديل والتغيير الرامية لتغيير المعالم السياسية ، والثقافية والدينية والطبيعية والجغرافية والاجتماعية والسكانية في تلك الأراضي غير قانونية وباطلة .

(ز) وتعتبر إقامة جميع المستوطنات الحالية أو المقبلة في الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل غير قانونية وباطلة ولاغية كما انها تشكل عبء في طريق السلام . وبناء على ذلك فإنه يتعين إزالة تلك المستوطنات على الفور تشبها مع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبصفة خاصة قرار مجلس الامن رقم ٤٥٢ (١٩٦٩) .

٢ - يهودكرد أنه لا يمكن لاي حل لا يقوم على تلك المبادئ الأساسية أن يودي الى سلام عادل ، ولكنه سيزيد من قوة العوامل المتفجرة في المنطقة ، ويفتح الطريق امام سياسة الولايات المتحدة لتصفية القضية الفلسطينية ، ويساعد اسرائيل على تحقيق اهدافها السياسية ، والتوسعية والاستعمارية والعنصرية ، وسيشجع الحلول الثنائية والجزئية ويتجاهل قلب المشكلة .

٣ - يهودكرد أن اي انتهاك لقرارات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز المتعلقة بمشكلة الشرق الاوسط وبالقضية الفلسطينية

من شأنه أن يودي الى اضعاف النضال من أجل تحرير الاراضي العربية المحتلة ، ويضر بنضال حركة عدم الانحياز ضد الاستعمار والاحتلال ، والعنصرية والصهيونية ، ويعتبر المؤتمر اى انتهاك من هذا النوع منافيا لتصميم بلدان عدم الانحياز على وضع حد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، ومساعدة الشعب الفلسطيني على التوصل الى حقوقه غير القابلة للتصرف .

٤ - يدين بقوة جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تشكل انتهاكا صريحا لحقوق الامة العربية ولحقوق الشعب الفلسطيني ، ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، والقرارات التي اعتمدها المحافل الدولية المختلفة حول مسألة فلسطين . فضلا عن أنها تعرقل تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وحله في تقرير مصيره ، وممارسته لسيادته الكاملة على اراضيه .

٥ - وأن يأخذ في الاعتبار أن اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ مارس / آذار ١٩٧٩ تشكل اتفاقا جزئيا ومعاهدة منفصلة بها يعترف تخليا كاملا عن قضية البلدان العربية وتواطئا مع الاحتلال المستمر للاراضي العربية وانتهاكا لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف ، يدين اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المبرمة بين مصر واسرائيل .

٦ - ومن هذا السياق ان يعتبر الاقتراح الرامي الى ايقاف عضوية مصر من حركة بلدان عدم الانحياز لانتهاكا مبادئه وقراراته ، يقرر أن يعهد الى مكتب التنسيق ، بصفتها لجنة مخصصة ، بدراسة الاضرار التي لحقت بالبلدان العربية وبصفتها خاصة بالشعب العربي الفلسطيني ، من جراء سلوك الحكومة المصرية بتوقيعها اتفاقيات كاسب ديفيد ومعاهدة السلام المنفصلة بين مصر واسرائيل . على ان ترفع اللجنة المخصصة تقريرها عن هذا الموضوع الى المؤتمر الوزاري المزمع عقده في نيودلهي والذي ستخذ قرارا يتعلق بوضع مصر في الحركة .

٧ - يبدو دول العالم وشعوبه لا تخاذ موقف ثابت ازاء تعنت اسرائيل ، وأستمرارها في مواصلة سياسة العدوان والتوسع ورفضها المستمر تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الاوسط .

٨ - أن يؤكد على حقيقة أن الموقف المعادي المستمر الذي تتخذه الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولمسألة الانسحاب الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لا يتفق مع قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، كما يشكل عقبة في طريق اقرار سلام عادل في المنطقة ، ويسد عن السياسة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على المنطقة على حساب تحرير جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتحقيق الحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

١٠ - بشجب موقف الدول التي تزود اسرائيل بالمعونة والاسلحة لاعتقاده بأن الغرض الحقيقي لامداد اسرائيل بكميات هائلة من الاسلحة تنشر بها الموت والدمار انما هو دعم اسرائيل كقاعدة للاستعمار والعنصرية في العالم الثالث بصفة عامة وفي افريقيا وآسيا بصفة خاصة .

١١ - يدين التواطؤ بين اسرائيل وجنوب افريقيا وسياستهما العدوانية والعنصرية المماثلة ، كما يدين تعاونهما فسي جميع المجالات نظرا لما ينجم عن ذلك من تهديد أمن واستقلال البلدان الافريقية والعربية .

١٢ - يدين بشدة اسرائيل لمواصلتها تنفيذ سياستها وممارستها في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وبصفة خاصة ضم أجزاء من تلك الاراضي مثل القدس ومناطق أخرى ، وأنشاء مستوطنات اسرائيلية واقامة اجانب فيها ، وتدمير المنازل ونزع الملكيات ، والطرد ، والترحيل وصلبات الاقلاق ، والنفي الاجباري ، والاعتقالات الجماعية وعمليات تعذيب السكان العرب الذين يحاول حقهم في العودة ، كما يدين بشدة تدمير المنشآت القومية والاثار الثقافية ، وقمع الحريات والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية ، وانكار حقوق الافراد ، والاستغلال غير القانوني للثروات والموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وسكانها .

١٣ - يدين اسرائيل لرفضها قرار مجلس الامن رقم ٤٤٦ (١٩٧٩) المتعلق باقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية

المحتلة ، بما فيها مدينة القدس . كما يسدين اسرائيل لرفضها استقبال لجنة مجلس الامن المكونة من ثلاثة اعضاء لدراسة الوضع المتعلق بتلك المستوطنات .

١٤ - يعمل أن السياسة والممارسات الاسرائيلية تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة ، وصيغة خاصة مهدأ السيادة وسلامة الاراضي ، وقواعد القانون الدولي ، وقرارات الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب . كما أن تلك السياسة والممارسات تشكل عقبة رئيسية في طريق اقرار سلام عادل في الشرق الاوسط .

١٥ - يوكد من جديد أن جميع الاجراءات التي تتخذها اسرائيل لتغيير العالم السياسية ، والبشرية ، والجغرافية ، والاجتماعية والثقافية والدينية في الاراضي الفلسطينية والعربية ، باطلية وغير قانونية ، ويطلب أن تلغى اسرائيل على الفور وأن تتوقف عن تنفيذها . كما يدعو بلدان العالم الى الامتناع عن اتخاذ اي اجراء قد تستغله اسرائيل أو تستخدمه كذريعة لتطبيق سياستها .

١٦ - يعتبر ان اسرائيل تتحمل مسؤولية كل الاعمال الرامية الى تغيير أو استغلال أو تدمير أو نزع ملكية الاراضي في الاقاليم الفلسطينية والعربية المحتلة .

١٧ - يوكد على حق الدول والشعوب العربية التي تخضع اراضيها للاحتلال الاسرائيلي في ممارسة سيادتها الدائمة والكاملة

والفعلية على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد والسيادة على ثرواتها وأنشطتها الاقتصادية ، كما يؤكد على حقهم في استعادة تلك الموارد وفي الحصول على تعويض كامل لاستغلال تلك الموارد واستنفادها وللأضرار التي نجمت عن ذلك .

١٨ - يوكد من جديد على ضرورة قطع جميع أشكال العلاقات مع إسرائيل - سواء الدبلوماسية والقنصلية أو الرياضية ، أو السياحية أو في مجال الاتصالات وغيرها من العلاقات - وأن يتم ذلك على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية ، ويدعو بلدان عدم الانحياز التي لم تقم بذلك حتى الآن أن تتخذ ذلك الاجراء .

١٩ - يدعو جميع بلدان عدم الانحياز للانضمام الى المقاطعة العربية لاسرائيل ، ولتنسيق جهودها في هذا الاتجاه مع جهود بقية بلدان العالم الثالث بهدف تطبيق هذه المقاطعة ضد جميع النظم العنصرية ، ولا سيما النظامين القائمين في فلسطين وفي جنوب افريقيا .

٢٠ - يوكد على حق البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في النضال بكافة اشكاله العسكرية والسياسية ، وفي استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لتحرير اراضيها المحتلة وتحقيق الحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وفي اتخاذ جميع الخطوات لاحباط اي حل وسط يتجاهل تلك الحقوق .

٢١ - يوهكد ان الدعم الذي تقدمه بلدان عدم الانحياز الى البلدان العربية لتحرير اراضيها والى الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه القومية غير القابلة للتصرف ، انما تعتبر مسؤولية وواجب يكمنان في مبادئ الحركة وأهدافها . كما يوهكد ضرورة التعبير عن هذا الدعم على نحو ايجابي وفعال من قبل بلدان عدم الانحياز في مجملها .

٢٢ - يعلن تأييده لسلامة اراضي لبنان ، من أجل وحدة شعبه وأستقلاله وسيادته ، ويدين اسرائيل لعدوانها المستمر على لبنان ورفضها الانسحاب من مواقع معينة ما زالت تحتلها . كما يدين محاولاتها لاضفاء طابع شرعي على احتلالها في جنوب لبنان من خلال علاقاتها ، وذلك بهدف النيل من سلامة الاراضي اللبنانية ووحدة شعبها . ويطلب من جميع الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز تأييد موقف لبنان في الامم المتحدة وفي جميع المنظمات الدولية ، ويدعو مجلس الامن الى تنفيذ القرارات التي اعتمدها بحدود مسألة لبنان ، وبصفة خاصة القرارات رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ورقم ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ورقم ٤٥٠ (١٩٧٩) ، وأن يتخذ ضد اسرائيل الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة من أجل ردعها عن مواصلة عدوانها ضد لبنان ، ولوضع حد للموقف المتدهور في المنطقة .

٢٣ - يعرب عن قلقه العميق ازاء البيانات التي تدلي بها بعض الدوائر الامبريالية والاستعمارية التي هددت باللجوء السي استخدام القوة ضد البلدان المنتجة للبترول وصنفه خاصة البلدان العربية . ويدين تلك البيانات التي يعتبرها من بين العوامل المولدة للقلق والاضطرابات في العلاقات الدولية .

٢٤ - يدعو البلدان النامية الى التصرف على نحو اكثر فعالية في المضمون الدولي الاشمل في الامم المتحدة وفي وكالاتها وفي مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية ، لتكثيف الضغط على اسرائيل ، وتهديدها - اذا ما لزم الامر - بحرمانها من العضوية في تلك الهيئات .

٢٥ - يدعو بلدان عدم الانحياز الى اتخاذ الاجراءات الموجهة الى عقد دورة استثنائية أو دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تركز لدراسة المشكلة الفلسطينية ، بهدف اتخاذ الاجراءات التي تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه القومية غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٢٦ - يدعو وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الى التعبير عن موقف المواقف ازاء مشكلة الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك تشبها مع احكام هذا القرار .

٢٧ - وبقـر ادراج بند "الوضع في الشرق الاوسط" فـي
جدول أعمال مؤتمرات وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
وفي جدول أعمال اجتماعات مكتب التنسيق .

القرار رقم ٤ عن القدس

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز

المنعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩

أن يذكر بجميع قرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر بلدان عدم الانحياز المتعلقة بالقدس .

أن يعتبر أن المؤتمرات الدولية تعارض من حيث المبدأ نقل عاصمة الكيان الصهيوني الى القدس .

وأن يعتبر أن القضية الفلسطينية ، بما فيها القدس ، تشكل لب مشكلة الشرق الاوسط .

وأن يعتبر أن اسرائيل ما زالت تواصل سياستها في العدوان والتوسع والضم والاستيطان الصهيوني وتشويه المعالم الثقافية للقدس .

وأن يعتبر ان اسرائيل قد زادت ووسعت نطاق اجراءاتها لتهود القدس والقضاء على طابعها العربي .

١ - يوكد من جديد على ضرورة تحرير القدس والحفاظ على طابعها ومظهرها التاريخي . كما يوكد من جديد ان مدينة القدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاراضي العربية المحتلة .

٢ - يشجب اجراءات الضم والتهود المستمر وسلب الممتلكات بالقوة في القدس ويشدد على ضرورة تحرير تلك المدينة من الاستعمار الصهيوني واعادتها الى السيادة العربية .

٣ - يطالب بضرورة إجبار اسرائيل على الامتناع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بالقدس ويعلن أن جميع الاجراءات غير القانونية التي اتخذتها اسرائيل في مدينة القدس باطلة ولاغية ويطالب بالغائها .

٤ - يرفض ويشجب أية محاولة تقوم بها أية دولة للاعتراف بالقدس كعاصمة للكيان الاسرائيلي العنصرى ويعلن انه ليس من حق أى طرف في اتخاذ أى موقف أو إجراء من جانب واحد فيما يتعلق بمدينة القدس .

القرار رقم ٥ عن جزيرة مايوت القمرية

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز

المنعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

أن يؤكد من جديد ان جزيرة مايوت تشكل جزءا لا يتجزأ

من جزر القمر .

وأن يذكر بالقرار الذي اعتده مؤتمر القمة الخامس الذي انعقد

في كولومبو (سري لانكا) في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب / أغسطس ١٩٧٦ .

وأن يلاحظ الخطوات التي تتخذها حكومة جمهورية القمر

الاتحادية الاسلامية لخلق مناخ موات للحوار ولبدء المفاوضات بين الاطراف المعنية بهذه المسألة .

١ - يؤكد من جديد تضامنه مع الشعب القمري في تصميمه على الدفاع عن وحدته السياسية وسيادة بلاده القومية وسلامة اراضيها .

٢ - يرحب بالقرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته السادسة عشر المنعقد في مونروفييا (سيراليو) في الفترة من ٦ الى ١٥ تموز / يوليو ١٩٧٩ ، والذي يدعو حكومة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية بالتعاون مع لجنة السهبة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، بالتعجيل بعملية المفاوضات بهدف التوصل الى تسوية لمشكلة جزيرة مايوت القمرية .

٣ - يطالب حكومة فرنسا بالالتزام بقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الخاصة بجزيرة مايوت .

القرار رقم ٦ عن المؤتمر الإداري العالمي للاتصالات
الإذاعية

أن المؤتمر السادس للرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز

المنعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

أن يأخذ في الاعتبار توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (بلغراد ، تموز / يوليو ١٩٧٨) وقرارات لجنة التعاون بين المنظمات الإذاعية لبلدان عدم الانحياز (الجزائر ، حزيران / يونيو ١٩٧٩) ، واجتماع لجنة التنسيق لبلدان عدم الانحياز حول الاتصالات اللاسلكية (هاوندى آيار / مايو ١٩٧٩) .

وأن يؤكد أن المؤتمرات التي عقدت حتى الان حول الاتصالات الإذاعية لم تتمكن من تسوية المشكلات التي اثارتها بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى والمتعلقة باستخدام مجال الذبذبات الكهربائية الإذاعية في مدار التوايح الأرضية الثابتة التي تعتبر احدى الموارد الثمينة المحدودة للبشرية جمعاء .

وأن يحث على أن المؤتمر الإداري العالمي للاتصالات الإذاعية المزمع عقده هذا العام (جنيف ١٩٧٩) . والذي سيشتمل على جميع الخدمات اللاسلكية ويتخذ قرارات ذات أهمية قصوى لتنمية الاتصالات الإذاعية فسي العالم ، سوف يتيح فرصة ملائمة لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى لتحقيق مطالبهم في التوصل الى استخدام لمجال الذبذبات ومدار التوايح الأرضية الثابتة يكون اكثر انصافا وعدلا .

وأن يؤكد على الأهمية التي تعلقها بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى على البث الإذاعي والبث المرئي ، والذي سيزداد تأثيره على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى .

موصى :

١ - بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى باتخاذ مواقف موحدة على النحو الذي حددته الاجتماعات المختلفة لمكتب التنسيق حول هذا الموضوع .

٢ - حكومات تلك البلدان باصدار تعليمات الى الوفود المستثة لها في جنيف بالعمل معا حتى يسفر المؤتمر الادارى العالمى للاتصالات الاذاعية عن نتائج تتفق ومصالح حركة عدم الانحياز ، التي تتطلع الى اقامة نظام دولي جديد للاعلام .

القرار رقم ٢ من استخدام حق النقض (الفيتو)

أن المؤتمر السادس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

أن يذكر بالقرار الخاص باستخدام حق النقض الذي اعتده المؤتمر الخامس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب / أغسطس ١٩٧٦ .

وأن يأخذ في الاعتبار القرار الذي اعتده مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في بورت لويس ، موريشيوس ، في الفترة من ٢٤ حزيران / يونيو الى ٣ تموز / يوليو ١٩٧٦ .

وأن يؤكد من جديد تأييده الثابت لميثاق الامم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الانسان ، ولحق تقرير المصير .

وأن يلاحظ أن بعض البلدان ما زالت تعاني من نير الاستعمار والسيطرة الاجنبية ، والعنصرية ، وأن استخدام بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لحق النقض يمنع شعوب تلك البلدان وسوف يمنعها في المستقبل من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال .

وأمتناع منه بأنه صيانة السلم والامن الدوليين يعتبر مسؤولية جماعية دولية ذات أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، تشبها مع الطابع العالمي للمنظمة ، ومع مبدأ المساواة بين الدول .

وأن يعترف بأن الوضع الدولي الراهن يتطلب اعادة النظر

في ميثاق الامم المتحدة .

١ - يوكد من جديد على أن صيانة السلم والامن الدوليين يعتبر
مسئولية دولية ذات أهمية قصوى تتطلب الاشتراك الفعال لجميع بلدان العالم
وشعوبه في إطار قرارات الامم المتحدة من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين .

٢ - بقرار ضرورة استمرار بلدان عدم الانحياز في الاشتراك بنشاط
في الجهود الرامية لتعديل ميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة الاحكام
المتعلقة فيه بحق النقض الذي يمارسه الاعضاء الدائمون في مجلس الامن
وذلك لتحقيق تطلعات بلدان عدم الانحياز وتنفيذ مبدأ المساواة بين
الدول الاعضاء في المنظمات الدولية .

القرار رقم ٨ حول العام الدولي للمعوقين

أن المؤتمر السادس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد

في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

أن يأخذ طما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤٤٧/٣٠

المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ المتعلق بالاطلان الخاص بحقوق المعوقين .

وأن يأخذ طما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٢٣/٣١

المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ الذي ينص على اعلان عام ١٩٨١ عاما دوليا للمعوقين .

وأن يذكر بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٣/٣٢ المؤرخ

في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ورقم ١٧٠/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ المتعلقين بالعام الدولي للمعوقين .

وأن يأخذ طما بالقرار رقم ٥٩٤ الذي أعتده مجلس وزراء منظمة الوحدة

الافريقية خلال دورته العادية الثلاثين المنعقد في طرابلس من ٢٠ الى ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . وقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في مونرويفيا في الفترة من ٦ الى ١٥ تموز / يوليو ١٩٧٩ .

وأن يحارب عن اقتناصه العسقى بضرورة مساهمة بلدان عدم الانحياز

مساهمة فعالة في العام الدولي للمعوقين .

بقرار :

- ١ - تقديم المعون والتأييد للعام الدولي للمعوقين وللعمل في إطار الامم المتحدة لضمان انجاحه .
- ٢ -حث الدول الاعضاء على الاهتمام بشككة الاشخاص المعوقين وعلى اتخاذ الاجراءات اللازمة للاسهام على نحو فعال وملائم في العام الدولي للمعوقين .
- ٣ - دراسة امكانية تنظيم اجتماعات على مستوى بلدان عدم الانحياز لمناقشة افضل الوسائل لتحقيق اهداف العام الدولي للمعوقين ولتنفيذ المبادئ التي يتضمنها الاعلان الخاص بحقوقهم .

القرار رقم ٩ : الاشادة بمصاحب الفخامة الرئيس جوزيف بروز تيتو

أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في
هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

يسرّح بترحيب حار بوجود صاحب الفخامة جوزيف بروز تيتو ، رئيس
جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية ، بصفته واحدا من أباء حركتنا وأول رئيس
لها .

ويعرب عن امتنانه العميق للرئيس تيتو على مساهماته في وضع مبادئ
عدم الانحياز وأهدافه ، ولجهوده التي لا يكل من أجل الحفاظ على وحدة بلدان
عدم الانحياز وتضامنها ، ولمساهمته الشخصية في إقامة نظاما عالميا أكثر انصافا
وعدلا وسلاما .

يقدم الى الرئيس تيتو تحية خاصة تقديرا منه لكل ما سلف
من أسباب .

القرار رقم ١٠ الاغراب عن الشكر لحكومة كوبا وشعبها

أن المؤتمر السادس لرواسا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد

في هافانا ، كوبا ، خلال الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

بموجب من شكره العادق وامتنانه العميق لشعب كوبا البطل وحكومته وكذلك لمصاحب الفخامة القائد العام فيدل كاسترو ، رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس وزراء جمهورية كوبا ، لترحيبهم الحار والودى ، الذى اسهم أسهاما كبيرا في النجاح الكبير الذى حققه المؤتمر .

ويعود أن بموجب من أرتاحه التام ازا مناخ الاخوة النضالية الذى ساد طوال المناقشات وازا الصراحة الديمقراطية والتفتح الذهني اللتان وجه بهما الرئيس فيدل كاسترو أعمال المؤتمر .

وبموجب من امتنانه بحصة خاصة لجميع التسهيلات التي وضعت تحت تصرف المشتركين في المؤتمر ، ولفعالية التنظيم ولنوعية الخدمات التي قدمتها الامانة الى قصر المؤتمرات تحت رطابة الحزب الشيوعي لكوبا ، وحكومة كوبا والمنظمات الجماهيرية .

وبموجب من شكره لشعب كوبا وحكومتها اللذان لم يدخرا جهدا ، تحت القيادة المستمرة لمصاحب الفخامة الرئيس فيدل كاسترو ، في استضافة ذلك الاجتماع الهام بكل كرامة ، وفي أحباط مناورات التفرة ومحاولات النيل منه التي حاكتها القوى الامبريالية المعادية لنضال الشعوب .

ويسوء كـد ، أخيرا ، على تناوله وثقت في الابعاد الجديدة التي استخلصها المؤتمر ، والرامية الى تعزيز وحدة الحركة والتضامن النضالي لبلدان عدم الانحياز ، والتي أظهرت بذلك الدور المتزايد الأهمية الذي ينبغي على بلدان عدم الانحياز أن تلعبه لحل المشكلات الدولية الرئيسية .

باء - القرارات الاقتصادية

قرار رقم ١ حول البلدان النامية غير الساحلية

أن المؤتمر السادس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا من ٣ الى ٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٩ .

أذ يؤكد من جديد على الاجراءات الخاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية التي أعتمدتها الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى ، وخاصة القرار ٦٣ (٣) ، ٩٨ (٤) ، القسم الرابع كما أغلق عليه و ١٢٣ (٥) لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وأن يعترف بأن أغلب البلدان النامية غير الساحلية تنتمي الى أقل البلدان نموا ، وأن وضعها المفتقر الى المنافذ البحرية نحو البحر قد ازداد ثقاقما بسبب المسافات البعيدة التي تفصلها عن الموانئ البحرية ، والبعد والعزلة عن الاسواق العالمية ، وكذلك بسبب صعوبات خدمات النقل الدولي وتكاليفه المتزايدة ما يشكل عائقا في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، وأن الصعوبات التي تعترضها تشمل أحيانا التسهيلات المادية غير الملائمة على طول طرق العبور ، وفي الموانئ البحرية وكذلك العوائق غير المتوقعة في عمليات العبور والنقل ، والتعقيدات المتعلقة بالجوانب التجارية لدى عبور الاراضي الاجنبية ، بالإضافة الى التكاليف الحقيقية الباهظة للوصول الى الاسواق الدولية .

وأن يعترف ايضا بضرورة وضع هياكل جديدة لاقتصاديات البلدان النامية غير الساحلية من أجل التغلب على العوائق الجغرافية التي يعانون منها .

وأن يؤكد من جديد حق البلدان النامية غير الساحلية في حرية الوصول الى البحر ومنه .

وأن يعرب عن انشغاله ازاء ضعف الموارد المتوفرة لصندوق الاسم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية .

يدعو البلدان المتقدمة ، والمؤسسات الدولية ، وبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي يمكنها القيام بمثل هذا العمل أن تتخذ خطوات فورية من أجل تطبيق الاجراءات الخاصة والاعمال المحددة المتعلقة على الاخص بحاجيات ومشاكل البلدان النامية غير الساحلية .

يحث المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على مواصلة توفير وزيادة مساعدتها للبلدان النامية غير الساحلية وذلك على أساس معدلات امتيازية .

كما يحث البلدان المتقدمة ، وبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي يمكنها القيام بمثل هذا العمل أن تساهم بسفاه في صندوق الاسم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية .

يوصي بتكثيف الأنشطة المتعلقة بمواصلة الدراسات الضرورية وتطبيق الاجراءات الخاصة وبرامج العمل ، بما فيه تلك التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، وكذلك في إطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وعلى المستوى الاقليمي والمستوى الاقليمي الفرعي ، وذلك بالتعاون مع اللجان الاقليمية .

قرار رقم (٢)

حول الاجراءات الخاصة الواجب اتخاذها
لصالح البلدان الاقل نموا

أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز السادس
المنعقد في هاغانا من ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أن يجب عن انشغاله العميق ازاء خطورة الوضع الاقتصادي
والاجتماعي في أقل البلدان نموا .

وأن يأخذ في الاعتبار ضرورة زيادة المساعدة لاقل البلدان نموا
بهدف انعاش اقتصادها على الفور .

وأن يوكد ضرورة التوسع في نقل المساعدة الانمائية الرسمية
الى أقل البلدان نموا .

وأن يوكد كذلك على الاهمية الكبرى للمساهمة التي يمكن
للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، أن تقدمها لتنمية
بلدان أقل نموا منها .

وأن يوكد أن المعونة الخارجية ينبغي أن تصدر عن
البلدان المتقدمة ، وبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى قادرة
على ذلك . بالاضافة الى المؤسسات الانمائية المتعددة الاطراف
وغيرها من مصادر أخرى .

وأن يذكر بالقرارات والمقررات المختلفة التي أعتمدتها
الامم المتحدة وهيئات دولية أخرى ، وخاصة منها القرارات

٦٣ (٣) ٩٨ (٤) و ١٢٢ (٥) التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح أقل البلدان نموا .

يطلب من البلدان المتقدمة ومن المؤسسات الدولية والبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى التي تتوفر لديها الوسائل أن تتخذ تدابير عاجلة لتنفيذ إجراءات خاصة لصالح أقل البلدان نموا .

يسجل بأرتياح المصادقة على برنامج عمل جديد وشامل لصالح أقل البلدان نموا الوارد في القرار ١٢٢ (٥) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويطلب تنفيذه على الفور .

يحث البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية وبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى القادرة على ذلك أن تخصص موارد جديدة بكميات وافرة لمساعدة أقل البلدان نموا .

يطلب من كل بلد من البلدان المتقدمة أن يضاعف على الأقل مساعده الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية التي يقدمها حاليا الى أقل البلدان نموا طبقا للقرار ١٢٢/٥ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

قرار رقم (٣)

يتعلق بمكان انعقاد الدورة السادسة
لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

أن المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد
بهاافانا - كوبا من ٣ الى ٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٩ .

أذ يذكر بأن الاجتماع الوزاري لمجموعة ٧٧ ، المنعقد في عروشا
(الجمهورية المتحدة لتنزانيا) من ٦ الى ١٦ فبراير (شباط) ١٩٧٩ ،
قد سجل بآرتياح العرض الذي تقدمت به حكومة جمهورية كوبا
بأستضافة الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وأن يذكر ايضا ، بأن مجلس التجارة والتنمية قد أحيط طما
أثناء دورته العاشرة الخاصة ، بالعرض الذي تقدمت به
حكومة جمهورية كوبا .

وأن يذكر كذلك ، بأن الدورة الخامسة لمؤتمر الامم
المتحدة للتجارة والتنمية قد وافقت بالاتفاق العام في الآراء
على القرار رقم ١٠٧ ، الذي يدعو منه مجلس التجارة والتنمية بتوصية
الجمعية العامة بأن تتخذ قرار حول مكان انعقاد الدورة السادسة
لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، للعرض الذي تقدمت
به حكومة جمهورية كوبا .

- وأن يدرك ، أن القرار المتعلق بعرض جمهورية كوسا
أنهشق من مجموعة أمريكا اللاتينية ، وحظن بتأييد مجموعة ٧٧ .
- ١ - يوافق بالترحيب ، على العرض الذي تقدمت به كوسا ، باستضافة
الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بهافانا .
- ٢ - ويوصي ، مجلس التجارة والتنمية والجمعية العامة بتوجيه
الرعاية اللازمة لذلك العرض .

قرار رقم (٤)

حول المساعدة والتضامن لاعادة بناء نيكارجوا

أن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعين بهافانا كوبا من ٣ الى ٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٩ .

أن يأخذ في الاعتبار النصر البطولي الذي احرزه شعب نيكارجوا بعد ١٥٠ سنة من الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والامبريالية بقيادة الجبهة السandinية للتحرير الوطني وهي القوة الحقيقية التي تنظم حق تمثيل ، والقوة المشتركة لشعب نيكارجوا ضد دكتاتورية سوموزا .

وأن يعترف بقيام حكومة لاعادة بناء الوطن في نيكارجوا ، كما أنها سلكت سياسة مستقلة ، تقدمية وديمقراطية ترمي الى تشييد نيكارجوا جديدة .

وأن يعرب عن قلقه العميق بالاعمال البربرية والوحشية وأعمال الابداء من طرف نظام سوموزا في محاولات اليائسة لسحق الارادة الشعبية .

وأن يلاحظ بصفة خاصة الوضع الاقتصادي الفظيع التي تسود البلاد بسبب الدمار العشوائي الذي تستب فيه الدكتاتورية وسبب نهب أموال القطر .

وأن يعربون عن اقتناعهم بالضرورة الملحة لوضع برنامج شامل ميسر الاجراءات الدولية لتنسيق جهود الحكومات والهيئات الدولية لانقاذ البلاد من الازمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها .

وأن يرحب بأرتياح بالقرارات التي اعتمدتها الدورة الخامسة في مجلس المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بكاراكاس ، من ٣٠ يوليو / تموز إلى ١٢ أغسطس / آب ١٩٦٩ بقصد إنشاء صندوق للتضامن وتشكيل لجنة عمل بماتاجوا لاعادة بناء نكاراجوا .

وأن يعرب عن أرتياحه من جهة أخرى لسياسة عدم الانحياز التي سلكتها حكومة نكاراجوا الجديدة وأنضمامها الى حركة بلدان عدم الانحياز.

(١) بحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه حتى يتمكن شعب نكاراجوا من مواجهة احتياجاته الملحة .

(٢) يناشد جميع الحكومات والهيئات الدولية للمشاركة في إعادة بناء اقتصاديات البلاد وانعاشها .

(٣) يشير الى الضرورة العاجلة لتقديم المساعدة المادية والتعاون المالي والتقني الى الحكومة الثورية .

(٤) يشير الى أن المساعدة التي ستقدم ، يجب أن تقوم على الاحترام المطلق والاولويات التي حددتها حكومة اعادة البناء الوطني .

(٥) يطلب الى جميع المؤسسات المالية الدولية والى الحكومات المعنية ، التخفيف من الديون الخارجية لنكاراجوا وإعادة التفاوض بشأنها .

(٦) بحث جميع الدول الاعضاء في الحركة بأن يقدموا دعمهم للصندوق الدولي للتضامن من أجل إعادة بناء نكاراجوا الذي تقرر انشاؤه من طرف المنظمة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية .

(٧) يحذر ضد جميع المحاولات الرامية الى الربط بين
العون الخارجي وبين قرارات سياسية من شأنها أن تنس بالسيادة
الوطنية وبالحق في تقرير المصير .

(٨) يشجب الحملة الدولية التي تقوم بها العناصر الرجعية
للنيل من السمعة والثقة الدولية التي تتمتع بها الحكومة الجديدة لنيكاراجوا
لإعاقة جهودها من أجل إعادة البناء والانعاش الاقتصادي .

(٩) يدين كل محاولات التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية
لنيكاراجوا .

قرار رقم ٥ حول مساعدة جمهورية غينيا

الاستوائية لاعادة بناء البلاد

أن المؤتمر السادس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا - كوبا من ٣ الى ٧ سبتمبر / ايلول ١٩٦٩ .

أن يأخذ في الاعتبار التغييرات التي طرأت على جمهورية غينيا الاستوائية بعد هزيمة النظام الدموي والمدمر الذي يسيطر على البلاد .

وأن يدرك حالة الدمار والبؤس والفوضى الاقتصادية التي فرضها نظام ماسياس على البلاد خلال الاحدى عشر سنة التي حكم خلالها بما يترتب عن ذلك من شلل لكل نشاط الدولة والادارة .

وأن يلاحظ البيان الذى ادلى به الناقب الاول لرئيس المجلس العسكرى الاعلى لغينيا الاستوائية خلال أجتتماع مؤتمر القمة .

وأن يعرب عن اقتناعه بالحاجة الملحة الى مساعدة جمهورية غينيا الاستوائية اقتصاديا وثقنيا وماليا وانسانيا وغير ذلك بهدف اعادة السير العادى لمؤسساتها وكذلك ضمان تنفيذ الخطة الشاملة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

(١) يعرب عن ترجيحه بالتغييرات التي طرأت في غينيا الاستوائية بأقامة نظام يضمن حرية الشعب وسارسة الديمقراطية واحترام الفرد ويضمن الاختيارات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . في المستقبل .

(٢) بحث جميع الحكومات والمنظمات الدولية الى تقديم العون اللازمة لغينيا الاستوائية للتخفيف من احتياجاتها الملحة والمساهمة في اعادة بنائها ونموها الاقتصادى .

قرار رقم ٦ يتعلق بالسيادة الدائمة

على الموارد القومية في الاراضي العربية المحتلة

أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا - كوبا ، في الفترة من ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أن يذكر بالقرار رقم ٢٩ لمؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو في شهر اغسطس / آب ١٩٧٦ ، والذي يحمل عنوان " السيادة الدائمة على الموارد القومية في الاراضي العربية المحتلة " .

أن يذكر ايضا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ١٦١ المؤرخ في ١٩ ديسمبر / كانون الاول ١٩٧٧ والذي يحمل نفس العنوان .

١ - أن يؤكد من جديد على حق الدول والشعوب العربية التي تحتل اسرائيل اراضيها في السيادة والسيطرة الكاملة والفعالة والدائمة على كل مواردها الطبيعية ومواردها الاخرى وثرواتها ونشاطاتها الاقتصادية .

٢ - كما يؤكد من جديد على عدم شرعية كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية والموارد الاخرى والثروات والنشاطات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ويدين المؤتمر بشدة اسرائيل لاستغلالها هذه الموارد .

٣ - يوكد من جديد على حق الدول والشعوب العربية والمتعرضة للعدوان والاحتلال الاسرائيلي ، في التعويض الكامل عن الاستغلال والنهب والخسارة والاضرار التي لحقت بمواردها البشرية والطبيعية وبكل الموارد الاخرى . وبثروتها ونشاطاتها الاقتصادية ، وبمجل اسرائيل مسوولية تلبية المطالب العربية الناجمة عن كل ذلك .

٤ - يطلب الى كل الدول تقديم الدعم والمعونة الى الدول والشعوب العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة حقوقها السالفة الذكر .

٥ - يحث كل الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وكل المؤسسات الاخرى على عدم الاعتراف أو التعاون مع اسرائيل أو مساعدتها بأي حال من الاحوال على استغلال موارد الاراضي المحتلة أو على إجراء أى تغيير في التركيب السكاني أو في الطابع الجغرافي أو في الهياكل المؤسسية لهذه الاراضي .

٦ - يدين الاجراءات الاسرائيلية الرامية الى نهب وتحويل مجرى الموارد المائية في فلسطين وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ما يؤدى الى حرمان الشعب العربي المحتل من الموارد المائية الضرورية لضمان معيشة وتنمية اقتصادية .

٧ - يدين مرة اخرى نشاطات الاقتصاد الاجنبي والمصالح الاخرى في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى ، ويطلب من كل الحكومات اتخاذ اجراءات تشريعية وإدارية وغير ذلك من الاجراءات الاخرى التي من شأنها ان تضع حدا لنشاطات شركاتها الوطنية والنفطية

وكل مؤسساتها وهياكلها الاخرى الخاضعة لوصايتها فسي
الاراضي العربية المحتلة ويمنعها من أى عمل في هذه الاراضي
ومن أى تعاون مع القوة المحتلة .

٨ - كما يدين جميع البلدان أو النظم التي تد سلطات الاحتلال
الاسرائيلية بالمواد الاستراتيجية وخاصة منها البترول ، ما يؤدي
الى تعزيز سيطرة اسرائيل على الاراضي العربية ومساعدتها على
مواصلة سياستها التوسعية ، منتهكة بذلك القرارات العديدة لمركبة
عدم الانحياز وقرارات الامم المتحدة .

٩ - يوصي كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن تقوم بعمل
مشترك في الجمعية العامة لمطالبة الامم العام بالقيام بحملة متواصلة
وواسعة النطاق من أجل اعلام الرأى العام حول موضوع نهب اسرائيل
والمصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى للموارد الطبيعية العربية واستغلالها
السكان العرب في الاراضي العربية وخاصة الشعب الفلسطيني والايدي
العاملة الفلسطينية ، على أن تقوم بذلك عن طريق مكتب الاعلام العام
التابع للامانة العامة ، أو بواسطة اية وسيلة أخرى متاحة .

قرار رقم ٧ حول الخطوط التوجيهية لسياسة تعزيز
الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية

أن المؤتمر السادس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز
المنعقد في هافانا - كوبا ، من ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أن يأخذ في الاعتبار عدم الاستقرار الحالي للاقتصاد العالمي
الذي يتميز ، بين ما يتميز به من سمات أخرى ، بتضخم معمم ومتزايد
وبفوضى نقدية وباستمرار التحويلات المعاكسة للموارد ، لا سيما عن
طريق الشركات عبر الوطنية ، مما يؤثر تأثيرا معاكسا على اقتصاديات
البلدان النامية .

يقدر اتخاذ الخطوط التوجيهية التالية التي ستطرح على
السلطات المختصة للبلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز وذلك في
أطار تعزيز اعتمادها الجماعي على أنفسها .

أ - ينبغي على بلدان عدم الانحياز - دون المساس بمصالحها
الوطنية أو التزاماتها الحالية - أن تقدم لبعضها البعض أولوية
التزويد بالمنتجات الأولية و سلع التصدير الأساسية ، على أساس سنوي
أو متعدد السنوات حتى تلبي أدنى حاجياتها حسب أساس مخططة ومضمونة
وتلبي قدر الامكان احتياجاتها الطارئة في حالة توقف التزويد مؤقتا .

ب - وعندما تمنح أولوية التزويد ، ينبغي أن يتم ذلك عن طريق
التعاقد مباشرة بين حكومات البلدان المصدرة والموردة .

ج - ينبغي على بلدان عدم الانحياز أن تشارك في مشروعات
مشتركة تهدف الى خلق قدرات للانتاج والمعالجة باستغلال عوامل
الانتاج المتوفرة لدى هذه البلدان لا سيما في القطاعات البتروكيمياوية

والاسمدة والانتاج الزراعي وصناعة الادوية والنقل والمواصلات والنقل
البحري والتأمينات وذلك في اطار القواعد التأسيسية المقبولة بصفة
عامة ، والتي يهتمين وضعها في وقت قريب لمثل هذه المشروعات
المشتركة .

د - ينبغي على بلدان عدم الانحياز ان تشرع في تنظيم
أعمالها في ميدان البحث والتنمية بما في ذلك مشاركة الجميع فـي
تمويلها ونتائجها ، مع التركيز على القطاعات الالوية مثل مصادر الطاقة
الجديدة والمتجددة والانتاج الغذائي .

هـ - ينبغي على بلدان عدم الانحياز ان تلجأ ، عندما يطلب
الامر ذلك ، الى تحسين فعاليتها ، واستخدام اوسع لموارد المؤسسات
الحكومية الدولية لتمويل التنمية في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان
النامية وأن تركز المزيد من جهودها على القطاعات التي تهتم بالدرجة
الاولى البلدان المتقدمة ، مع مراعاة تمويل القطاعات التي لا تدخل في
حقل النشاط التقليدي للمؤسسات المالية الدولية الموجودة التي تسيطر
عليها البلدان المتقدمة ، ومراعاة الاحتياجات الملحة لاقبل البلدان نموا
بصفة خاصة وأشد الاقطار تأثرا ، عند توزيع الاموال .

و - ينبغي على جميع بلدان عدم الانحياز التي تستطيع أن تقوم
بذلك أن تتخذ الاجراءات لزيادة المساعدة المالية التي تقدمها للبلدان
الاخرى غير المنحازة التي هي في حاجة اليها ، مع توجيه اهتمام خاص
الى الصعوبات الخاصة التي تواجهها اقل البلدان تقدما وبالمشاكل
الخاصة التي تعاني منها أشد الاقطار تأثرا .

ز- يتعين على البلدان غير المنحازة التي تستثمر اموالها فـي البلدان الاجنبية ان تحول قسما متزايدا من هذه الاموال الى بلدان عدم الانحياز الاخرى .

كما يتعين على بلدان عدم الانحياز المتلقية للمعونة وفـي إطار سياستها الوطنية أن تتخذ اجراءات لضمان استثمارات البلدان الاخرى غير المنحازة وأن تخصص معاملة مواتية لهذه الاستثمارات .

ويدعو المؤتمر البلدان النامية الاخرى غير الاعضاء في حركة عدم الانحياز للعمل بتلك الخطوط التوجيهية .

قرار رقم ٨ حول التعاون الاقتصادي
بين البلدان النامية في مجال صناعة الادوية

أن المؤتمر السادس لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أذ يذكر برنامج عمل عدم الانحياز للتعاون الاقتصادي الذي
أعتمده المؤتمر الخامس المنعقد في كولومبو في شهر أغسطس / آب ١٩٧٦ .

وأن يذكر ايضاً بالقرار رقم ٢٥ حول التعاون بين البلدان النامية
في مجال انتاج وتموين وتوزيع الادوية ، الذي اعتمده نفس المؤتمر .

وأن يعترف بأهمية الادوية في رفع مستوى الصحة والرفاهية لشعوب
البلدان النامية .

وأن يأخذ في الاعتبار الحاجة الى تعاون متزايد بين البلدان
النامية لضمان ترشيد انتاج المنتجات الصيدلانية وتوزيعها في إطار
تحديد المتطلبات الأساسية لهذه البلدان من الادوية .

١ - يسوِّد التوصيات الواردة في التقرير الذي يحمل عنوان
"المنتجات الصيدلانية في العالم النامي والسياسات الخاصة بالادوية والتجارة
والانتاج " والذي قدمته حكومة جويانا بصفتها المنسق في قطاع التجارة
والنقل والصناعة في برنامج عمل عدم الانحياز للتعاون الاقتصادي والذي
يقترح ضمن أمور أخرى .

أ) إنشاء ثلاث مؤسسات على الاقل للتنسيق الاقليمي على مدى
العامين القادمين (مثل التعاونية الاقليمية ومراكز خاصة بتكنولوجيا الادوية
وانتاجها أو مراكز اقليمية للادوية) توزع كل منها توزيعاً ملائماً في كل منطقة

نامية لكي تعمل كرابط رئيسي بين المنظمات الوطنية في المنطقة ولكي تقوم ببعض الوظائف التالية :-

- ١ - أعداد قوائم بالادوية وصيغ تركيبها .
- ٢ - تجميع المشتريات ومراقبة الجرد وانظمة التقديرات بالنسبة لاحتياجات الادوية على المستوى الاقليمي .
- ٣ - وضع مبادئ قانونية تتعلق بالملكية الصناعية .
- ٤ - أعداد المناقصات والعقود النموذجية لاستيراد الادوية .
- ٥ - توفير المعلومات عن مصادر التوريد والتقنية .
- ٦ - تقديم المساعدة في عملية اختيار وتقييم الادوية المستوردة .
- ٧ - مراقبة الاسعار ومراقبة اجهزة تسعير النقل واستيراد التكنولوجيا .
- ٨ - النهوض بالتعاون الصناعي بين الدول الاعضاء .
- ٩ - المساعدة في تأمين واردات التجهيز بأفضل الشروط الاقتصادية .
- ١٠ - تنظيم فترات تدريبية لموظفين حكوميين في مجالات السياسة الصحية والتموين والانتاج . . الخ .
- ١١ - انتاج الادوية والمركبات نصف الجاهزة للعديد من البلدان .
- ١٢ - اجراء بحوث في المختبرات والمصانع الرائدة حول الوسائط الصناعية وشبه الصناعية من أجل ادخال منتجات جديدة وتكييف التقنيات المستوردة .
- ١٣ - أعداد تقارير متعلقة بجدوى مشاريع تنمية الادوية .
- ١٤ - ضمان مراقبة النوعية فيما يخص المواد الخام والمنتجات الصيدلانية نصف الجاهزة والجاهزة .

ب) بذل الجهود من أجل ضمان انشاء او توسيع ثلاثة مصانع لوضع صيغ الادوية وربما وصل العدد الى ستة وهذا خلال السنتين القادمتين ، توزع توزيعا

ملافا في كل اقليم من الاقاليم النامية .

ج) انتاج الاعشاب الطبية للتصدير أو لمعالجتها فيما بعد واقامة
أماكن لحفظ الاعشاب على المستوى الوطني .

د) انتاج المستخلصات الحية من الفدود وغيرها من فضلات المسالخ
بقصد المعالجة .

٢ - يعرب عن تقديره لبرنامج الامم المتحدة للتنمية لتمويله
للمشروع الاول حول التعاون بين البلدان النامية في ميدان المنتجات الصيدلانية
وكذلك تقديره للاونكتاد ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة
العالمية وقسم التعاون التقني من أجل التنمية التابع للامم المتحدة على مساندتهم
الفعالة لحكومة جويانا ، بصفتها الوكالة المنفذة ، في تطبيق المشروع .

٣ - يدعو حكومات البلدان النامية والمنظمات الدولية ذات
الصله كبرنامج الامم المتحدة للتنمية وموتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية الى المساعدة
في تحقيق الاهداف المذكورة في الفقرة ١ اعلاه .

٤ - يقرر أن يضطلع منسق قطاع التجارة والنقل والصناعة فسي
برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي باتخاذ التدابير اللازمة ، بالتشاور
مع منسق قطاع الصحة ، لضمان تنفيذ احكام هذا القرار في وقت مبكر .

قرار رقم ٩ حول المفاوضات الشاملة المتعلقة
بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد
في هافانا - كوبا من ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أن يذكر النداء الذي وجهه المؤتمر الرابع المنعقد في الجزائر
الى المجتمع الدولي لاقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على
المساواة والمصلحة المشتركة لجميع البلدان ، وبمجان وبرنامج العمل الخاص باقامة
نظام اقتصادى دولي جديد اللذين اعتمدتهما فيما بعد الجمعية العامة للأمم
المتحدة في دورتها السادسة الخاصة .

وأن يذكر أيضا بأن رؤساء الدول والحكومات قد أكدوا في مؤتمر
القمة الخاص بالمنعقد في كولومبو على أن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد
يتطلب مبادرات جريئة ويقتضي حولا جديدة وملموسة وشاملة ، وان اقامة هذا
النظام لا يمكن ان يتحقق عن طريق اصلاحات الجزأة أو الار تبال لمواجهة
الصعوبات الاقتصادية الحالية .

وقد درس الاء والتوصيات الواردة في البيان ، ولا سيما الفقرات من
٢٩ الى ٣٢ المتعلقة بالمفاوضات الشاملة حول التعاون الاقتصادي الدولي
من أجل التنمية التي اعتمدها الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق بلدان عدم
الانحياز المنعقد في كولومبو من ٤ الى ٩ يونيو / حزيران ١٩٧٩ .

وأن يلاحظ بقلق عيق أنه بالرغم من انعقاد عدة مؤتمرات دولية
حول اقامة نظام اقتصادى دولي جديد لم يتحقق اى تقدم حقيقي لعدم
وجود ارادة سياسية اصيلة من قبل اغلبيه البلدان المتقدمة للشروع فسي
مفاوضات جديدة .

وأن يدين في هذا الصدد لجوء بعض البلدان المتقدمة الى خطة ترمي الى تفرقة البلدان النامية والى اللجوء الى مناورات التسويق والسياسات الرامية الى تجزئة المسائل الشاملة ذات البعد الدولي من أجل التغلبي من التزاماتها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

وأن يؤكد من جديد تمسكه بتضامن البلدان النامية الذي يمكنها من تنسيق مصالحها المتنوعة وبأخذ مواقف موحدة وتعزيز قوتها التفاوضية الجماعية .

وأن يؤكد من جديد التزامه الدائم على التوصل عن طريق المفاوضات الى اعادة تنظيم هيكل الاقتصاد العالمي على أساس مبادئ المساواة والانصاف .

وأن يؤكد أن المفاوضات الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن تجرى في اطار الامم المتحدة .

وأن يؤكد من جديد في هذا الصدد الدور الاساسي للجمعية العامة للامم المتحدة .

(١) يقر الاقتراح الوارد في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو والخاص ببدء جولة من المفاوضات المنتظمة والشاملة حول التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، وستوجه هذه المفاوضات نحو العمل الفعلي كما تسمح باتخاذ اسلوب في معالجة المشاكل الكبرى المطروحة وتتناول في آن واحد عدة مستويات وتكون مفتوحة لمشاركة كل البلدان .

(٢) يعتبر انه ينبغي لهذه المفاوضات أن :-

— تجرى في اطار الامم المتحدة بمشاركة كل الدول وحسب جدول زمني محدد .

— تتضمن المشاكل الكبرى التي تطرح في ميدان المواد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والتمويل .

— تساهم اسهاما هاما نحو تنفيذ استراتيجية دولية جديدة للتنمية في اطار العقد الثالث للامم المتحدة من أجل التنمية .

(٣) ويعتبر بالاضافة الى ذلك أنه لا ينبغي لهذه المفاوضات بأن تؤدي في أى حال من الاحوال الى وقف المفاوضات الجارية في محافل أخرى بل ينبغي أن تستلهمها وأن تدعها .

(٤) يطلب من البلدان المتقدمة ان تستجيب لهذا الاقتراح على نحو ايجابي لانه سوف يتوقف نجاحه على تغيير موقف هذه البلدان وعلى التزامها الصريح بحسن نيتها في المشاركة في مفاوضات حقيقية من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

(٥) يوكد على أنه ينبغي لمجموعة ٧٧ ، بعد اعتمادها للاقتراح الخاص بالمفاوضات الشاملة حول التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية ان تقدم رسميا هذا الاقتراح في الدورة الثامنة للجنة العموم التي شكلت طبقا للقرار ١٧٤/٣٢ للجمعية العامة .

(٦) يعتبر انه ينبغي للجنة العموم أن تضطلع بمهام اللجنة التحضيرية لهذه المفاوضات وأن تقدم الى الدورة الخاصة للجمعية العامة في سنة ١٩٨٠ تقريرا نهائيا يتضمن هذه التوصيات حول الاجراءات والجدول الزمني وجدول الاعمال المفصل للمفاوضات الشاملة .

٧ (يوكد انه ينبغي أن تكون هذه المفاوضات مسبوقة باجتماعات تحضيرية لمجموعة ال ٧٧ على المستوى الوزاري للنظر في الجوانب المختلفة للمفاوضات وتحديد استراتيجية البلدان النامية بهذه المناسبة وضمان أن تؤدى التي تدعم قدرتها على المفاوضة واعتمادها الذاتي الجماعي .

٨ (توصي الاجتماع القادم لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ بتحديد ترتيبات المرحلة التحضيرية للمفاوضات الشاملة على مستوى البلدان النامية .

قرار رقم ١٠ حول المساعدة الرامية لاغاثة جمهورية
دومينيكا واعادة بنائها عقب اعصار ديفيد

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد
في هافانا - كوبا من ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أن يعرب عن تعاطفهم العميق مع شعب الدومينيكان بسبب الدمار
الذي أصاب بلاده من جراء أعصار دافيد في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٧٩ .

وأن يعتبر أن الاقتصاد والهياكل الأساسية بمجموعها قد دمرت بالفعل
وأن يعتبر أن هذه الجزيرة الصغيرة قد حصلت على استقلالها منذ
زمن قصير ، وأنها لم تبدأ جهودها في التنمية ، بعد التدمير الاستعماري
الامؤخرا .

وأن يرحب بالاستجابة السخية لدول عدم الانحياز ودول أخرى لنداء
دول الكومنولث وجزر الكاريبي وسرى لانكا بدعم من رئيس المؤتمر لمساعدة
شعب الدومينيكان .

وأن يحث المجتمع الدولي لتقديم دعمه لشعب الدومينيكان فـي
جهوده لاعادة بناء اقتصاد الدومينيكان ومجتمعها .

يقـرر بناءً على طلب حكومة الدومينيكان ، أن يشكل رئيس الحركة
مجموعة مخصصة من بين الدول الاعضاء لادارة الصندوق .

قرار رقم ١١ حول تقديم المعونة المادية
للجمهورية الدومينيكية

أن المؤتمر السادس لروءساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد
في هافانا - كوبا من ٣ الى ٨ سبتمبر / ايلول ١٩٧٩ .

أن يأخذ في الاعتبار ان جمهورية الدومينيكان قد تكبدت خسائر
فادحة بسبب اعصار " دافيد " .

وأن يعتبر أن الافان من الاشخاص أصبحوا بدون مأوى .

وأن يعترف بأن جمهورية الدومينيكان تعيش حالها كارتة وطنية .

وأن يعتبر ضرورة التعبير عن التضامن نحو الشعب الدومينيكاني .

١ - يحث جميع بلدان المجتمع الدولي وصحة خاصة أعضاء حركة
عدم الانحياز أن تقدم مساعدة فعالة لجمهورية الدومينيكان .

٢ - يلاحظ أن جمهورية الدومينيكان لا تستطيع أن تتغلب
على هذه الوضعية وحدها بدون تضامن المجموعة الدولية .

٣ - يطلب أن تقدم هذه المساعدة المادية حالا نظرا للطابع
الطرح الذي يتسم به الوضع الذي يعاني منه حالها الشعب
الدومينيكاني .

العرفق الأول

قرار يتعلق بوسائل دعم الوحدة والتضامن والتعاون

بين البلدان غير المنحازة

وافق رؤساء الدول والحكومات على التوصيات التالية:

أولا - أعداد وتسيير الاجتماعات

أ) على البلدان المشاركة في سائر الاجتماعات وموترات وزراء خارجية البلدان غير المنحازة أو في موتمرات القمة أن يوزعوا مشروطات الوثائق ، والقرارات والقرارات ووثائق العمل ليتمكن المكتب ومجموعة البلدان غير المنحازة من دراستها مقدما دراسة مشتركة . وذلك لا يستبعد قدرة أوحق اى بلد من أن يقدم قرارا خلال انعقاد الاجتماع اذا ما اقتضى موقف خاص لذلك الاجراء .

ب) وقد ينبغي في المستقبل وبقدر الامكان تجنب اعتماد قرارات منفصلة بعدد موضوعات تكون الوثيقة النهائية قد تناولتها .

ج) كما ينبغي ، كلما كان ذلك في الامكان ، توفير بيانات موجزة لتوضيح المواقف التي اتخذت اهان الاجتماعات السابقة لبلدان عدم الانحياز والمواقف التي ساندتها هذه البلدان في الجمعية العامة للامم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الدولية ، بخصوص النقاط المختلفة موضع البحث .

د) تفويض مؤتمرات وزراء الخارجية التي تسبق مباشرة مؤتمرات القمة لتأليف اللجنتين السياسية والاقتصادية ، لتتمكن من الشروع في درس مشروع الوثائق النهائية ومن شأن ذلك أن يتيح للوفود وقتا أكبر لتتمكن من دراسة المشاريع المقدمة . ويمكن العمل بنفس القاعدة لاعداد الاجتماعات وموترات وزراء خارجية البلدان غير المنحازة .

هـ) ينبغي مواصلة النظام المعمول به حاليا الذي يقتضي جمع وزراء خارجية جميع البلدان غير المنحازة ، ثمانية عشر شهرا تقريبا ، بعد كل مؤترقة .

و) كما ينبغي مواصلة النظام المعمول به حاليا الذي يقتضي بعقد اجتماعات عامة لروءساء وفود مجموعة بلدان عدم الانحياز في بداية انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتهدف هذه الاجتماعات الى تحديد الاولويات وتشكيل مجموعات عمل للبلدان النامية خلال انعقاد دورة الجمعية العامة .

ز) يجب عقد اجتماعات عامة لمجموعة بلدان عدم الانحياز في نيويورك على مستوى الممثلين الدائمين لدى الامم المتحدة ، في فترات منتظمة كل شهرين على الاقل ، أو على فترات اقصر اذا ما تطلب الامر ذلك .

ح) يقوم رئيس مجموعة بلدان عدم الانحياز ورئيس مكتب مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية والاجتماعات على مستوى الوزراء ومكتب التنسيق بدور نشط في الاجتماعات ، سواء في تسهيل المناقشات أو اجراء وتيسير المشاورات حول جميع المسائل الهامة موضوع البحث ولا سيما المسائل التي تكون موضع جدال ، وذلك بهدف التوصل الى اتفاق عام في الآراء .

ط) بمناسبة كل أجتاع أو مؤتمر للبلدان غير المنعازة ، يجب على مكتب التنسيق أن يقترح طريقة تنظيم العمل وتوزيع البنود التي تدرس وفقا للجدول الزمني الموقت .

ي) لا يقبل مؤتمر القمة أي اقتراح يرمي الى تأليف هيئات أو أجهزة أو برامج جديدة ما لم يدرس الخبراء مدى جدواها وانتاجيتها . وما لم يستعرضها مكتب التنسيق ، على أنه ينبغي فسح مجال كاف للمبادرات والانشطة التي تدخل في اطار بيانات القمة والاعلانات والبيانات الوزارية .

ك) يجب أن تستند المؤتمرات التي تمقد باسم حركة عدم الانحياز على القرارات التي اتخذت أو الهراج التي اتفق عليها في مؤتمرات القمة أو المؤتمرات الوزارية لبلدان عدم الانحياز ولا يجوز لمكتب التنسيق أو للجنة العموم أن تعقدها الا بعد دراستها بعناية .

ل) يستمر البلد المضيف في الاضطلاع بمسؤولية دقة الوثائق النهائية التي اعتمدها اجتماعات ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز ، لكنه ينبغي دعوة جميع البلدان الى أن ترسل في أقرب وقت ممكن ملاحظاتها الى البلد المضيف الذي سيقوم بتصحيح أية اخطاء قد تقع اثناء طبع الوثائق ، وينشر طبعه ثانية مصححة .

وفي هذا الصدد فإن مركز الوثائق الذي اقترح انشاؤه فسي كولومبو (سيرى لانكا) يمكن أن يفضّل بدور هام كوديع للنصوص الاصلية للوثائق النهائية .

م) يجب على حكومات بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية المشاركة أن تفكر في امكانية تمثيلها تمثيلا ملائما على المستويين الفني والسياسي أثناء اجتماعات اللجان الاقتصادية المنسقة المكلفة بتنفيذ برنامج العمل الخاص بالتعاون الاقتصادي .

ن) يجب على البلدان المضيئة لمؤتمرات القمة ولكل اجتماعات ومؤتمرات وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز المقبلة وكذا الاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق أن توزع قبل تلك الاجتماعات بشهرين تقريبا مشاريع القرارات والوثائق النهائية حتى يمكن اجراء مشاورات تمهيدية ملائمة بين الدول الاعضاء في المكتب ومجموعة بلدان عدم الانحياز ككل .

وسوف تساعد هذه المشاورات التمهيدية بما فيها تبادل وجهات النظر شفويا أو كتابيا على تحديد المجالات التي قد تكون موضع جدال أو خلاف وتقللها كما تسمح بالتوصل الى اتفاق عام في الآراء واتفاق في الموترات والاجتماعات .

ثانيا - مكتب التنسيق

١ - التفويض : يظل تفويض مكتب التنسيق وفقا لما ورد في القسم الاول من قرار كولومبو في هذا الشأن . وتبين الفقرة ٤ من القسم الاول الوظائف الاضافية للمكتب .

٢ - تأليف المكتب وعدد أعضائه :

أ) يظل المكتب متألفا من ممثلين تختارهم موتمرات رؤساء الدول والحكومات وفقا لمبادئ التوزيع الجغرافي المتوازن والاستمرارية ، والتناوب .
ب) يرفع عدد أعضاء المكتب الى (.....)

٣ - مستوى الاجتماعات ووتيرتها

يجتمع مكتب التنسيق :

أ) على مستوى وزراء الخارجية أو الممثلين الخاصين للحكومات أثناء السنة التي ينعقد فيها مؤتمر للقيمة وقبل انعقاد المؤتمر ذاته .
وبجوز أن تعقد اجتماعات طارئة للمكتب على مستوى وزاري تبعاً للحاجة .
ب) على مستوى الممثلين الدائمين لبلدان عدم الانحياز بمقر منظمة الامم المتحدة في نيويورك مرة في الشهر كقاعدة .

٤ - وظائف مكتب التنسيق

أ) تظل وظائف المكتب المحددة في القسم الاول (٤) من قرار كولومبو معمولا بها .

ب) يستعرض ويسهل أحوال العدد المتزايد من الهيئات ومجموعات التنسيق الاقتصادي وفرق العمل وغيرها .

ج) يدرس المكتب التدابير الملوسة والعملية اللازم اتخاذها لضمان توزيع منظم ومستمر للمعلومات على الجمهور ووسائل الاعلام فيها يتعلق بمبادئ الحركة ومواقفها وأنشطتها التي سبق الاتفاق عليها .

د) ينفذي النظر اثناء اجتماعات مكتب التنسيق بمقر منظمة الامم المتحدة في نيويورك بضمان عمل مشترك من بلدان عدم الانحياز في المجالات المتخصصة وذلك بتأليف مجموعات للتنسيق الاقتصادي في المؤتمرات الدولية .

هـ) يقوم المكتب بتشجيع البلدان غير المنحازة على تنسيق عملها ومواقفها ضمن مجموعة السبعة والسبعين ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وذلك حتى تقوم الحركة بدور الحافز السند اليها منذ قمة الجزائر .

و) حينما يطلع مكتب التنسيق بوظائفه في مقر منظمة الامم المتحدة في نيويورك ، فإنه ينفذي ، كقاعدة عامة ، اصدار البيانات على مستوى الممثلين الدائمين في اجتماعات عامة . ومع ذلك ، فإنه يجوز لاجتماعات المكتب على مستوى الممثلين الدائمين ان تصدر بيانات في أجتاعات مفتوحة . وذلك في ظروف استثنائية عندما تكون هناك حاجة ملحة لاصدار بيان من قبل

اجتماع عام . وينبغي اتاحة الفرصة للاعراب عن تحفظات على البيانات
المقدمة عن الاجتماع العام أو المكتب ، ويجوز للرئيس توزيعها على
جميع الاعضاء ، على الا تدرج تلك التحفظات في نص البيان .

٥ - رئاسة مكتب التنسيق

يقضي التقليد المتبع بأن يتولى البلد المضيف لمؤتمر القصة
السابق مهام الرئاسة الى حين انعقاد المؤتمر التالي للقمة ، وتبقى
وظائف الرئيس هي نفس الوظائف المنصوص عليها في القسم الاول (٥)
من القرار الصادر في كولومبو والمتعلق بالمكتب .

٦ - عقد الاجتماعات

أ) ينبغي اتباع طريقة العمل الحالية بالنسبة لعقد
الاجتماعات مرفقا لما ورد في القسم الاول (٥) من القرار الصادر
في كولومبو .

ب) يتم اخطار جميع اعضاء الحركة بصورة شخصية بالدعوة
الموجهة الى عقد اجتماعات مكتب التنسيق وجدول أعمالها .

٧ - المشاركة في المكتب واتخاذ القرارات :

أ) لا يجوز التمييز بين البلدان الاعضاء في المكتب والبلدان
غير الاعضاء فيه ، وذلك فيما يتعلق بالاتي :-
- أخذ الكلمة في الاجتماعات .
- تحديد مواعيد وأماكن الاجتماعات
- المشاركة في اللجان وكذا في مجموعات العمل ومجموعات الصياغة
المنفوحة العضوية على أن يكون معلوما بأن الصياغة لا تدخل ضمن عملية

اتخاذ القرارات .

- تقديم الاقتراحات .

(ب) يجوز لجميع الاعضاء الكاطلي العضوية في الحركة أن يشاركوا على قدم المساواة أثناء اجتماعات مكتب التنسيق في دراسة المسائل التي يرى المكتب انها بكل تأكيد تهمهم مباشرة وفسي اتخاذ القرارات بشأنها .

(ج) ينبغي الاستمرار في وضع محاضر لجميع الاجتماعات الرسمية لمكتب التنسيق وكذلك الاجتماعات العامة . تلك المحاضر التي تتضمن الموافقة عليها في اجتماعات لاحقة للتأكيد من انها تعكس المداولات على نحو سليم .

(د) أن جميع القرارات التي يصادق عليها مكتب التنسيق على مستوى الممثلين الدائمين بنيويورك يجب أن تعرض بعد ذلك وفي اقرب وقت ممكن على اجتماع عام يطلب من أى عضو من الاعضاء الكاطلي العضوية .

ثالثا - اعتناء القرارات بالاتفاق العام في الآراء

يستمر العمل بتقليد اعتناء بلدان عدم الانحياز لقراراتها بالاتفاق العام في الآراء .

ويتسم الاتفاق العام في الآراء بسمة لا يمكن تعريفها بالكلمات الا اننا نعرف جميعا مفهومها غريزيا . ان الاتفاق العام في الآراء يفترض التضام واحترام وجهات النظر المختلفة بما في ذلك الاختلاف ، وبالتالي فإنه يتطلب تناحرا متبادلا ، ويمكن على أساسه التوصل الى اتفاق من خلال عملية موائمة مغلصة بين الدول الاعضاء تسفيا مع الروح الحقيقية

لعدم الانحياز . كما يعتبر الاتفاق العام في الآراء صيغة لحل وسط
نهائي تؤدي في النهاية الى موقف متفق عليه بشكل تام ، وذلك بفضل
المشاورات والمناقشات والمفاوضات السابقة لذلك . وبعبارة اخرى ، فإن
الاتفاق العام في الآراء يمثل تقاربا عاما وتنسيقا بين وجهات النظر
التي تعبر عن اكبر قدر من الموافقة في المؤتمر والاجتماع ويعزز وحدة
الحركة وقوتها أو يصونهما على الأقل .

١ - التحفظات :

يستمر العمل بالتقليد الذي يسمح باهداء التحفظات حول القرارات التي تعتمد اجتماعات أو مؤتمرات البلدان غير المنحازة . الا انه يتعين تحاشي هذه التحفظات بقدر الامكان لانها قد تؤدي الى اضعاف الاتفاق .

أن التحفظات وسيلة للمحافظة على الطابع الديمقراطي للحركة وسيادة كل عضو من أعضائها . ومن جهة أخرى فانه من المتفق عليه عموماً بأن التحفظات لا يمكن ان تمثل عائقاً في وجه الاتفاق العام في الآراء ولا تشكل حق نقض أو فيثسو .

٢ - وسائل تعزيز الاتفاق العام في الآراء :

يتم العمل بالخطوط التوجيهية التالية عندما يكون الخلاف واسماً بحيث يدل على عدم وجود اتفاق عام في الآراء :

أ) ينبغي تجنب المواجهات العلنية بين وجهات النظر المتعارضة التي قد يكون من شأنها احداث خلل في الحركة ولكن من الواجب أحياناً مناقشة القضايا للتغلب على الخلافات .

ب) على الرئيس أو مكتب المؤتمر أو مكتب الاجتماع المعني ورئيس الحركة أو أي وفد يهجه الامر أن يقدم مساعدته كلما كان ذلك مفيداً للتغلب على الاختلافات .

ج) ينبغي اجراء مشاورات ومفاوضات سابقة شبه رسمية بين الاعضاء حول جميع المسائل .

د) يمكن تشكيل مجموعات عمل مخصصة مفتوحة للجميع لتساعد على الوصول بسهولة الى اتفاق .

هـ) عندما يكون الوضع الجغرافي لعدة اعضاء يجعلهم يهتمون بمسألة معينة يمكنهم القيام بمشاورات تشارك فيها وفود اخرى رغبة في الوصول الى اتفاق عام في الاراء .

و) تقدم نتائج المشاورات المشار اليها في الفقرة (د) و (ج) الى الاجتماع العام للمؤتمر المعني بذلك مرفوقة بالتوصيات أن كانت هناك توصيات .

ز) أن وجود تعارض في وجهات النظر يدل على أن المسألة المطروحة للبحث مسألة دقيقة وأنه ينبغي بذل جهد خاص للتوفيق بين وجهات النظر للوصول الى اوسع تفاهم ممكن في المؤتمر او في الاجتماع .

ح) وأذا لم توجد أية طريقة من الطرق المذكورة سالفاً أو أية مبادرة اخرى الى تسهيل اتفاق وتعذر تأجيل القرار حول المسألة موضع الجدل بسبب اختتام المؤتمر في حين أن وفداً أو مجموعة من الوفود تتمسك بتحفظاتها ازاء اى قرار ، فيستحب اتباع الطريقة الاتية لتسجيل التحفظات :

توضع اشارة في نص البلاغ أو التصريح على رأس الفقرة أو القسم الذى استدعى التحفظات ويشار في هامشي نهاية الصفحة الى الوفد الذى تحفظ وينبغي اعادة كتابة نص هذه التحفظات كاملاً في ملحق . واذا رغب وفد في الا تدرج تحفظاته في محاضر الجلسات فله الحق في ذلك .

رابعاً : تنفيذ القرارات :

أ) نظراً لخطورة الوضع الذي لا يزال قائماً في الشرق الاوسط وفي جنوب القارة الافريقية ونظراً لكون الشعب الفلسطيني لا يزال محروماً من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف فيمنفي بهذا جهود خاصة لتنفيذ قرارات عدم الانحياز حول هذه المسائل والتعبير عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني والدول العربية وكذلك مع شعوب ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا ودول خط المواجهة .

ب) توصي البلاد غير المنحازة بمواصلة المساعدة الفعلية لحركات التحرير الوطنية وتميزها وذلك في اطار الكفاح ضد الاستعمار .

ج) يجب على البلدان غير المنحازة أن تفكر في عقد اجتماعات وزارة استثنائية للمكتب للاجتماع العام - كما وقع ذلك في ماهوتو - حول المسائل التي تهم الحركة أو تثير قلقها وذلك لتمييز التضامن بين اقطابها .

د) يجب على كل مجموعة تنسيق ان تعقد اجتماعات منتظمة تتعلق بقطاعها الخاص بمشاركة خبراء وتشيل سياسي ملائم .

هـ) يجب على الاجتماعات الوزارية للمكتب او للجمعية العامة أن تخصص ما يكفي من الوقت والعناية لدراسة تقارير مجموعات المنسقين الاقتصاديين حتى تستطيع عند الحاجة اتخاذ خطوات فعالة لتضمن اجراء متابعة عملية لتنفيذ برنامج العمل الاقتصادي .

المرفق الثاني

جدول أعمال المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات

البلدان غير المنحازة

هافانا - كوبا

- أولا : أفتتاح المؤتمر .
 - ثانيا : انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر .
 - ثالثا : قبول الأعضاء الجدد واشترارك المراقبين والمدعوين .
 - رابعا : تقرير رئيس المؤتمر الخامس لرواسا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز .
 - خامسا : اعتماد جدول الأعمال .
 - سادسا : توصيات مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في هافانا .
 - سابعا : تنظيم الأعمال .
 - ثامنا : تعزيز دور وسياسة عدم الانحياز كهدف مستقل واجهلي ونصف لسياسات الكتل وللتنافس بين القوى الكبرى في العلاقات الدولية .
 - تاسعا : استمرار عام وتقييم للوضع السياسي الدولي ولاجراءات تضمين بلدان عدم الانحياز لتنفيذ سياستها ، وقراراتها ، وبصفة خاصة في المجالات التالية :-
- ١ - الوضع في الجنوب الافريقي - ناسيبيا ، وزيمبابوي ، وجنوب افريقيا
نظام الفصل العنصري ، اعتداءات نظامي جنوب افريقيا وروديسيا
العنصريين ضد دول خط المواجهة ، وتقييم وتنفيذ القرارات التي
اعتدها الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق في ماهوتو .
 - ٢ - مسألة الصحراء الغربية .
 - ٣ - موضوعات أخرى تتعلق بالاستعمار مثل جزيرة مايتو القمرية ، وتكثيف
الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري .
 - ٤ - مسألة فلسطين .
 - ٥ - الوضع في الشرق الاوسط .
 - ٦ - موضوعات متعلقة بأمريكا اللاتينية .
 - ٧ - مسألة قبرص .
 - ٨ - أختار المحيط الهندي كمنطقة سلام .
 - ٩ - أختار البحر الابيض المتوسط كمنطقة سلام وتعاون
- (أ) انسحاب القواعد العسكرية الاجنبية من مالطا اعتبارا من ٣١ مارس /
آذار ١٩٧٩ .
- (ب) اضطلاع بلدان عدم الانحياز المظلة على البحر الابيض المتوسط بجهود
منسقة جديدة في المسائل المتعلقة بالامن والتعاون تشيا مع الفقرة

١٠ — تشجيع الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، وبذل الجهود الرامية لتخفيف حدة التوتر الدولي ، وازفاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية ، وتطبيق مبادئ التقايس السلمي على صعيد عالمي .

١١ — عدم التدخل بكافة اشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

١٢ — التسوية السلمية للنزاعات بين بلدان عدم الانحياز على أساس كل من ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئ حركة عدم الانحياز وقراراتها ، بما في ذلك توصيات المؤتمر الوزاري المنعقد في بلغراد .

١٣ — مسألة كوريسا .

١٤ — الوضع في جنوب شرقي آسيا .

١٥ — نزع السلاح وما يترتب عليه من آثار على الامن الدولي وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتنفيذ مقررات الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت بناء على مبادرة بلدان عدم الانحياز .

عاشرا : استعراض عام وتقييم للوضع الاقتصادي العالمي ، والعلاقات الاقتصادية الدولية وموقف البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مع التأكيد بصفة خاصة على النقاط التالية :—
(أ) المفاوضات الجارية في نظام الامم المتحدة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(ب) تقييم الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)
(ج) مساهمة حركة عدم الانحياز في وضع استراتيجية دولية للتنمية للمعقد الانا في الثالث للامم المتحدة ، وذلك في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(د) وضع خطوط توجيهية للاعمال التحضيرية المتعلقة بالدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٨٠ ، ولموقف موحد لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى خلال تلك الدورة .

(هـ) مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

- (و) وضع أقل البلدان نمواً .
- (ز) وضع البلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية وأشد البلدان تأثراً .
- حادى عشر : تحليل الاجراءات وسبل تنفيذها ، بما في ذلك برامج المعونة المتبادلة الرامية لتعزيز التضامن والتعاون الاجتماعي والاقتصادى بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ، مع مراعاة تقارير البلدان المنسقة بمسدد الموضوعات التالية :-
- الموارد الأولية .
 - التجارة والنقل والصناعة .
 - التعاون المالي والنقدي .
 - التنمية العلمية والتكنولوجية .
 - التعاون التقني والخدمات الاستشارية .
 - الاغذية والزراعة .
 - مصائد الاسماك .
 - المواعلات السلوكية واللاسلكية .
 - التأمينات .
 - الصحة .
 - العمالة وتنمية الموارد البشرية .
 - السياحة .
 - الشركات عبر القومية .
 - الرياضة .
 - التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية .
 - صندوق التضامن لبلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
 - نظام البحوث والاعلام .
 - دور المرأة في التنمية .
 - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
 - المركز الدولي للمؤسسات العمومية .

- ثاني عشر : دعم فعالية الامم المتحدة في تشجيع وصيانة السلم والامن الدوليين ، وفي التعاون الدولي المنصف ، وتعزيز الدور الجوهرى لبلدان عدم الانحياز في نظام الامم المتحدة .
- ثالث عشر : سبل ووسائل تعزيز الوحدة والتضامن والتعاون بين بلدان عدم الانحياز على أسس مبادئ عدم الانحياز ، وتحسين طرق عمل حركة عدم الانحياز وعملية اتخاذ القرارات فيها يتعلق بالمبادرات التي أعتمدها مؤتمر وزراء الخارجية في بلغراد بالنسبة للبند الخامس عشر من جدول الاعمال .
- رابع عشر : التعاون بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى في مجال الاعلام والاجراءات المنسقة فيما بينهم لاقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات يكون اكثر عدلا وفعالية .
- خامس عشر : الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك موعد ومكان انعقاد المؤتمر السابع لرومانيا دول وحكومات بلدان عدم الانحياز .
- سادس عشر : تكوين مكتب التنسيق واختصاصاته .
- سابع عشر : موضوعات أخرى .

المرفق الثالث

خطاب القائد الأعلى للقوات المسلحة فيدل كاسترو روز ،
رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء ، في الجلسة الافتتاحية
للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

أصحاب الفخامة ،

السادة الضيوف ،

الرفاق :

أود أن أطلب تكريس اللحظات الاولى من هذا الاجتماع المهيب لذكرى صديق عزيز نكن له جميعا الاعجاب ، وبطل من أبطال التحرير والثورة في بلاده ، ورجل قاد مؤتمر القمة المعقود بالجزائر في عام ١٩٧٣ قيادة رشيدة وفعل الكثير من أجل تعزيز حركة عدم الانحياز واعلاء شأنها ، هو رئيس الجزائر الراحل هواري بومدين ، ولكم يحزننا انه ليس بوسعنا أن يكون معنا في كوبا لكبي يشاركنا هذا الحدث في تاريخ حركتنا . انني أدعو هذا المؤتمر الموقر الى التزام دقيقة صمت لذكراه .

السيد الرئيس ، جونيوس جاياوارديني ، أود أن أعرب لكم عن عرفاني المخلص لما تولونه من اهتمام دائم لمستقبل حركتنا ومن احترام نابع عن روح ديمقراطية للمكونات المتباينة لهذه الرابطة القوية للبلدان ، وما أبدىتموه من حصافة وحكمة في كل موقف صعب تعين على بلداننا السني تنتهج سياسة عدم الانحياز أن تواجهه في السنوات الثلاث الماضية - وهو ما لم يكن بالأمر اليسير . ورغم بعد الشقة والمشاكل الاقتصادية ، فان بلدكم الصغير قد بذل جهدا نبيلًا وجديرا بالتقدير للوفاء بالمسؤوليات المشرفة التي أوكلت اليه في كولومبو .

انني أتوجه لكم جميعا بالشكر لتشريفكم العظيم لنا بوجودكم بين ظهرانينا . انني احببكم جميعا تحية حارة وارحب بكم باسم شعبنا .

وأود أيضا أن أوجه تحية اخوية للبلدان الجديدة التي تنضم الى حركتنا الجبارة في هذا المؤتمر وهي : ايران وباكستان اللتان أصبحتا عضوين بعد الاطاحة بحكم الشاه وتحطيم حلف منظمة المعاهدة المركزية العسكري الرجعي العدواني ؛ وسورينام وبوليفيا ؛ وغرينادا الصغيرة المفوارة ؛ وشعب نيكاراغوا الذي لا يعرف الاستسلام والذي ترك ماضلوه الأبطال الذين جادوا بحياتهم - علامات جديدة على سيرتهم التاريخية التي جلبت الحرية لوطن ساندينو والعزة لقارتنا امريكا .

وقد انضم الى ركبنا الآن كل من اثيوبيا وأفغانستان بشخصية ثورية جديدة ، كما اكتسبت الجبهة الوطنية لزمبابوي مركز العضوية الكاملة .

ان اسرتنا تزداد عددا وتتحسن نوعية ، وهو ما ينبغي أن يحدث .

ويحظى حاليا كل من الفلبين وسانت لوسيا ودومينيكا وكوستاريكا بمركز المراقب ، كما أن هناك عددا من الضيوف من بينهم أسبانيا - التي نعتبر بادرتهما المتمثلة في ارسال وفد الى هذا المؤتمر لأول مرة ، بارقة أمل نحو اقامة علاقات ودية مفيدة مع جميع شعوب العالم ، دون أن تسمح لنفسها بالوقوع في حبال التكتل العسكري لحلف شمال الأطلسي العدواني ، الأمر الذي لن يؤدي الا الى الاضرار بالمستقبل الباهر لذلك الشعب الذي يضحى بذاته والذي تربطه وشائج متينة قوامها التاريخ والثقافة والدم بشعوب قارتنا امريكا ، والى عزلته . ونحن نحتاج أيضا الى اصدقاء في بلدان أوروبا الغربية الصناعية ، لا يسرون في ركاب الامبريالية .

وهناك أربع وتسعون دولة وحركة تحرير مثقلة في مؤتمر القمة السادس هذا ، بصفتها أعضاء مضموية . ولذا فان مؤتمر القمة هذا هو أكبر مؤتمر عقد حتى الآن يحضره أكبر عدد من زعماء بدم الانحياز وحركات التحرير الوطني . والفضل في هذا لا يعود لبلدنا المتواضع ، وانما لأحرى ، علامة واضحة على عنفوان حركة بلدان عدم الانحياز وقوتها وهيبتها .

ولقد باءت بالفشل جميع المحاولات الرامية لتخريب مؤتمر قمة هافانا ، وذهبت أدرج الرياح غوط والجهود والمؤامرات الدبلوماسية المحمومة الرامية للحيلولة دون عقد هذا المؤتمر فسي

ولقد أراد الامبرياليون الامريكيون وحلفاؤهم القدامى والجدد - وبهذا أعني الحكومة - الا ينمقد هذا المؤتمر في كوبا .

كما انهم انهمكوا في وضع مخططات دنيئة ، قائلين أن كوبا سوف تحول حركة بلدان عدم الى أداة في يد السياسة السوفياتية . ونحن نعلم جيدا أن حكومة الولايات المتحدة قد أيضا على نسخة من مشروع الاعلان النهائي الذي وضعته كوبا ، وأجرت اتصالات دبلوماسية في محاولة لتعديل ذلك المشروع . ولدينا دليل لا يمكن دحضه على هذا .

ونحن نعتقد أن هذا المشروع - الذي عرض على جميع البلدان الأعضاء قبل مدة أطول من في أى مؤتمر آخر ثم أعيدت صياغته ليشمل كثيرا من مقترحات تلك البلدان - هو مشروع جيد ، قابلا للتحسين . والتحسين يعني تقويته لا اضعافه . وعلى أى حال ، فنحن متي كأن المتحدة الحق في أن تقم نفسها في حركة عدم الانحياز وفي أن تحدد الطريقة التي تصاغ فيها .

ما هو سبب الممارسة الرجعية ضد كوبا ؟

ان كوبا ليست بالبلد الذى يتخذ موقفا متأرجحا تجاه الامبرياليين ؛ وهي لم تكف أبدا عن سياسة التضامن الوثيق مع حركات التحرر الوطني وجميع القضايا المادلة الأخرى في عصرنا ؛ تتردد أبدا في الدفاع عن مبادئها السياسية بعزم وقوة ووقار وأمانة وشجاعة ، كما أنها لم أبدا ، لمدة تزيد على ٢٠ عاما ، عن النضال ضد العدوان والحصار الذى يفرضه عليها الامبريالي في العالم بسبب بسيط هو أنها قامت بثورة اقتصادية واجتماعية حقيقية على بعد فقط من ساحل ذلك البلد .

وانه من المعروف جيدا - ومن الممتدرف به والمنشور رسميا في الولايات المتحدة - أن سلطات بلد أنفقت سنوات في التناليم ونسج المؤامرات ، بصورة منهجية ، لاغتيال زعماء الثورة الكوبية ، في ذلك أكثر وسائل التآمر والاجرام تطورا . ومع ذلك وعلى الرغم من أن مجلس الشيوخ في المتحدة قد قام بالتحقيق في هذه الأفعال وبعلاانها ، فان حكومة الولايات المتحدة لم يمد لكى تقدم اعتذارا من أى نوع عن هذه الأعمال السيئة الهمجية .

ان المقياس الصادق لثورية شعب ما - أى السلوك الذى لا تشويه شائبة من جانب بلد - لا تمكن رشوته ولا ابتياعه ولا ارهابه - هو مدى كره الاستعماريين لهذا الشعب .

ونحن ، في علاقاتنا الدولية ، نعبر عن التضامن بالأفعال لا بالعبارات المنمقة . فالتقنيون الكوبيون يعملون حاليا في ٢٨ بلدا من البلدان المنضمة الى حركتنا . ورغم ما نعانيه من صعوبات فان هذا التعاون يقدم بالمجان الى الأغلبية الساحقة من هذه البلدان ، نارا لا مكانيتهم - الاقتصادية المحدودة . ويبلغ حاليا ما لكوبا من أطباء يعملون في الخارج ضعف ناترائهم في منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة .

وعلى بعد آلاف الأميال من الوطن استشهد كوبيون نبلاء جادوا بأرواحهم في نصرة حركات التحرير ، والدفاع عن القضايا العادلة لشعوب أخرى والكفاح ضد النزعة التوسعية للعنصريين في جنوب افريقيا وغيرها من أشكال الهجمات الامبريالية الموجهة ضد الكرامة البشرية وسلامة واستقلال الدول الشقيقة . ويعبر هؤلاء الكوبيون عما غرسته الثورة في نفوس افراد شعبنا من نقاء ونكران للذات وتضامن ووعي اممي .

ما هي التهم التي يمكن أن توجه الى كوبا ؟ هل هي انها بلد اشتراكي ؟ نعم انها بلد اشتراكي ، ولكننا لا نفرض ايديولوجيتنا أو نظامنا على أى شخص ، سواء داخل الحركة أو خارجها ، وليس هناك ما يدعو الى الخلج في كوننا اشتراكيين . هل هي اننا قمنا بثورة جذرية في كوبا ؟ نعم ، نحن ثوريون راديكاليون ، ولكننا لا نحاول فرض راديكالييتنا على أى شخص ، ناهيك عن حركة عدم الانحياز .

هل هي أن لنا علاقات أخوية مع الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المعسكر الاشتراكي ؟ نعم ، نحن أصدقاء الاتحاد السوفياتي . ونحن نقر تماما بحميل الشعب السوفياتي ، لأن التعاون السخي من جانبه ساعدنا على البقاء وعلى اجتياز فترات بالغة الصعوبة وحاسمة في حياة شعبنا ، تعرضنا فيها لخطر الفزان المحقق . ولا يحق لأى شعب أن يكون جاحدا . ونحن نشعر بالعرفان لثورة أكتوبر المجيدة لأنها أذنت بعهود جديد في تاريخ البشرية ، وجعلت بالامكان هزيمة الفاشية وخلقت حالة عالمية أدى فيها نضال الشعوب المضحية بحياتها الى سقوط النظام الاستعماري البغيض . ومما تجاهل هذا الأمر الا تجاهل للتاريخ نفسه .

وليس كوبا وحدها هي التي تدين بالعرفان للتضامن الاشتراكي وانما تشاركها في ذلك فييت نام والبلدان العربية التي تتعرض للهجوم ، وشعوب المستعمرات البرتغالية السابقة ، والعمليات الثورية في بلدان أخرى كثيرة في مختلف أرجاء العالم ، وحركات التحرير التي تكافح ضد القهر والعنصرية والصهيونية والفاشية في جنوب افريقيا ، وناميبيا وزمبابوى وفلسطين وغيرها . وانني لأسأل عما اذا كانت الولايات المتحدة أو أى دولة غيرها من الدول المنضمة الى منظمة حلف شمال الأطلسي قد قدمت يوما ما مساعدة الى احدى حركات التحرير في أى مكان من العالم . والواقع ، انني مقتنع - وهذا ما قلته في مناسبات أخرى - بأنه لولا ما يتمتع به المجتمع الاشتراكي اليوم من قوة

ونفوذ لما ترددت الامبريالية التي تعاني من الأزمة الاقتصادية ونقص المواد الخام الأساسية ، فهي اقتسام العالم مرة أخرى . فهي قد فعلت ذلك مرارا في الماضي . بل انها تهدد بأن تفعل ذلك مرة أخرى ، كما أنها ، في الواقع ، تعمل حاليا على انشاء قوات خاصة للتدخل تستهدف ، بشكل يندرج بالخطر ، البلدان المصدرة للنفط . وكمثال واحد فقط على هذا ، فقد قررت الولايات المتحدة ، من جانب واحد ، ألا تحترم السيادة البحرية الا في حدود لا تتعدى ثلاثة أميال .

وانا كانت العضوية في حركة عدم الانحياز تتوقف على خيانة أرسخ أفكارنا وقناعاتنا ، فانه لن يشرفني أو يشرف أحدا منكم أن تنتهي اليها . فليس من حق الثوري أن يكون جباناً .

ان هناك من جعلوا الانتهازية فنا . أما نحن الثوار الكوبيون فلسنا انتهازيين ولن نكون كذلك أبداً . فنحن نعرف التضحية بمصالحنا الاقتصادية الوطنية متى ما لزم ذلك من أجل الدفاع عن مبدأ عادل أو موقف سياسي مشرف . ونحن الكوبيين لن ننقض أبداً ما قلناه بالأمر ، كما أننا لن نقول شيئا اليوم ثم نفعل شيئا سواه في الغد .

ونحن نعدى بحزم الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والفاشية ، لأن المبادئ التي تحركنا في ذلك هي جزء من تفكيرنا ؛ وهي جوهر حركة بلدان عدم الانحياز وأصلها ، وهي التي شكلت حياتها وتاريخها منذ تأسيسها . كما أن هذه المبادئ أيضا بارزة جدا في حياة وتاريخ الشعوب التي نملئها هنا .

وهل كان أى بلد من البلدان التي تنتهي حاليا الى حركتنا مستقلا حقا قبل أكثر من خمس وثلاثين سنة ؟ وهل هناك بلد عضو لم يعرف الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفاشية ، والتمييز العنصري أو العدوان الامبريالي ، والتبعية الاقتصادية ، والفقر ، والفساد السياسي ، والامية ، والاستغلال البالغ الوحشية لموارده الطبيعية والبشرية ؟ وما هو البلد الذى لا يعاني من الفجوة التكنولوجية ، ومن مستوى معيشة أدنى مما كان الحال عليه في المناطق المتروبولية السابقة ، ومن شروط التبادل التجارى غير المتكافئة والأزمة الاقتصادية والتضخم ، والتخلف الذى فرضته على شعوبنا قرون من الاستغلال الاستعماري والسيطرة الامبريالية ؟

ان كوبا ستكون في مقدمة الصفوف دفاعا عن هذه المبادئ وعن الاستقلال وعما لحركة عدم الانحياز من دور فريد ورفيع وأخوى وبناء ومؤثر بصورة متزايدة في الحياة الدولية ، حتى يمكن سماع صوت شعوبنا المدوى والمشروع .

وعلاوة على ذلك ، فاني اؤمن بأنه لو انكم كنتم تفكرون في انه ليس لكوبا موقف خاص بها أو أنها ليست مستقلة تماما أو يعوزها ما تدين به للحركة من اخلاص وأمانة وفقا لمفاهيمها ومبادئها ، لما جدتم بما قدمتموه بسخاء من تعاون وثقة واهتمام وحماس لمؤتمر القمة السادس هذا .

وطيلة حياتنا الثورية ، لم يحاول أحد قط أن يملينا ما نفعله . ولم يحاول أحد على الاطلاق أن يقول لنا ما هو الدور الذى ينبغي أن نضطلع به في حركة بلدان عدم الانحياز . ولم يقل لنا أحد متى وكيف نقوم بالثورة في بلدنا ، كما انه لم يكن باستطاعة أى شخص أن يفعل ذلك .

وبهذا المنطق نفسه ، لا يستطيع أى شخص ، بخلاف الحركة نفسها ، أن يحدد لها ما ينبغي تفعله ومتى وكيف تفعل ذلك .

ولقد عطينا دون كلل ، من أجل ايجاد الظروف المادية والسياسية لانجاح هذا الحاد . ولقد كنا نحترم وسنظل نحترم تماما حقوق جميع أعضاء الحركة . ولقد زفدنا ، بالكامل وبكل وقا واجباتنا كبلد مضيف وسنواصل فعل ذلك . وان وجهات نظرنا لن تكون ، باستمرار ، متطابقة وجهات نظر كل منكم . وان لنا كثير من الاصدقاء الحميمين في هذا المؤتمر ، غير أننا لا نتفق حتى مع أقربهم اليانا . ونحن نأمل أن يتحدث كل منكم ، بأكبر قدر من الحرية والأمانة ، وأن يشبه بأنه يصفى اليه باهتمام واحترام وتقدير . وان مجموعة تجاربنا كلنا نحن المجتمعين هنا يمكن أن لها نتائج ضخمة . وان بعض المواضيع تتسم بأنها مثار خلاف كما أن بعض الكلمات قد تبدو شديدة الوقع . واذ شعر أى منكم بعدم الارتياح لأى شيء مما نقوله ، فانا نرجو أن تفهموا أننا لا نقدر أن نؤلم أو نجرح . وسنعمل مع جميع البلدان الأعضاء - بدون استثناء - من أجل تحقيق أهداف ومن أجل تنفيذ الاتفاقات التي يجرى اعتمادها . ولسوف نتحلى بالصبر والحصافة والمرونة والهدوء وان كونا ستراعي هذه القواعد طيلة السنوات التي تتشرف فيها برئاسة الحركة . وانني أعلن هه اعلانا قاطعا .

لقد ازدادنا نموا وتقدما . ولحسن الحظ فان موزامبيق ، وأنغولا ، وسان تومي وبريتسبيا وغينيا - بيساو ، وجزر الرأس الأخضر قد أصبحت الآن بلدانا مستقلة تماما بعد كفاح بطولي لا مث له . وهي اليوم كدول ذات سيادة قد أصبحت أعضاء ذات هوية وتأثير في حركتنا . وقبل سنوات فقط ، عندما انعقد مؤتمر القمة في الجزائر ، لم تكن هذه الدول سوى حركات تحرير .

كما أصبحت فييت نام الآن موحدة وهرة بعد ثلاثين عاما من الكفاح غير المادى والجدي بالاعجاب .

ولم يعد الشاه شاهها . ولم يعد لمملكة المعاهدة المركزية وجود ؛ ولم يعد سوموزيا محسوزم السلطة ؛ ولم يعد جيري الفاشي يحكم غرينادا الصغيرة البطلة . وهذه كلها انتصارات لا فيها للاستقلال والتقدم والحرية . ان قضايانا تنتصر لأنها قضايا عادلة !

وما فتئت تنضم الى صفوفنا أعداد متزايدة من الشعوب بعد أن تكسر أغلال الاستعمار والاستعمار الجديد والفاشية وسائر أشكال القهر والتعبية . ولقد ساندت حركة البلدان غير المنشكل أو باخر ، جميع هذه النضالات التي هي انتصارات لنا أيضا .

ومع ذلك ، فان الامبريالية لم تكف عن بذل جهودها المستميتة للاستمرار في اخضاع وقها واحتلال الشعوب والبلدان الأخرى التي تتطلب قضايها تأييدنا الحازم .

وأنا أشير ، في المقام الأول ، الى الشعب الفلسطيني الشجاع الذى طالت معاناته . يحدث في هذا القرن ان سلبت ، على نحو اكثر وحشية حقوق شعب في السلم والوجود . وأرجو تفهموا اننا لسنا متعصبين . ذلك أن الحركة الثورية تعلمت دوما أن تكره التمييز العنصرى والمف

من أى نوع . ولقد أعربنا ، من أعماق قلوبنا ، عن رفضنا لما أوقعه النازيون باليهود من اضطهاد و إبادة لا رحمة فيهما ، ولكن لا شيء ، في التاريخ القريب ، يماثل ذلك أكثر من أعمال التجريد من الملكية والاضطهاد والإبادة الجماعية التي تمارسها حاليا الإمبريالية والصهيونية ضد الشعب الفلسطيني . وأن الفلسطينيين الأبطال ، الذين طردوا من أرضهم وشرّدوا من بلدتهم وتناشروا في جميع أرجاء العالم واضطهدوا وقتلوا ، يشكلون مثالا حيا للتضحية والوطنية وشواهد حية على أشنع جريمة ترتكب في عصرنا .

ولقد استولى المعتدون المدججون تماما بأكثر الاسلحة تطورا في ترسانة الولايات المتحدة ، بالتدريج على الأراضي الفلسطينية وأراضي البلدان العربية المجاورة - سوريا والأردن ومصر - .

وعلى مدى ما يقرب من ٢٠ عاما كانت القضية الفلسطينية والعربية العادلة تحظى بتأييد الرأي التقدمي العالمي وتأييد حركتنا ، التي كان عبد الناصر أحد مؤسسيها المرموقين . ومع ذلك ، قابل المعتدون وحلفاؤهم الإمبرياليون كل قرارات الأمم المتحدة بتجاهل ورفض يدلان على الاحتقار .

لقد سعت الإمبريالية الى فرض السلم الذي يروق لها ، مستخدمة في ذلك أساليب الخيانة وإشاعة الفرقة . غير أن السلم المسلح وغير النزيه والمجحف والمطبخ بالدماء لن يكون أبدا سلمي حقيقيا .

وان اتفاق كامب ديفيد يمثل خيانة صارخة للقضية العربية وللشعب الفلسطيني وللشعب اللبناني والشعب السوري والشعب الأردني - جميع الشعوب العربية بمن في ذلك المصريون . ان هذا الاتفاق خيانة لجميع الشعوب التقدمية في العالم التي تؤيد دائما ، في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية ، إيجاد حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط يكون مقبولا ومشرفا للجميع ويضمنه الكل .

ان السلم الحقيقي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم أبدا على مثل هذا الاجحاف ، ومثل هذه السياسة المكيافيلية ، وهذه الخيانة وهذه الأسس الواهية .

وبدلا من قوة حراسة واحدة للشرق الأوسط والعالم العربي وإفريقيا تريد الإمبريالية الآن أن تكون هناك قوتان هما : اسرائيل ومصر . وإذا كان هناك سلم حقا بين مصر واسرائيل ، فلماذا تحتاج مصر الى كل الأسلحة التي تحصل عليها الآن برغم أنها ليست أسلحة متطورة وحديثة كذلك التي تعطى للإسرائيليين ؟ وفي أى غرض ستستخدم هذه الأسلحة ان لم يكن ضد شعوب المنطقة بمن في ذلك المصريون أنفسهم ؟

ويجب أن تكون السياسة الدولية أخلاقية . وينبغي لحركة بلدان عدم الانحياز أن تندد صراحة باتفاق كامب ديفيد . ولا بد من التقريع الأدبي على الأقل .

ولقد شهدنا عشر سنوات من المناورات وعمليات الخداع والجرائم الإمبريالية في زبابسوى . فهناك أقلية ضئيلة متفطرة من العنصريين والفاشيين المرتكبين لجريمة الإبادة الجماعية تقوم بقمع ستة ملايين من الأفارقة وعلينا أن نشجب ونرفض بشدة ما يسمى بالتسوية الداخلية ونظام موزوريا

العميل الذي يمثل استهزاء بالضمير الافريقي ، وأن نضج تأييد حركة عدم الانحياز وتضامنها التامين للجهة الوطنية لزيمبابوي - الممثل الشرعي الوحيد لشعبها .

ويعاني شعب ناميبيا أيضا من احتقار جنوب افريقيا لأوامر وقرارات الأمم المتحدة واستهزائها بها وعدم احترامها لها ، كما تحظى جنوب افريقيا بالدعم الكامل من قبل دول منظمة حلف شمال الأطلسي ، بما في ذلك الولايات المتحدة . وان قوات جنوب افريقيا المنصرية ، التي لا تملك حق الوجود هناك ، تحرم الشعب الناميبي من استقلاله ، وتفرض على ذلك البلد الذي يعاني منذ أمد بعيد ، فسي تحد للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، دائما يقوم على البانتوستانات .

وجنوب افريقيا في حد ذاتها تمثل أكبر وصمة مشينة لشعوب افريقيا والعالم . ولا يمكن للكرامة الانسانية الا أن تتأذى من وجود هذا المعقل الكريه للروح النازية - الفاشية التي مازالت باقية في المخروط الجنوبي لافريقيا ، حيث تقوم حفنة من المنصرين باضطهاد عشرين مليون من الأفارقة واستغلالهم وممارسة التمييز المنصري ضدهم وقمعهم . من هو الذي أنشأ هذا النظام ؟ ومن يدعه ؟ يقال أن المنصرين في جنوب افريقيا يعرفون حتى كيف يصنعون القنابل الذرية . وأنا أسأل : ضد من على الأرجح ستستخدم هذه القنابل ؟ هل ستستخدم ضد أحياء السود فسي بريتوريا ؟ وهل يحتمل أن تستخدم لعاقة سبيل التحرير العادل والذي لا مفر منه للشعب ؟

وما هو السبب في السماح للمنصرين في روديسيا وجنوب افريقيا بقصف موزامبيق وزامبيا وأنغولا وبوتسوانا بالقنابل بصورة تكاد تكون يومية ، مما يجعلهم يقتلون آلافا مؤلفة من اللاجئين والمواطنين في تلك البلدان ، دون التعرض لطائلة العقاب ؟ ولماذا يسمح للمتدين الصهاينة بقصف معسكرات اللاجئين الفلسطينيين والمدن اللبنانية يوميا بالقنابل ؟ من هو الذي أعطاهم هذا الحق ؟ ومن هو الذي أعطاهم تلك القوة ؟ لماذا يسمح لهم باستعمال أكثر أسلحة التدمير والقتل تطورا ؟ ومن هو الذي يزودهم بها ؟ أليس هذا دليلا لا سبيل الى دحضه على دور الامبريالية المدواني ونوع السلم والنظام الذي تريده لشعوبنا ؟ ألا يشكل جريمة ، قتل طفل أو رجل مسن أو امرأة أو شاب أسود أو فلسطيني أو لبناني ؟ أيمكن أن يكون هناك فرق بين هذه الاساليب والمفاهيم وبين الأساليب والمفاهيم التي اتبعتها ألمانيا الفاشية يوما ما ؟ انه تداع علينا يوميا تقارير عن أعمال ابادة جماعية من هذا النوع ، حتى من قبل الوكالات الصحفية الامريالية ، وكأنما المقصود هو تمويدنا على قبول هذه الأفعال باستسلام ودون تدمير .

وهناك مشكلة أخرى تشغل الرأي العام الافريقي والعالمي هي مشكلة الصحراء الغربية . ان كوبا ليست داخلية في أى نزاع خاص مع المغرب ، التي احتفظت بحكومتها بعلاقات دبلوماسية وتجارية معنا حتى في أشد الفترات حرجا وهي فترة حصار الولايات المتحدة لبلدنا . ولكن كوبا ان تنظر الى الأمر من وجهة النظر القائمة على الببدأ ، تدبر عن تأييدنا التام لمنح الاستقلال للشعب الصحراوي ، باعتباره أنه لا أساس هناك مطلقا لاحتلال أراضيه ، وأن رغبته في تقرير مصيره بحرية هي رغبة عادلة بدون شك . لقد كانت كوبا عضوا في لجنة الأمم المتحدة التي تحققت من رغبات الشعب الصحراوي قبل اندلاع النزاع . وباستطاعتها أن تشهد بأن ٩٩ في المائة من السكان

يريدون الاستقلال . اننا نهنيء موريتانيا على قرارها الشجاع بالتخلي عن جميع المطالب الاقليمية ،
ونأمل أن تعيد المغرب النظر في سياستها المتعلقة بالصحراء الغربية ، وهي سياسة لا تؤدي الى
عزلتها واضعاف موقفها الدولي فحسب ، وانما تؤدي أيضا الى انهائها واستنزاف مواردها اقتصاديا .
ويجب أن يعترف الجميع بحق الشعب الصحراوي الباسل وممثلته الشرعي جبهة تحرير الساقية الحمراء
ووادى الذهب (البوليساريو) في الاستقلال .

ونحن نؤيد شعب قبرص في كفاحه ضد الاحتلال الأجنبي لجزء من أراضيه ، ومن أجل تحقيق
السلم والتعايش الأخوى بين جميع طوائف السكان في ذلك البلد الشقيق .

وان موقف كوبا بشأن مشاكل جنوب شرقي آسيا واضح للغاية . ان لفيت نام قدسية لدى
شعبنا . ولقد أقسمنا في يوم ما على أننا مستعدون للموت ذودا عن فيت نام .

وفي المصور الحديثة لم يدفع أى شعب آخر مثل هذا الثمن المرتفع من حيث الضحايا
والمعاناة والموت في سبيل الحرية ؛ ولم يسهم أى شعب آخر اسهاما أكبر في النضال التحرري الوطني ؛
ولم يفعل أى شعب آخر هذا القدر في هذه الفترة من أجل خلق وعي عالمي مناهض للامبريالية .
فلقد بلغ عدد القنابل التي القيت على فيت نام أربعة أمثال ما استخدم من قنابل خلال الحرب
العالمية الثانية ؛ بيد انه تم في فيت نام تقليص مخالب أعتى بلد امبريالي ؛ ولقدت فيت نام جميع
الأمم المضطهدة درسا مفاده أن لا قوة تستطيع أن تهزم شعبا عقد العزم على الكفاح في سبيل حريته .
ولقد عزز النضال في فيت نام الاحترام والهيبية لجميع شعوبنا .

والآن وقد أصبحت فيت نام ضحية للمكائد والافتراء والتطويق من قبل الامبرياليين الامريكيين
وللخيانة والتآمر والعدوان من جانب حكومة الصين ، فان كوبا تقدم لها الدعم على أتم وجه .

ومع كل كلام حكومة الولايات المتحدة وحلفائها عن مشكلة اللاجئين الفيتناميين - الذين هم
نتيجة مباشرة للاستعمار والتخلف ولثلاثين عاما من الحرب العدوانية - لماذا لا يشيرون حتى اشارة
عابرة الى ملايين الفلسطينيين المبعثرين في جميع أنحاء العالم ومئات الآلاف من اللاجئين
الزيمبابويين والناميبيين ولاجئي جنوب افريقيا الذين يتعرضون للتشيت والاضطهاد والقتل فسي
افريقيا ؟

أى حق تملكه الصين في تلقين فيت نام درسا ، وفي غزو أراضيتها ، وتدمير ثروتها
المتواضعة ، وقتل الآلاف من أفراد شعبها ؟ ان الطغمة الصينية الحاكمة التي سادت بينوشيه ضد
الليزدي والتي أيدت جنوب افريقيا في العدوان الذي شنته ضد أنغولا ، والتي أيدت الشاه ، والتي
أيدت سوموزا والتي تؤيد السادات وتزوده بالأسلحة ، والتي ترى أن هناك ما يبرر الحصار الامريكي
ضد كوبا واستمرار بقاء القاعدة البحرية في غواتنامو ، والتي تدافع عن منظمة حلف شمال الأطلسي
وتتف بجانب الولايات المتحدة وأكثر القوى رجعية في اوربا وسائر أنحاء العالم ، لا تملك الهيبية
ولا المكانة الأخلاقية التي تؤهلها لتلقين أى شخص درسا .

ونحن نؤيد أيضا جمهورية لاو الشعبية في وجه تهديدات الحكومة الصينية العدوانية والتوسعية .

وموقف كوبا من مشكلة كمبوتشيا معروف . فنحن نعترف بالحكومة الشرعية الحقيقية الوحيدة لكمبوتشيا وهي مجلس الشعب الثوري لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ونحن نؤيد تضامنا فييت نام مع ذلك البلد الشقيق . ان البعض يرددون أن فييت نام قد بعث بمقاتلين لمساعدة الثوار الكمبوتشيين . لماذا لا يقول هؤلاء أن الطغمة السفاحية التي استولت على مقاليد السلطة في البلد قد تحرشت ، بالتواطؤ مع الصين والامبريالية ، بفيت نام وبادأتها بالهجوم ، وأن هناك دليلا وثائقيلا سبيل الى دحضه على عمليات القتل الجماعي التي ارتكبت ضد الرجال والنساء والمسنين والأطفال من الفيتناميين ؟

اننا ندين ، بكل ما لدينا من قوة ، حكومة بول بوت وبينغ ساري مرتكبة جريمة الابادة الجماعية . ان ثلاثة ملايين من الأموات يواجهون الاتهام اليهما . وحتى سيهانوك اعترف بأن بعض أقرائه قد قتلوا . وانه لشيء مشين للقوى التقدمية في العالم أن تكون مثل هذه الجرائم قد ارتكبت في يوم ما باسم الثورة والاشتراكية .

ومع ذلك فقد قامت كوبا ، واضعة نصب عينها التزاماتها كبلد مضيف ، بتوفير التسهيلات اللازمة لبقاء الطرفين في هافانا حتى تتخذ الحركة قرارا في هذا الصدد . ومما لا يمكن تفسيره ، انه في الوقت الذي يعارض فيه البعض طرد مصر التي تحالفت مع الولايات المتحدة واسرائيل فسي خيانة صريحة للقضية العربية النobile وللشعب الفلسطيني ، تبذل جهود لا دابة فييت نام بسبب ما قامت به من أفعال الدفاع المشروع ضد العدوان ويتم التمسك بالهراء القائل بأن حكومة بول بوت السفاحية التي تمثل وصمة عار للبشرية جمعاء ما زالت قائمة .

ان علي الحركة أن تصون وحدتها ، وأن تعمل دائما من أجل ايجاد حل سلمي لأي خلاف قد ينشب بين أعضائها ، ولكنها ملزمة بالقدر نفسه بأن تتوخى الحياد والواقعية والمنطق السياسي في قراراتها . ولقد اضطرت أيضا تنزانيا الى الدفاع عن نفسها ضد عدوان أوغندا ، والسبب ساندته وطني ذلك البلد ضد النظام القمعي . والآن فان حكومة أوغندا الشرعية الثورية ممثلة فسي هذا المؤتمر . فلماذا ننكر على شعب كمبوتشيا هذا الحق ؟

اننا نؤيد بحزم نضال الشعب الكوري من أجل توحيد بلده . واننا نندد بالتقسيم المجحف لأراضي هذا الشعب واحتلال قوات الولايات المتحدة الفعلية لجزء من بلاده . ونحن نندد بوعود حكومة الولايات المتحدة المتناقضة والجوفاة ، لأنها بدلا من تخفيض هذه القوات ، تقوم بتميزها وزيادة قدرتها العدوانية .

أما في قارتنا امريكا ، فنحن نكرر الاعراب عن تضامننا الحازم والمتمين مع شعب بورتوريكو — الشقيق ، الذي تذكر الدولة المستعمرة له بعناد حقه في تقرير المصير والاستقلال . ان بورتوريكو — مثل زهابوي وناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين وغيرها من البلدان — تحتاج الى مساعدتنا ويجب أن

ان عالمنا اليوم يعج بتلال من الأسلحة الفتاكة التي تزداد قدرتها يوما بعد يوم — كما انه يعج بتلال من مشاكل التخلف والفقر ونقص الأغذية والبطء والتلوث البيئي ونقص مرافق التعليم والاسكان والبطالة والنمو السكاني الانفجاري . وقد بدأت موارد طبيعية مثل الأرض والماء والطاقة والمواد الخام تقل عن الحاجة في أجزاء مختلفة من العالم .

ان المجتمعات الرأسمالية المتقدمة النمو لم تكف فقط بوضع نماذج لمستويات المعيشة والاستهلاك طابعها التبذير ولا يمكن المحافظة عليها ، بل قامت أيضا ، مع الأسف بنشرها في جزء كبير من العالم . والتنمية في تصور كثير من بلدان منطقتنا لا تعدو التطلع الى أن تكون المعيشة والعيش مثل ما هو في نيويورك أو لندن أو باريس .

وتعاني الشعوب والحكومات في جزء كبير من العالم ، بشكل أو بآخر ، من وطأة الازمة الاقتصادية العالمية وأزمة الطاقة والتضخم والكساد والبطالة . والبلدان الأعضاء في حركتنا التي لا تعاني من هذه الصعوبات هي جد قليلة ، ان كان هناك مثل هذه البلدان ، لأننا نحن الذين ننوء بالعبء الأكبر لهذه الكوارث .

وفي رأينا ان النضال من أجل السلم ومن أجل نظام اقتصادي عادل ومن أجل حل عملي للمشاكل الملحة التي تثقل كاهل شعوبنا بدأ يشكل ، بصورة متزايدة ، القضية الرئيسية المطروحة على حركة بلدان عدم الانحياز .

وان السلم ، وما يتهده من مخاطر جسيمة ، ليس بالأمر الذي يجب أن يترك في أيدي القوى العسكرية الكبرى لا غير . ان السلم ممكن ، ولكن السلم العالمي — الذي يدعم جميع الشعوب لا الذي يدعم جزءا من العالم لا يمكن ان يتأكد الا بمقدار ما تبديه جميع البلدان من تصميم قائم على الوعي ، على الكفاح من أجله . ونعني بذلك أيضا السلم الذي يشمل فييت نام ؛ والفلسطينيين ؛ ووطاني زيمبابوي وناميبيا ؛ والاعليات المضطهدة في جنوب افريقيا ؛ وأنغولا ؛ وزامبيا ؛ وموزامبيق ؛ وبوتسوانا ؛ واثيوبيا ؛ وسوريا ؛ ولبنان ؛ والشعب الصحراوي ، السلم المصحوب بالعدالة ، السلم المصحوب بالاستقلال ، السلم المصحوب بالحرية ، السلم الذي يسود البلدان القوية والبلدان الصغيرة ، السلم الذي يدعم جميع القارات وجميع الشعوب . ونحن نفهم فهما جيدا تماما اننا لن نحقق هذا السلم بدون خوض كفاح مستميت وهازم ، ولكن علينا أن نؤمن بإمكانية تحقيقه رغم أنساف الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والنزعات التوسعية وبقية العناصر التراجعية التي مازالت موجودة في العالم . ان لبلداننا متحدة قوة كبيرة للغاية . ولم يحدث من قبل أن بلغت قوى التقدم والوعي السياسي المتقدم للشعوب هذه المستويات العالية . وحتى في داخل البلدان الامبريالية الرجعية نفسها ، هناك قطاعات تقدمية هامة مصممة على النضال من أجل تحقيق هذه الغايات نفسها . وينبغي ألا يغيب عن البال أبدا الدور الهام الذي لعبه شعب الولايات المتحدة والرأى العام العالمي في انتهاء الحرب الامبريالية الاجراسية ضد فييت نام .

ويجب علينا أن نطالب بالسلم والانفراج والتعايش السلمي ونزع السلاح . ويجب أن نطالب بكل هذه الأشياء وأن نحصل عليها ، لأنها لن تتحقق من تلقاء نفسها ، وليس هناك بديل آخر في عالم اليوم ، إذ أردنا أن نحافظ على وجود الانسان نفسه .

ويجب علينا أن نشجع كل خطوة تمضي بنا في هذا الاتجاه . ولذا ينبغي أن نرحب بالاتفاقات المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبالخطوات المقبلة المتعهد بها في هذا الميدان . وفي الوقت نفسه ، ينبغي لنا أن نردد بالقوى الرجعية التي تؤيد الحرب الباردة والتي تقوم بسبب انغماسها في الأعمال التجارية الدنيئة المتمثلة في بيع الأسلحة ووسائل التدمير والقتل ، بمعارضة التصديق على هذه الاتفاقات في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة .

بيد أننا ندرك أنه على الرغم من أن هذه الخطوات ايجابية وهامة ، فإنها مازالت بعيدة عن الهدف المتمثل في التجريد من الأسلحة النووية والذي سيظل قائما حتى تختفي جميع الأسلحة النووية - الأمر الذي سيكون في النهاية هو الوضع العادل والمتكافئ الوحيد لجميع الأمم ، وسيعني نهاية سباق التسلح . ولسوف يأتي اليوم الذي تدين فيه البشرية بعزم انتاج الأسلحة والاتجار بها .

وتفيد المنشورات الاحصائية ، ان العالم ينفق أكثر من ٣٠٠ بليون دولار في السنة على الأسلحة وغيرها من النفقات العسكرية . وقد يكون في هذا الرقم بعض التحفظ . وعلى سبيل المثال ، فان القوات العسكرية بالولايات المتحدة وحدها ، تستهلك ٣٠ مليون طن من النفط لهذه الأغراض ، أي أكثر من مجموع الطاقة التي تستهلكها كل بلدان امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي مجتمعة .

وان مبلغ ٣٠٠ بليون دولار يكفي لبناء ٦٠٠ . ٠٠٠ مدرسة تستوعب ٤٠٠ مليون طفل ؛ أو ٦٠ مليون منزل مريح لسكنى ٣٠٠ مليون شخص ؛ أو ٣٠ . ٠٠٠ مستشفى تضم ١٨ مليون سرير ؛ أو ٢٠ . ٠٠٠ مصنع توفر فرص العمل لأكثر من ٢٠ مليون عامل ؛ أو شبكة للرى تكفي لرى أرض مساحتها ١٥٠ مليون هكتار وتكفي ، مع تطبيق التكنولوجيا ، لا طعام بليون شخص ، بيد أن البشرية تهدر كل عام مثل هذا المبلغ في الانفاق العسكرية . وعلاوة على ذلك ، ضموا في الاعتبار الكميات الهائلة من الموارد البشرية الشابة والموارد العلمية والتقنيين والوقود والمواد الخام وغيرها من الأشياء . ان هذا هو الثمن الخرافي للحيلولة دون أن يسود العالم جو حقيقي من الثقة والسلم .

ونحن الماركسيين نعتبر ان الحروب والأسلحة مرتبطة تاريخيا وبصورة لا مفر منها بالنظام القائم على استغلال الانسان للانسان ، وبما يتسم به ذلك النظام من جشع لا يمكن اشباعه للاستيلاء على الموارد الطبيعية للشعوب الأخرى . ولقد قلت ذات مرة في الامم المتحدة " ضموا حدا لفلسفة النهب ، وبهذا ستنتهي فلسفة الحرب " .

وان الاشتراكية لا تحتاج الى انتاج الأسلحة ليستقيم اقتصادها ؛ كما انها لا تحتاج الى جيوش هدفها الاستيلاء على موارد الشعوب الأخرى . ولو كان شعار الوحدة والأخوة بين جميع

الشعوب والاشخاص يعكس واقع اليوم ، لما كانت هناك حاجة للأسلحة سواء للهجوم على الشعوب وقمعها أو لكسب الحرية والدفاع عنها .

ومهما بدا الطريق طويلا أو غير واقعي ، ومهما بلغت قسوة النكسات أو حتى الخيانات داخل الحركة التقدمية ، فيجب أن لا تهبط هممتنا أبدا وأن لا نكف عن مواصلة الكفاح من أجل بلوغ هذه الأهداف . وانه لمن المهم جدا المطالبة في جميع المحافل والمنظمات الدولية بأن ننقل من الأقوال الى الأفعال .

وهذه المسائل تؤدي بنا مباشرة الى موضوع الاقتصاد . ان أعدادا متزايدة من رجال الدولة والزعماء في حركتنا ينادون بضرورة وضع هذا الأمر في مركز اهتمامتنا . وانتم رجال دولة تتصارعون يوميا مع المشاكل الاقتصادية المعقدة في بلدانكم . وانتم تعلمون تماما ما هي الصعوبات الضخمة : الارتفاع المستمر في الدين الخارجي ، ونقص رصيد العملات الأجنبية ، وارتفاع أسعار الوقود والواردات الاخرى ، وشروط التبادل التجاري غير المنصفة ، وانخفاض الاسعار في الأسواق الخارجية الذي يسلبنا دائما وبصورة متزايدة المنتجات التي هي ثمار عمل شعوبنا ، والتضخم ، وارتفاع الاسعار المحلية وكل الصراعات الاجتماعية الناشئة عن هذا الوضع .

وان الصعوبات الاقتصادية والشروط الجائرة وغير الملائمة التي تفرضها وكالات الائتمانات الدولية تترك الحكومات التقدمية التي تبذل جهودا نبيلة لتحقيق وزيادة رفاه بلدانها ، بل ويمكن أن تقضي على هذه الحكومات . وما هو الثمن السياسي الذي لم يكن يتعين على الكثير منكم أن يدفعه بسبب القواعد التي وضعها صندوق النقد الدولي ؟ ونحن الكوبيين الذين طردنا من هذه المؤسسة بسبب ما أملاه الامبرياليون ، لسنا متأكدين تماما ان كان ذلك نقمة أم نعمة .

ان بعض الحكومات التي يجيء بها النضال الشعبي الثوري الى السلطة تجد نفسها مواجهة فجأة بأوضاع مفزعة متمثلة في الفقر والمديونية والتخلف ، تمنعها من تحقيق حتى أكثر آمال شعوبها تواضعا .

انني لن ألقى على مسامعكم انصاف حقائق ، كما انني لن أخفي الحقيقة المتمثلة فـي أن الصعوبات الاجتماعية تكون أكبر بكثير عندما تكون أغلبية صغيرة ، في أي بلد من بلداننا ، مسيطرة على الثروات الأساسية ، بينما تكون أغلبية الشعب محرومة من الملكية تماما . وقصارى القول فانه ان كان النظام عادلا من الناحية الاجتماعية فان امكانيات البقاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تكون أكبر بشكل غير قابل للمقارنة . وفي بعض البلدان تسود الظاهرة المتمثلة في أن نمو الاقتصادات يصاحبه زيادة مقابلة في الفقر والأمية وعدد الأطفال الذين لا يجدون مدارس يذهبون اليها ، وسوء التغذية ، والأمراض ، والتسول والبطالة . وهذا كله يوضح بما لا يدع مجالا للشك وجود خطأ ما .

ان البلدان المتخلفة - التي يفضل بعض المتفائلين أن يسموها البلدان النامية ، فـي الوقت الذي تزداد فيه باستمرار في واقع الحال الفجوة التي تفصل بين الدخل الفردي ومستويات المعيشة فيها وبين الدخل الفردي ومستويات المعيشة في البلدان المتقدمة النمو - تضم ٦٥ في

المائة من سكان العالم ، في حين انها تنتج ١٥ في المائة فقط من الانتاج العالمي الاجمالي و ٨ في المائة فقط من الانتاج الصناعي . وتبلغ الآن الديون الخارجية لمجموعة البلدان الداخلة في هذه الفئة والتي لا تملك مصادر طبيعية للطاقة ، أكثر من ٣٠٠ بليون دولار . ويقدر أن حوالي ٤ بليون دولار تذهب سنويا في خدمة هذه الديون الخارجية - أى أكثر من ٢٠ في المائة من قيمة منتجات هذه البلدان . ويزيد حاليا متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو ١٤ مرة عن دخل الفرد في البلدان المتخلفة . وعلاوة على ذلك ، تضم البلدان المتخلفة أكثر من ٩٠٠ مليون أمة من بين الكبار . ان هذه حالة غير محتملة .

وان أزمة الطاقة هي واحدة من أحد المشاكل التي تواجه البلدان المتخلفة غير المنتجة للنفط - التي تمثل الأغلبية الساحقة بين أعضاء حركتنا . ان البلدان المصدرة للنفط ، التي تنتج جميعها الى العالم المتخلف والتي تكاد تكون كلها منطوية تحت لواء حركة البلدان غير المضحاة ، كانت دائما تحظى بدعم باقي بلداننا ، في مطالبها المعادلة باعادة تقييم ما تنتجه ووضع حد لشروط التبادل التجارى غير المتكافئة وللإسراف في استخدام الطاقة . وتملك هذه البلدان الآن امكانيات اقتصادية وقدرة على التفاوض مع العالم الرأسمالي المتقدم النمو أكبر بكثير مما كان عليه الحال من قبل . ولا ينطبق هذا على البلدان المتخلفة غير المنتجة للنفط . فالسكر واليوكسيت والنحاس وبقية المعادن الجامدة ، والفول السوداني ولب جوز الهند المجفف والسيغال والشاي والبالازر الأمريكي والمنتجات الزراعية عموما أسعارها منخفضة للغاية في السوق العالمي . وتقوم البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، بكل أنانية ، بزيادة تعريفاتها الجمركية في وجه المنتجات القليلة التي تصنعها بلداننا بل وتقدم الدعم للبضائع المنافسة لمنتجاتنا ، كلما كان ذلك ممكنا . فالاتحاد الاقتصادي الاوربي والولايات المتحدة يفعلان هذا الشيء ، على سبيل المثال ، فيما يتصل بالسكر . وأسعار المعدات والالات والسلع الصناعية والمنتجات شبه المصنعة التي نستوردها ترفع بانتظام ؛ ويطلب مصدرو هذه البضائع المتمتعون بوضع ممتاز أسعارا متزايدة دوما لبضائعهم . كما انه يسهل عليهم أكثر من البلدان المتخلفة ، ان يدفعوا ثمن الوقود . بل انهم يقومون سنويا بتصدير أسلحة تبلغ قيمتها عشرات البلايين من الدولارات ويشتررون ، في أغلب الاحيان ، النفط بهم - هذه الأموال . وكان شاه ايران أحد عملائهم المفضلين من أصحاب الملايين ، الى أن أطيح به ، عن حق ، منذ أمد ليس بالبعيد . ويودع الجزء الأكبر من فائض الأموال الناتج عن مبيعات النفط . ويجرى استثماره في أغنى البلدان الرأسمالية وأكثرها تقدما . كما تستخدم هذه الأموال أيضا في تزويد هذه البلدان بالوقود . ولكن ما هو الملائ الذي تملكه البلدان المتخلفة غير المنتجة للنفط؟

ان من الضروري جدا أن ندرك هذا الواقع ، لان الحالة في كثير من البلدان التي ينتمي عدد كبير منها الى هذه الحركة تدعو الى اليأس حقيقة . ويجب علينا أن ننظر في هذا الأمر ونناقشه . ولا بد من ايجاد حل له . فالامبريالية تناور بالفعل بهدف اشاعة الفرقة فيما بيننا ؛ وكما أنها تسعى الى عزل البلدان المنتجة للنفط عن بقية بلدان العالم المتخلف ، عن طريق تحميلها تبعات الازمة الاقتصادية - التي يكمن سببها الحقيقي في النظام الجائر الذي أرساه في العالم -

النظام الامبريالي . بل ان الأخطر من ذلك هو أن الامبريالية تبحث عن ذرائع وتعمل على تغطية خططها العدوانية الموجهة ضد البلدان المصدرة للنفط .

ان كوبا لا تثير هذا الموضوع من أجل حماية مصالح تؤثر عليها مباشرة . وبالطبع فاننا نعانى من الآثار غير المباشرة لازمة الاقتصادية الدولية ولا انخفاض الأسعار المحددة لمنتجاتنا في الأسواق الغربية ، غير ان لدينا امدادات مؤكدة من النفط نشترىها بالسكر الذى تتناسب أسعاره تناسباً مباشراً مع سعر النفط والسلع الأخرى التى نستورد منها من المنطقة الاشتراكية .

ومع ذلك ، ينبغي لنا أن نوضح أنه لو أن كل السكر الذى انتجته كوبا — بلغ محصول عام ١٩٧٩ حوالي ٨ ملايين طن ، وهو أكبر إنتاج من السكر في العالم — كان قد بيع للعالم الغربي بالسعر الذى يدفع حالياً فيما يسمى بالسوق العالمي ، وهو حوالي ٨ سنتات للرطل ، لما كان ذلك كافياً لدفع ثمن الوقود الذى تستهلكه كوبا بأسعاره الحالية .

ويجب علينا أن نبحث عن حلول لأزمة الطاقة ، ولكن ليس فقط من أجل البلدان المتقدمة النمو ، التى تستخدم بالفصل الجزء الأكبر من الطاقة المنتجة في العالم ؛ انه يجب علينا — في الأساس أن نجد حلولاً من أجل البلدان المتخلفة أيضاً .

واننا نناشد البلدان الكبيرة المصدرة للنفط المنضمة الى حركتنا الاحساس بالمشؤولية ، ونطلب منها أن تمضي بشجاعة وحزم وجسارة في تنفيذ سياسة حكيمه بعيدة النظر للتعاون الاقتصادي وتوفير اللوازم والاستثمارات في عالمنا المتخلف ، لأن مستقبلها يعتمد على مستقبلنا .

وانني لا أطلب منكم أن تضحوا بمصالحكم المشروعة ؛ ولا أطلب منكم أن تكفوا عن بسط جهوداتكم التى تستخدم فيها كل الطاقات المتوفرة من أجل تحقيق رفاه شعوبكم وزيادته ؛ ولا أطلب منكم أن توقفوا مساعدكم من أجل تأمين مستقبلكم . انني أدعوكم الى أن تنضموا اليانا وتتحدوا معنا الى أن نناضل معاً من أجل نظام اقتصادى دولي جديد حقيقي تعمود مكاسبه على الجميع .

ان المستقبل لا يشتري بالمال ، لان المستقبل يكمن في العدالة وفي ضمائرنا وفي التضامن النزيه الأخوى بين شعوبنا .

وان حل المشاكل الاقتصادية التى تواجه بلداننا يتطلب بذل مجهود جبار ومسؤول ويقظ وجداد وعالمي الطابع .

اننا نحن المجتمعين هنا نمثل الاغلبية الساحقة من شعوب العالم . دعونا نضم الصفوف ونوحد القوى المتزايدة لحركتنا النشطة داخل الأمم المتحدة وفي سائر المحافل الدولية ، من أجل المطالبة بالعدالة الاقتصادية لشعوبنا وبانهاء السيطرة الأجنبية على مواردنا وسرقة ثمار عملنا . دعونا نضم الصفوف من أجل المطالبة باحترام حقنا في التنمية وفي الحياة وفي المستقبل . كفانا ما يجرى من بناء اقتصاد عالمي قائم على اثراء من قاموا باستغلالنا واستنزاف مواردنا في الماضي ويقومون الان باستغلالنا واستنزاف مواردنا ، وقائم على الفقر وعلى التخلف الاقتصادى والاجتماعي

لأغلبية الساحقة من البشر . وعسى أن يسفر مؤتمر القمة السادس هذا ، عن تصميم حازم على النضال وعن خطط محددة للعمل ، وعسى أن يكون ذلك في صورة أفعال لا مجرد أقوال .

ان هذه الكلمة الافتتاحية للمؤتمر قد تكون الى حد ما غير دبلوماسية ، وقد لا تكون متفقة تماما مع البروتوكول ، ولكن ينبغي أن لا يساور الشك أحدا في الاخلاص الكامل الذي تحدثت به . ولكم جزيل الشكر .
